اختلاف ذاتی لفظی حکمی حقیقی

نحو ضربت مسلمی و مررت بمسلمی

اختلاف ذاتی تقدیری حقیقی

نحو جاءنی القوم و رأیت القوم و مررت بالقوم

اختلاف صفتی لفظی حقیقی

نحو جاءنی زید و رأیت زیدا و مررت بزید

اختلاف صفتی تقدیری حکمی

نحو جاءنی مسلمان و مررت بمسلمان

اختلاف صفتی لفظی حکمی

اختلاف صفتی تقدیری حقیقی

نحو جاءنی فتی و رأیت فتی و مررت بفتی

روئیت شد در سال ۱۳۸۲


بموجب درخواست دانشگاه علوم اسلامی رضوی و با موافقت ۱۷۱۱۲ شماره ۹۷۳۷ مورخ ۸/۷/۲۵ قائم مقام محترم و اجازه تولیت معظم آستان قدس رضوی جهت حفظ بهتر و استفاده بیشتر محققین به کتابخانه مرکزی آستان قدس انتقال داده شد

آستان قدس

آفت زدائی شد
تاریخ ۷۰/۹/۱۷

میکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی

۱۳۸۴/۹/۲۹


حاشیه بر شرح جامی

| | |
|---|---|
| اسم کتاب | شرح فوائد الضیائیه (رجبی) |
| مصنف / مؤلف | سید نعمت الله بن عبد الله حسینی جزائری |
| خطی / چاپی | نستعلیق ۱۵ سطری، کاتب محمد محسن بن ولی محمد طارمی |
| سال چاپ یا تحریر | ۱۲۱۴ |
| عدد اوراق | ۸۷ |
| جزء کتب | نحو |
| شماره خصوصی | |
| شماره عمومی | ۱۷۱۱۲ |
| شماره قبض | |
| واقف | |
| تاریخ وقف | آذر ۱۳۶۸ |
| طول | ۲۱/۳ سم |
| عرض | ۱۵/۳ سم |
| شماره صفحات | |

[illegible]

۱۳۸۲ [illegible]

۱۹۲

اختلاف ذاتی حکمی لفظی حقیقی

اختلاف ذاتی لفظی حکمی حقیقی

[illegible] مسلمی ومررت بمسلمی

اختلاف ذاتی تقدیری حقیقی

نحو جاء القوم ورایت القوم ومررت بالقوم

اختلاف صفتی لفظی حقیقی

نحو جاء زید ورایت زیدا ومررت بزید

اختلاف صفتی تقدیری حکمی

نحو جاء مسلمان [illegible] ومررت بمسلمان

اختلاف صفتی لفظی حکمی

نحو جاء مسلمات ورایت مسلمات ومررت بمسلمات

اختلاف صفتی تقدیری حقیقی

نحو جاء الفتی ورایت الفتی ومررت بالفتی

مال [illegible] عطاری

192

این کتاب حاشیه سید نعمت الله بر شرح جامی وقف نموده آقای الشیخ مهدی اعتدی
باستفاده کنید با شرط آنکه بیرون نبرند از مدرسه میرزا حسین [illegible]
1382

بسم الله الرحمن الرحیم

ملاحظه شد [illegible]

الحمد لله الذی جعل علم النحو نورا یهتدی به الی فهم قرآن المبین ومیزانا یفرق به بین الغث والسمین والصلوة علی من خصه بمطهریته اسمائه وفضله علی ارضه وسمائه وآله مصابیح الظلام ومفاتیح الخیرات علی الانام المستبشرین لمن والاهم تبشیر الدین اذهب الله عنهم الرجس اهل البیت وطهرهم تطهیرا وبعد فیقول الغریب فی البلدان المبعد عن الاهل والاوطان نعمة الله ابن عبد الله الحسینی الجزایری انی لما رایت العلم المز بور من اجل العلوم وصرف النظر فیه من الامر المحتوم صرفت برهة من زمان نحو تحصیل مقدماته وبها حرمت اعواما عن اوطانی فی جمیع اسبابه واد واشتطاط ما اسهرت فی ارشاد اره عیونی وکثیرا ما نفرت عن عیونی نفسه مع الافاضل ولم اقف فیه علی ظنونی حتی مددت الیه ید الفکر فقطفت منه لب ثماره ووقفت علی جزمه فحملات کعین من ثیاب تجاره فالفت فیه مع صغر السن ما یطفی الغلیل ویشفی العلیل ثم قطعت فیرات الشرح المنسوب الی الحبر الجلیل الفاضل النبیل عبد الرحمن الجامی قد احتوی من علم النحو علی اللباب وانطوی ما به اس العقول والالباب قد صبت الغرر جیادها عادیة علیه وقصدته المشاة والرکبان

فوقفوا



فوه الدلیل علیه جمعه افواه حذفت الهاء لخفائها لان الاشعار فی المخرج علیها ضعیف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحرکة علیها فاضیف الی الکاف وضمة الفاء لمناسبة الواو فصار فوک قوله اصله ذوو ونقلت ضمة الواو الی الواو وحذف تخفیفا وضمت الذال للاتباع و[illegible] اطبقوا علی ان اصلها ذوی وهو الصواب لقولهم ذویان قوله بالاضافة فان اخوک وباقی الامثلة نکرة موحدة کسایر الاسماء فی انها معربة بالحرکات التقدیریة وهو الاصح او مبنیة کما ذهب الیه بعضهم فعبارة الشارح ملیة للمذهبین قوله بکونها الی الکاف مع انها اذا اضیف الی غیر الکاف کالهاء مثلا اعربت بالحروف ایضا واعلم ان فی اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما ذهب الیه المصنف وهو المشهور ثانیها انها معربة بالحرکات اللفظیة الواقعة قبل الحروف ثالثها وهو مذهب سیبویه انها معربة بالحرکات مقدرة علی الحروف فکان اصل ابوک ابوک استثقلت الضمة علی الواو وسکنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرة الضمة علی الواو ورابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحرکات اللفظیة والحروف ایضا وخامسها انها معربة بالحرکات اللفظیة کما لو الافراد علیه ورد قوله من تعز بعزاء الجاهلیة فاعضوه بهن ابیه ولا تکنوا تعزی ای انتسب وهو الذی یقول یا لفلان لیخرج الناس معه الی القتال فی القتال وقوله فاعضوه بالضاد المشددة ای قولوا له اعضض علی هن ابیک ای علی ذکر ابیک ای قولوا له ذلک استهزاء به ولا تجیبوه الی القتال الذی اراده ای تمسک بذکر ابیک الذی انتسب الیه عساه ان ینفعک فاما نحن فلا نجیبک ولا تکنوا ای لا تذکروا کنایة الذکر

اصل ذو ذوو بفتحتی کعصو قلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساکنین فصار ذوی کعصا ثم حذف عین ذوی عین الفعل لاجتماع الواوین فی التثنیة مثل ذووان وهو مکروه عندهم فصار ذی ثم ذهب التنوین وجاء الواو وضم ما قبل الواو المناسبة فی مثل ذو مال والاضافة لازمة له ولکن الی الضمیر شاذ کما فی قول ابن عرایا انما یعرف ذو الفضل من الناس ذووه وفی القاموس قد یوصف بذو زید مضافة الی غیر اسم الجنس

نقل من صحاح اللغة

وهو السن بل الذكر وانه صريح اسم المذكر هو الاير وبلكنو بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون سادسها كونه
مقصورة كعصا وعليه ورد قولهم مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية
ليخرج الى مبارزة امير المؤمنين عم فلما التقيا وراى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيم
الرجال وقلب هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى لا تقتلنى بظنك انى شجاع اقدر على حمايته
او على نقل رايته بل انا اخوك يا امير المؤمنين جرنى على ملاقاتك معاوية اللعين وقيل اول من قاله
ابو حنش حيلى قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من اشجع فى غار يسرقون وهم قاتلون اخوته هل لك
فى غار فيه ظبى لعلنا نصيب منه وانطلق به حتى قام على فم الغار ثم رفعه فى الغار فقال ضربا ابا حنش
فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال له ابو حنش مكره اخاك لا بطل وكلاهما قالا هذا القول وانما
الخلاف فى الاولية ونحن قد ذكرنا دلائل المذاهب وما اخترناه والدليل عليه والجواب عن ادلة الخصم فى كتابنا الموسوم
بالفوائد النحوية تركناها هنا للاختصار قوله تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظاهر ومن حيث الاعراب
فان اعراب المفردات بالحركات بالحروف فحصلت الوحشة والمناسبة بينهما وبين المفردات مرغوب اليه لانها
اصل للمثنى والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابهما جلبا لتلك المناسبة قوله كل اعرابهما لان
هذه الاعراب للتناسب بينها وبينهما فرعاية من كل وجه مطلوبة قوله منبئة عن تعدد لانك اذا قلت
اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه اثنان ابن والاخ والاب والمراد بالتعدد التعدد المستفاد من
تعدد الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب

من المضاف اليه فقول الفاضل المحشى واعلم ان الظاهر جعل كلام الاتيان عن التعدد ووجوب حرف صالح وجاب
لجعل الاعراب فى هذه الاسماء الستة من غيرها بالحروف فلا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والاب والقريب
الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجه بدون اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح قوله
وللوجود حرف صالح فاسر احرام جعل حروف اجنبية قوله سماعا تمييز عن فاعل الابهام عن نسبة الوجود
الى الحروف انه قد تحقق وجود ذلك الحروف عند اضافتها الى غير الياء وقت ارادة الاعراب وان حذفت
حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما يدى
ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره فيلحق بهما فى الاعراب قوله
وهو كلا وانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانه لم يسمع مفرده بمعنى كل والجواز ارجاع
ضمير المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفيين الالف فى كلا
وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كل المقيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين
وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع وقد عرفت فساده قوله كلتا تاؤها
لا يجوز ان يكون زائدة لان فعتل لم يوجد فى الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد ثلثة
وهذه فى وسط الكلمة بل هى عوض عن الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها تاء مع ان الالف التانيث
لا تقلب لتكون فرقا بين الوقف والوصل قوله فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر لانك تقول ضارب
ثم تقول ضاربة قوله واثنان واثنتان وليس بمثنى اذ لا مفرد من لفظه والالف والنون فيه ليس زائدتين بل هما من

## مبحث الجمع المذكر السالم

جوهر الكلمة قوله ما سمي به اصطلاحا فيه رد على الفاضل الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنث ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل على جمع المذكر على مفهوم اللغوي وهو كون مفرده مذكرا فمع هذا يخرج مثل سنون وضرابون وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالواو والنون قوله واولى قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة واولو كذلك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغيير فلم يعتد به وآخرون بان الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة قوله لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى صاحب واولو بمعنى اصحاب قوله واخواتها اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن وآخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود وفي نسخ شروح الالفية من حرة وحريرة تصحيف من النساخ قوله لانه اي لان ثلثين ثلث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد قوله لا تعيين الخ اي لان الجمع اذا اطلق على اعداده معينة الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف التثنية فانه يتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا اكثر افرادا قوله لوقوع كل منهما الخ فانك اذا قلت جاء غلام زيد ترى ان الكلام مستقلا ومفيدا

بدون

---



بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه قوله اللذين اشير الى تقسيمه اليهما في حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا او انما قال ذلك ليصح تغيير قوله التقديري واللفظ المعرب بلام العهد لما اراده قوله ولما كان التقديري الخ وان كان المناسب تاخره عن اللفظي لانه اصل له اذ الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة قوله اي تقديري الاعراب فالالف واللام قائمة مقام المضاف اليه قوله اي في الاسم فاسم موصوفة لا مصدرية كما قاله الفاضل الهندي لفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما عرفت قوله المحذوف فانه الخ فان المحذوف لعلة في حكم الثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الصاد قوله لعلة قبل دخول العامل متعلق بالمستقل قوله غير مرضي لان كسرة الجر هي التي يحدثها عامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الى ان مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الآخر عن كونه آخرا بالاتر الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج وذهب كثير الى اعراب الجزء الاول منه قوله مطلقا حال من مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو تقدير قوله في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا قيد لعصى وغلامي وان كان فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فيه تدفيه رد من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر قوله اي في حالتي الرفع والجر اشارة الى ان قول المصنف رفعا وجرا ظرف لا مستقل لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله عطف على قوله كقاض لا على قاض كما جوزه الشيخ الهندي فانه لوجب بانه داخل الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب

الاعراب التقديري

لا استثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا يكتفي بجميع صور الاعراب التقديري
حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديري في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة
في الجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم المعرف باللام نحو جائني اخو الحارث الى ونحو جائني صالحوا القوم الخ ومثالها
مما اعرابه تقديري **قوله** فلم يبق علامة الرفع لان العلامة الرفع الواو ولا يبدل منها فقول الفاضل البرد
في كتاب المغني في ما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء الاولى فيه عوض عن الواو وكما كان عوضه مذكورا يكون لفظا
لا تقديرا لان المعوض كالمعوض عنه ليس بصواب **قوله** وقد يكون الاعراب بالحروف الخ لظهر ما اذا كان حرف الاعراب
مدة ولاقى ساكن **قوله** اي فيما علم ما ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور **قوله**
مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني غير ما عداه راجع الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يرد ان
الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة تقديرا ايضا كما تلونا عليك **قوله** ولما ذكر في تفصيل الخ يريد بيان
ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف **قوله** وكان غير منصرف اقل
اي اقل افرادا لان شرايطه ومعانداته اكثر وقد عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا **قوله**
واكتفى بتعريفه اي من تعريف غير المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها **قوله** اي اسم معرب جعلها موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا يقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة لتوغلها
في الابهام ولكنها تقبل التخصيص فيجوز كونها مبتدا **قوله** فيه علتان باجتماعهما اشارة الى اخراج
مثل حبلى ومصابيح اذ جعل علما من القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان الا انهما ليست مؤثرتين

مبحث غير المنصرف

بل المؤثر



بل المؤثر احديهما لكونه داخلا في القسم الثاني **قوله** واستجماع شرائطهما اشارة الى ان العلتين لا تؤثران الاثر
الاتي وهو منع الكسر والتنوين ما لم تنضم اليهما الشرايط والاركان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك
**قوله** مجموع ما هذا البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي لانه قال وهي راجعة الى العلة الا العلل
لان كل واحدة علة لا علل وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه
عطف اولا البعض على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر للمبتدا فتقديره لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع
ما في البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهم بعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا في رجع الخ **قوله** نقل
عنه ان اول البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اذا ما اجتمع فيه علتان
فالصرف ليس بصواب بل خطاء ولو ذكر البيت الاول لا تستغني عن التعريف الا انه لا يكون جامعا لخروج
ما فيه علة تقوم مقامهما **قوله** من قبلها الف المراد من القبلية القبلية المكانية ويمتنع النون اشارة
الى ان النون فاعل معنى ليصح كونه صاحب الحال والى ان عامل الحال فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام
في تعداد موانع الصرف **قوله** لا يفهم من هذا التوجيه الخ لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له
بما قبله حتى يذكر في القيد عن الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زايدة ومنعه
الصرف مشروطة بكون الالف حاصلة قبلها والذي يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة
لان الظرف اعني من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص وهو ههنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالة
عليه **قوله** وتقدم الالف الخ اي ان مكان الالف متقدم على مكان النون **قوله** جاء بيد ولكنها

من قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعني من قبله متعلق براكب والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه
من قبل كونه الا ان القبلية ههنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان يكون من قبلها ايضا قوله تقربيق
فكون ياء النسبة محذوفة تخفيفا قوله وقال بعضهم اثنان وهي الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي
وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد وتشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق
الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد
النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وسواء تركيبه مع
العلمية نحو فاطمة او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل نحو عمر فانه مركب من علمين تقديرا
لان الواضع قصد التسمية بعمر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب
الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او الوصفية وتركيب
الجمعية وهو اما تكرارها في العجم والعرب او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه العلل التسع
مع علتين اخريين احديهما شبه الالف والتانيث مثل ارطى فانه اسم الشجر يدبغ به الجلود وهو
منصرف لان الفه للالحاق لا للتانيث بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع
من دخول تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الفه شبيهة بالف التانيث في عدم دخول التاء
عليه فمنع من الصرف للعلمية وشبه الالف التانيث والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر وبعد التنكير
كما سيتلى عليك قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المبادرة من قوله وحكمه كذا





الانحصار مع ان له احكاما كثيرة لكن كل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل
حكمه الرفع الى غير ذلك فنبه على ان المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين الخ لا ان ليس له حكم الا
هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية حتى ذهب الى عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول
قوله فيشبه الفعل اعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب
واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها يوجب كون الاسم
عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك تحتاج الى معرفتها بعد هذا قوله الذي هو
علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا مطلق التنوين
والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوين المقابلة وقال صاحب الكشف ان التنوين
في عرفات واشباهها تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت
لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورد الفاضل الرضي بان عرفات
مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها
الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين للصرف والتمكن وعدم
سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف علم جمع السلامة اذا الكسر
فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه
تنوين التمكن لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مرجح على الكسر فثبوت التنوين

فيه لثبوت الكسر لا لانه تنوين مقابلة قوله اي لا يمتنع الغرض من هذا التقسيم ان صرف غير المنصرف للضرورة
واجب والمص ادخله في القسم الجايز وحاصل الجواب ان الجايز قد يطلق ويراد ما يقابل الواجب وهو المتساوي
الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجايز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة او
جايزا كما في حالة التناسب قوله عند المص واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخله
احدهما صار منصرفا حقيقة قوله وقيل المراد بالصرف الى القايل هو الفاضل الهندي والتصرف اي التغيير
بمعنى التغيير والمعنى يجوز تغيير حكمه الى حكم آخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في حكم
المنصرف لكنه بعيد من البيان والسياق وان معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما والحالة
الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى قوله صبت على مصايب لو انها هذا البيت لحماق لسيدة فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم
واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالي جمع غالية وهي الريح الطيبة
والمعنى الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان واستدامة انواع الطيب والاستفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى من شم تربة عن شم ما هو احسن منها رايحة وقد ترجم بعض الشعراء
العجم هذا البيت بالفارسية كه بجانم ريخته چندان غم و درد و مصيبتها ... كه گر بر روز باريدى شدى شبها
شبهها قوله انو خاف اي الزحاف ضرب يقع في الشعر فمنه ما يخرج عن السلاسة ومنه ما لا يخرج
لان حرف التردد ايع وهو الحرف الاصل من حروف القافية الذي يكون في اواخر الابيات والغرض من
ذكر البيت الاول حصول العلم بان الحرف الروي الدال المكسورة قوله حيث حرف تعليل للتمثيل بها قوله

واما الثاني انو خاف
اعلم ان ذكره لنا ان ذكره سلام على خير الانام وسيد
بشير نذير هاشمي مكرم
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم
هو المسك ما كررته يتضوع
حبيب اله العالمين محمد
عطوف رؤف من يسمى باحمد
وللعاشق المسكين ما يتجرع
والاستشهاد ان نعمان غير منصرف للجمعية والالف والنون
مع ان الشاعر صرفه بضرورة الشعر
المراد من التجرع
استشهاد بسر دال احمد
اما خلل
مثال

مثال المجموع الخ اشارة الى ان ذكر اعلال اللين ابدا الا ان المقصود تمثيل المجموع قوله كاكالب واساور وانعم
قال في الحاشية فاكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسور وهو جمع سوار وانعم جمع انعام وهو جمع نعم
انتهى ففي هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع قايم مقام علة فكان فيه علتان وكل علة فرع لشيء لان
الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالمجموع الموافقة لها الخ فانها في حكمها لموافقتها في الجمعية
والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام الجمع مقام علتين اقوالا احدها ما ذكره الشارح وهو
مختار المص ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى حد الشامل بحيث لا يصح جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال وقوة
في الجمعية ثالثها وهو الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام السببين وقوته لكونه لا نظير له
في الاحاد العربية قوله وحمراء اعلم ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المعلق بها عن الالف لا اجتماع الفين
لا الالف التي قبلها لما تو هم من اسمه قوله فصار في التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة تانيث آخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث
فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قوله فلو عرض اللزوم الخ جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ان
الالف التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتا قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان
الكلام محفوظ عن التصرف فح ينبغي ان يقال ان في فاطمة تحقق اسباب العلمية والتانيث وحاصل الجواب
ان التا وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارض بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم
بحاله فلم يكف هذا اللزوم العارض بان يجعل علة كاللزوم الوضعي قوله مثلا لانها قد يكون لازمة بغير العلمية

مبحث العدل

كما في جارة وعرفته الا ان هذا التزوم لم يكن معتبرا في الوجه كان غير معتبر قوله فالعدل الفاء للتفسير والعدل
في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المص قوله مصدر مبني للمفعول الى الغرض من هذا الاعتراض الذي اورده
الشارح على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم
لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير للمتعدي
بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول العدل معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان
المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا بالمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل
يمكن ان يقال غرضه ان العدل صفة المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شيئ
بصفة اخر فقدره بما يرجع صفتان للاسم فتدبر قوله اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم
وخرج به خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته قيد الصيغة بالصورة لان
الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض من الابنية فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست بمرادة هنا
قوله التي يقتضي الاصل الخ هذا اخرج جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهرا الا في عمر فانه ليس له اصل
وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله ايضا في جملة جوابه بان يقال لما اقتضت ضرورة منع الصرف
الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه اسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغة التي يقتضي
القاعدة وهي عامر الفكر كذا افاده افضل المحققين قوله ولا يخفى الخ اي لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك
خروج المشتقات كاسم الفاعل ونحوه عن تعريف العدل فان ضارب مشتق من الضرب ليس اصله
وقاعدته يقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان

يكون

خروج الاسم عن صيغة الاصلية هذا الحد غير ... لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضت ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغة الاصلية التي يقتضيه القاعدة وهي عامر الاعمر ... وفي رواية بدل ... مستقي

٨

اوزان عدل اربع تمشي تو بشنو شمر
فعل است مثل شمس فعال است جمع
مفعل وفعل مثال المهما ... وعمر
مثل فعال دان تو قطام فعل عمر

يكون على وزن فاعل بل هناك اخذ خروج صيغة عن صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى
فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة قوله فباضافة الصيغة الى ضميره يقول ولا
يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر لصيغة المشتقات فيخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانه وان كان نفسه خارجة عن قوله الا انها خارجة
عن غير صيغتها كما عرفت والعدل معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرجا عن صيغة نفسه وانما قال
كلها لان قوله كالافعال المشتقة خرجت عن قيد خروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي
بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج الجميع بقيد صيغته واشار الاخراج الى ما خرج
سابق اما مجازا او تاكيد قوله وان المتبادر يجوز في ان الكسر على الاستيناف والواو للعطف والفتح على المفعولية
لاعلم المقدر قوله الحذف وقت الاعجام وكذا محذوف في الاوايل كعدة ومحذوف في الاواسط كمقول قوله
ولا يبعد ان يعتبر الخ لان هذا التغاير هو المتبادر حيث ان الصيغة الاولى موافقة للاصل والقاعدة
فاذا خرج منها الى ما يغايرها تبادر من المغايرة هذا المغاير المذكور قوله المغايرات القياسية اي المنسوبة
الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم غير جار على القياس لان قياس الواو المتحركة
قبلها الفا ولما قلبت الفا وصار الى صيغة اخرى كانت الثانية موافقة للقياس حيث حصل
فيه القلب فلا يكون مقام ومنام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل للعدل علمية
ويمكن خروجهما عن المذوج بلا تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى علة مخرجة وفي
مقام واخوانه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو قوله كمنع الجموع الشاذة بيان للمتنع وجمع اقوى

وانيب وكونهما زنة بسبب تحركة الواو والياء فيهما كحركة الضمة التي هي ثقيلة عليهما فالقياس في
الجميع قوس مع انياب قوله اقوس وانيب ولهذا يضاف اليها فيقع جمعها ولو كانا مجرحين عن قوس
وناب لنسبا اليهما قوله قال بعض الشارحين الى حاصله ان بعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز
تعريف شيء بما هو اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل الحاجب يذهب اليه هذا الا ان مقصوده تمييز
العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف العدل بما ذكر ما قصده فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية
وثلاث ذه والمشتقات ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها لا ضير فيه لان هذا التعريف ليس لاخراجه وكان
الشيخ الفاضل ارتضى هذا التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تمييز المنصرف عن غير المنصرف
لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التمييز فانه اذا سمي بالمجموع ثلاث ذه لم يعرف انه منصرف
او غير منصرف بل يتوهم انه غير منصرف لتحقق العلمية والعدل الظاهر قوله تلك التكلفات التي اخرج بها
المشتقات والمغيرات القياسية وثلاث ذه ونحوها قوله واعلم انهم الى المقصود من هذا التحقيق تحقيق
معنى العدل التحقيقي والتقديري وان معناهما غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم ان
العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي وعنى
بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان
هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم
غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان
انتهى ونظم عبارة المصابيح الرضي حيث جعل التحقيقي والتقديري صفة الخروج الا ان الشيخ يصرف غير ظاهر

كما بيّنا



٩

كما بيّنا ومحصل تحقيق الشيخ ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واخوانه
وعمر وامثاله غير منصرف ولم يجدوا فيها الا علة واحدة اعتبروا فيها العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية
فمنع الصرف مقدم على الخروج عن الصيغة الاصلية ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من هذه الجهة
بل من وجه آخر كما ستعرف قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر
التانيث فلانه مذكر واما تعذر العجمة فلانه من الاسماء العربية واما تعذر الجمع فلانه مفرد
واما تعذر التركيب فكذلك واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلامهم تقديرهما
واما تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به قوله لا انهم تنبهوا الخ اي ليس الفرق بين
العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا و وجدوا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة
العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف
بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية قوله ولكن لا بد الخ هذا الكلام توطئة
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل
عليه دليل غير منع الصرف لا ان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلث مثلا فان القاعدة والقياس
ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث
كان على ذلك الوزن ثم اخرج منه الى وزن آخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان الاصل محققا
كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس اي يكون الاسم عليه كما عرفت

سواء كان الاسم علماً ثم يخرج عنه او لم يكن الخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم علماً ثم خرج عنه فتحقق ثبوت
الاصل لا يستلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل الى اى الفرق
بين العدلين باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك الاصل ومن ثم كما عرفت لا يرد عليه الا منع الصرف
لا لحكاية الفاضل الرضي في عبارة المنقول عنه سابقا قوله وعلى هذا اى فعلى هذا ما ذكرنا من الفرق بين العدلين
لا بد من تاويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكرنا النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا
صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اى الاصل ذلك الخروج محقق قوله خرج حالا كانما الى
يعني ان تحقق صفة الخروج مقدر باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا الى يعني اذا كان المعنى
ملحوظا مرتين يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول وبيان التكرار انهم قالوا جاء القوم
ثلث يعنون انهم جاؤوا ثلثة ثلثة قوله الصواب تجاوزها الى يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما
فوق الاربعة الى العشرة لورودها في كلام العرب كما انشد نطق الطير عاكفة عليه تنوشه الحسنات عشارا
وقال الاخر ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا وقد الجواب بضعف الرواية
فلا يلتفت اليه على ورودها نادرا فقط وعدم تجاوزه في التنزيل لا ينهض حجة لعدم انحصار الالفاظ
العربية فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون يقيسون عليه الا اربعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع والسماع مفقود بلا يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة ومع
الكل الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع عن الشهر وقد عرفت انه وارد في كلام العرب
قوله العدل في الوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثنى

مثلا



مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدول
لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين وجعل مرة
واحدة ثم عبر لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل او التعريف كما في عمر اذ
لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جائني القوم مثنى قوله لان الوصفية العرضية الى
جواب سؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة عارض كوضعه في اربعة لانها موضوعة للاعداد لا للمعدودات
حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف كما ستتلى في محله وحاصل الجواب
ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع
اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه قوله لاعتبار فيما وضع له اى لاعتبار الوصفية
في الذي وضع له ثلث ومثلث وهو المعدود فان معنى الثلث ذات موصوفة بثلاثة ثلاثة قوله
اشد تاخرا تقديره اشد الاظهار كونه افعل تفضيل فاذا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تاخرا منه
الى معنى غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جائني نسوة اخر فمعناه انه جائني نسوة غير نسوة الاولى
قوله وقياس اسم التفضيل الى اعلم ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما نحن
فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما عرفته فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل
بواحد منها حتى يكون معدولا عن واحد فالاولى في التعليل ان يقال اخر مشتمل من افضل من
جهتين احديهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه الا بمن منفيا بمن كما ان معنى افضل لا يتم الا بالمفضل

ويفضل عليه فلما اشبه اسم التفضيل في جميع تصاريفه فعلى هذا الكلام ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع
التنكير بل مع ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحق بمقتضى المشابهة
قوله لوجب التعويض اى في المضاف لان التنوين الذى فتح اى حصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه
قوله ان البناء اى في المضاف اليه فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف اليه قوله
او اضافة اخرى اى في المضاف اليه لان المضاف كاخواته فان اضافته يتم بثلثه الاعدل المذكور او جب
كون العدل المحذوف المضاف اليه لان الاضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله
وليس في اخر اى لا يجوز فيه شئ من هذه الثلثة لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور ينافي
شيئا مما يقتضي عليك قوله احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها قوله وبصع قرئ بالصاد المهملة
وهو الاكثر والضاد المعجمة كالسحب يصع باب التاكيد قوله فعلاء فعل اى فعلاء الذي مذكره افعل
قوله على فعل بسكون العين قوله فاصلها اما جمع الخ هذا الترديد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع
فيها فان المشهور بين النحاة ان جمعاء صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من اى الصفات اهو
من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى والحق ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون
وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمع من قرأته من كل شئ ثم جعل بمعنى
جميع والجمع عند معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسي
الى ان جمعاء اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى ان جمع صفة في الاصل

لكنه

لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر من الترديد هو المعنى
الاول قوله فاحد السببين الخ هذا هو المشهور وعن الخليل انه فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل
في قولك قرأت السورة جمع جمعهن قيل وهو ضعيف لان التعريف الاضافي غير معتبر في منع الصرف كما تقدم
ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار ذلك منع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبقى فيه واما مع
حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوصفي كالاعلام اى وضع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف
وقال اخرون فيه التعريف باللام قوله في باب التاكيد اسما بمعنى كل كما سياتي تحقيقه قوله ونحو جمع
واخواته انما تعرض له من ان البحث ليس فيه اما لرفع توهم انه مثل جمع او لانه ذكره استطرادا قوله وعلى ما ذكرنا
الخ اى على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا يرد جموع الشاذة اى لا ينتقض
تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح الهندي حيث قال بعد ان ذكر
ان جمع معدول عما ذكر ويرد على هذا جميع الجموع الشاذة كابيت في جمع بيت والقياس ابوس في قوس وابياب وكلاب
بالياء في جمع باب ونحوه وليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على
الجواب بوجه آخر فكرر الكلام وادرج فيه فائدة اخرى لم تتقدم سابقا بقوله كيف ولو اعتبر الخ
كيف ولو اعتبر الخ يعنى ان اقوس وانيب لو كانا متغيرين عن افوس وانياب لو كانا متغيرين عن اقواس وانياب
لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من جهة انهما مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجميع ليس الا متغيرا عن الواحد ابتداء ولا الى الثاني




11

ان الاول كان على زنة فعلاء وجمعه فعل
وزن ان العدل
ان اخر الذي الثاني جمع
وهو نسبة الى الربيع المعدول
عن المعرف باللام
نحو سحر وامس الى امس
العدل لانه تقدير
سحر يوم بعينه

اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم تخلفها لشذوذ نبقى الفرق الخ حاصله ان المثنى هو الذي له قاعدة قد خالفها
الى غيرها والمعدول بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلثة ان يخرج صيغة
الى ثلث قوله اي خرج جاء الخ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي
وغيره قوله فقد فيهما الخ وبهذا التقدير امتياز العدل العدل التقديري عن التحقيقي وفيه انه يتقدم الشرط
لا يستدعي تقدير خصوص ما مر وزافر الا ان يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية اسمين العلمين عامر
من العمارة وزافر بمعنى السيد لا غير قوله قطام بكسر القاف قوله مثل حضار نقل عنه قدس سره انه اسم
علم لكوكب وفي القاموس انه جبل بين اليمامة والبصرة وطمار مكان مرتفع وفي بعض النسخ بعد حضار
وبار روي في القاموس انه ارض بيمن قوله وليس فيهما الا السببان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما
ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لبني كلاب وسحاب بل فيهما ما يوجب الاعراب
اعني التعليق وصح فقول الفاضل المحشي فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظ المنع اذ فيهما الموازنة
وان اراد انه ليس فيه موجب البناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجب بناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب
البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود قوله ليحصل سبب البناء
وذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الامثلة مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض
والغرض في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هنا كسر الراء وهي لا تحصل
الا بتقدير البناء لانه اذا عرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني واما كون العلل الثلث موجبة

للبناء

للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا
واما على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يحصل مشابهتها نزال بمعنى انزل قوله غير منصرف كقطام وحذام
وان كان العدل تقديرا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام وانما كان العدل تقديريا كما ثبت
لنا عامر المعدول عنه عمر قوله انما هو للحمل الخ يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان
تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء فليوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر للبناء في
ذوات الراء له قوة اثر بها في البناء لان تقدير العدل له اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على انظاره
فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله ليس في محله قال السيد الشريف قدس سره وجدت نسخة لهذا
الكتاب مقروة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام فلك ان تذهب عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض
المتعلقين عليه لعدم مطابقته للمقصود قوله وهو كون الاسم الخ اعلم ان الوصف يطلق على معنيين احدهما
ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشارح
وهو علة لمنع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها نفس الاسم الغير المنصرف لا علته فلهذا
اختاره الشارح قوله موصوفة بالاربعية الى مناقشة استاذنا الحفوشي وقال القوس متصفة لانها في حد
ذاتها متصفة بالاربعية فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية لا يكون الا باعتبار الملاحظة
وهذه مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن قوله لا العارضي الخ قال الفاضل الرضي لم يقم لي دليل قاطع على
ان الوصف العارضي غير معتبر في منع الصرف مطلقا قوام مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف

لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف كما اطال الكلام كما هو دابه
وطريقته والجواب انه المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث
ولهذا تقول مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء
بحسب اصل الوضع ولهذا يؤثر وزن الفعل في اسود علما عند غلبة الاسمية مع قبول التاء ح فانه يقال للحية الانثى
اسودة واربع لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى الوصفي قوله اي ذلك عنه
ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة المذكورة فانه قد خص ببعض افراده كما ان المرس فلا يرد ما قيل
ان الزوال قد يعتبر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية الاصلية
حينئذ بالعلمية بالاتفاق فالكلام على الاطلاق ليس على ما ينبغي انتهى قوله فلا تضره الف للتجيه او بتقريع
قوله ولعدم استعمالها لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فان بهذا ضعف ضعف
قول المص في شرح قوله بعد ما خالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لان ثبت متقرر ما
من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل الاستدلال بنحو باب احمر اذ انه بعد العلمية بنا
اسود لعدول لان معنى الوصف في احمر اذ زال بالعلمية تحققا لم يعد بعد التنكير لان معنى باب احمر اذن رب
مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا حتى انه يجوز في الاسود لان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد
تحققا لم يعتبر في منع الصرف قوله من القفوة يقال منه تقفو الرجل اذا اساء خلقه قوله ذي حيلان بكسر
الحاء وسكون الياء جمع خال والطاير يقال الشراق وهو طاير اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء

كذا

---

كذا قاله الفاضل المحشي قوله بقصد الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم التصرف
في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير
الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرائيل وجبرال وجبريل
بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المستثقلة
مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قوله او التانيث المعنوي وهو ما كانت
تاؤه مقدرة قوله ليخرج الكلمة ثقلة فعل الحج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان تقل فيه
الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط وهو غير الثلاثي تحصل فيه نوع خفة
فيتنفس منه ثقل احد العلتين فلم يشبه الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الاوسط واذا تحرك الوسط
تزيل خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلته تاء التانيث اما وجوب منع
صرف ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عاد الى حد الكسب خفة الوسط بقي سببان ولا ريب انهما كافيان
لا يقي لو عادت العجمة خفة الوسط لم يبق الى العجمة لان التانيث غير مؤثر عند عدم العلمية فيجوز صرفها لانا
نقول العلمية لا تزول لانهما يصيران نكرتين عند تصور ذلك الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية
فهي باقية فاذا كان كذلك كان التانيث مؤثرا قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس قوله لان الحرف
الرابع الخ قال الفاضل المحشي اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف
الاخير في الزائد على الثلثة مسد التاء لان موضعها في كلامهم فوق الثلثة انتهى وقد تكلف بعض المحشين

[illegible]

و شرط التانيث والعجمة
وجعله بعلمية لا تاثير لها
اثنيني والتخفيف في هذا
الجود من الخبط والتكلف منه

وفي المراد خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم بني على حروف ميزان التصغير اربعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة
الخ ولا يعتد بتحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطارئ في
الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا انه اذا اشتد علامته حرف قوله باعتبار معناه الجنسي تعليل لتأنيث
المعنوي اي انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو
ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير واكثر جماعته فتانيثه كتانيث الجمع لكن اطلاقه على
الكثير على سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب قوله والتأنيث الحكمي وهو الحرف الرابع
لانه في حكم تاء التأنيث المعرفة اي التعريف حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف
ككاف احمد مثلا وعلمية منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا
والاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف بيانية قوله الباء مصدرية وهذا المصدر للنوع
فكانه قال التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية قوله كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري
قوله لان فرعية التعريف الخ حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع للاصل حتى انه اذا كان فيه
علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له لانهم يبنون
بقولهم انك تقول رجل ثم الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه الذي
هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلم للتنكير الا ان فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة
والتعريف فرع للتنكير بواسطة المعرف باللام والتعريف فرع بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات





الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها و
ذلك كثير فيتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف
اظهر قوله اسم جنس وهو لفظ رومي موضوع في تلك اللغة لجنس الجيد جعله العرب لقبا لعيسى راوي
نافع لجودة قراءته قوله لتصرفاتهم في كلامهم اي في كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم
يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانهما مقولة واحدة في كونهما لاتمام الكلمة قوله معرب لجام لانه كان
في العجمة بالكاف وتصرف فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعف عجمته فلو جعل علما في لغة العرب
لم يمتنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم قوله لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما
قوله اختيار المص وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند ولعله قاس العجمة على التأنيث وحمل على ذلك
فحتم منع الصرف فيما وجوزوه قوله لانه الخ تذكير الضمير الراجع الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد
من الامر المعنوي ان لا علاقة له في اللفظ والاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التاء
الخ جواب سؤال وهو ان التأنيث المعنوي كيف مع سكون الوسط في هند مجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة
في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة التأنيث في هند
واشباهها وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فلها نوع قوة
قوله اسم حصن في القاموس اسم هو قلعة بين بردعة وكنجه وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع
صرفه للعلمية والتأنيث من حيث انه اسم بلدة قوله فانما خص التفريع الخ جواب اعتراض لا اعتراض

اعلم ان جميع اسماء الانبياء واسماء الملائكة عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلثة منها عربية محمد وصالح وشعيب واربعة منها
عجمية نوح ولوط وهود وشيث لكونها ساكنة الاوسط

الهندى حيث قال وقد ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح
وفريد منصرف ولسط وابراهيم فممتنع وحاصل الجواب انه لما كان فى انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده
الصرف نص عليه بالذكر قوله والاولى تقديم الى لان الوجود اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه قوله فاعلم
الى هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بنحو تثليث وعزريفا نهما منصرفان كما يدل عليه النصوص
قوله فى هذه معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرن هودا بنوح لا شعيب فلو
كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب قوله الجمع اى الجمعية لانها تعد الاعم
الصرف وهى كون اللفظ دالا على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما قوله وهى الصيغة التى اولها
الى سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجواهر والمشهور فى وزنها مفاعل
ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضى لا التصريفى نص عليه الفاضل الهندى فى بعض الصور
كالكلاب والاسور وزنا ليم على ما عرفت فانتهاء تكسيرها والمنتهى فى عبارة المصنف بمعنى
الانتهاء قال صاحب الكشاف فانه قام مقام علتين لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود
النظير فى الاحاد وما قاله منقوض بافلس والكلب والاجمال جمع اجمع وهو جمع يمين قوله
على مواجبات فى قوله ان كن موجبات يوسف قوله واما اشترطت اى اشترط ان
يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغيير الحاصل جمع جمع التكسير قوله
منقلبة عن ياء الى الوضع من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير التاء التانيث والتعبير عنها بالهاء

اما باعتبار

اما باعتبار الصفة المقدرة اى لو كانت تاء التانيث وانقلب حالة الوقف هاء واراد بالهاء التاء من قبيل مجاز
المشارفة والمراد بها فيه الطافة لا خفى فلا يرد نحو فواره فان هاءه اصلية لانه جمع فاره
ليست للتانيث فهو غير منصرف والفارة الحاذق على نفسه كراهية وتشابه فى المعنى ايضا من حيث
جميع المتشبه مصدرية المتشبه به وكون المصدر فى معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة
لكل افراد محتملا له ولا حاجة الى الاخراج الى دفع الاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو
قال بغيرها لم يرد منصرف والجريط بخلاف فرازنة اى لانه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه
منصرف فرزين افرزان وهو معرب قال الفاضل الهندى هو علم واما فرازنة فمنصرف
وههنا سؤال استشكله بعض الافاضل وهو ان الالف الذى ياتى بعده التفريع ويقول فرازنة منصرف والمقام
ليس مقام تفصيل وحل الاشكال ان سر ذلك من النحويين ذهبوا الى ان تاء التانيث لا تخل بالصيغة
لانها زائدة على البنية وجعلها كعدمها والمصنف اراد ابطال هذا الشرط اولى ان يكون بغير هاء واكده ثانيا بقوله
واما فرازنة اى مهما يكن من شئ ففرازنة منصرف على ما افاده سيبويه فى قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه
ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عدلا لا معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة
فمنصرف وحضاجر علما علم منقول عن الحال من حضاجر مع انه مبتدا وخبر اى ملك وكان الشيء
اختاره ولا اعتبار عليه وجوزه بعضهم ان يكون حالا من المستتر فى غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول
اليه غير اذا كان بمعنى النفى فانه حرف وقوة لا وغير تكلف يطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير
ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد فهو ايضا ينافى جمعيته لا الجمعية الحالية التى به هذا

على ما يتوجه على عبارة المصنف ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المص لانه

تعليل لمحذوف انتهى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين

انتهى والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المصنف في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف

وان كان فيه خلاف غير مسلم هذا امنا فالا يعهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حق

في نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس نقضيت اليه اي تخلصت وفي هذا التقرير اشارة الى

وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل لا على زيادة سبب آخر المقصود من هذا الكلام رد كلام

صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون علل منع الصرف عشرة فان الحمل على المواز نة

زائدة على التسعة المذكورة فكانه سمي الجمع اي قال كانه لان السراويل الجمع بمعنى قطعة من الخرقة

فيكون مفرده مفروضا والدواعي مثال للجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة

من الدعوة في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المتعلق المستفادة

من الكاف فذهب بعضهم وهو الاخفش لان الاعلال الخ ولان الاعلام سببه محسوس وهو الاستثقال

فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون اضعف بناء على ان الاصل تعليل لقوله والتنوين

اي ينبغي ان يقال بالضم بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل الا انه بين الاعلال على ما هو الاصل في الاسم

اعني الصرف وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما

قاله بعضهم والا لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة بل الاصل عنده

جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء الساكنة ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع

الاقصى



الاقصى حاصله تقديره ان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين

في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من الياء فان لغة بعض العرب تستقبح الاصل

الرفض وجهه ان الجر لا يدخل على الياء حتى يمنع منه وينفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها

فيكون في موضع الجر مفتوحا عند استثقاله وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى

هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان ظ

هذا البيت هجو بعد مسه فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة القبيحة الخارج عن الفصاحة

وجوز بعضهم ان يكون الغار الضمير المتكلم والالف للاشباع فيه انه لا وجه لحذف اللام من المتكلم الا

ان يقال حذف للضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما ليا من الزوال

الحاصل بحسب الاعلال وان لا يكون باضافته اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد الى الصرف

او الى حكمه على اختلاف الرأيين[2] كما سيجيء[7] لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا ترد المناقشة

في قوله فليكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة ولا اسنادا اي مركبا من مسند

ومسند اليه كتابط شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسمية بتابط شرا انه قال ابن بري

لانه اخذ سيفا وخرج الى الوادي قوم فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما ان الغلمان

يجمعون لاهلهم الكمات فهلا تفعل كفعلهم فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي واتى فتابطه الى

جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها ففتحت الافاعي منه تسعى فقالت رتبه فقالت له ان الحي الى

كان ابنك فعاً بطاً فقالت تأبط شراً وقيل انه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول الطريق فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متأبطاً يا ثابت فقال الغول قال لقد تأبطت شراً فسمي بذلك كذا في الاغاني من قبيل المبنيات هذا عند المصنف وجماعة ومن المعربات المحكية بحالها عند اخرين فلا يعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظاً لكن لا فائدة في منع صرفه ح علمين فيه لخمسة عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان الى الذهن ضبط المركب من المبنيات في عشر في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو حيهل السابع حرف بني مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسماً اخر وهو فعل بني مع حرف نحو ليضربن وتضربن وهذا يستغنى عنه بهلم كانه اكتفى بما في كان لانه قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علماً معرب غير منصرف فلعل المص وافقهم في منع الصرف مع ان الاولى ادخاله لا اخراجه علم للبلادة فيه انه اذا كان كك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعاً في تاثير التركيب في منع الصرف المعنوي قال الح ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصص الوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا المطلق فيحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع في منع صرفها والتانيث عليها بحمل التنبيه لحمل الرجوع الى المعنى الثاني

او الالف

او الالف والنون او كليهما وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى الصنعاء وبهراء وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها والصنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدل النون من الواو شاذاً وذلك للمناسبة بينهما وللنحاة خلاف الح اعلم ان كلام الشارح يدل على اتفاق النحاة على ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الالف التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك السبب الاخر اما العلمية واما الوصفية واليه ذهب الاكثرون اولانها كالالف غير محتاج الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سبباً بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن دخول التاء وعنده في سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع في الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نص عليه كثير من ائمة الفن القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء لم يرتبط بعين به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة قسيماً له وقوله فان الاسم الخ بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضاً فلا يصح ح ذكرها او يشترط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام لكن وجه زيادتهما او ليمتنع التاء الاولى باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار المذهب الثاني او صفة نحو فعلان وليس هذا مما جوزه المص كما يجيء في باب العطف ليبقى بينهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان مانعية الالف والنون انما هو

باعتبار الحق بهته لا الف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلان قبول تاء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق القرينة
لما زيد عليه وعدمه     عريان بضم العين     وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته
بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض من بني اسد فانهم يقولون في كل فعلانة
جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلانة فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر
في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل
هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى لم يطلق على غيره ولم يصنعوا
منه مؤنثا لان لفظه اخص بالتاء ولان غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف     لانه في كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه
نظرا الى الاختصاص الاستعمالي بالباري تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة
فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر اغلب
كذا قال الفاضل المحشي     تناسب هذا البحث قيل الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك انصرف حيان     فائدة
او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف وان لم اكرمه فلا ينصرف ووجه قوله بانه ان اكرمه فكانه
احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتق     فينصرف ظ
من الحين اي الهلاك فينصرف     ومن ثم اختلف في رحمن والذي يترجح عندي صرفه وصرف كل ما يشك
فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعي قال بعض المحققين
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى

١٥٠

منها وزن الفعل     ١٨

يتوا امرهم فيه على المنقول ولم يكشف احد منهم عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما
نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى     وهو كون الاسم الخ الغرض من
هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى
والوزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان
الاضافة لمجرد النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا هو المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل اي يثبت للفعل ويعد من اوزانه ولا يعد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل
اي وزن منسوب الى الفعل فاخراج بالخبر بقيد الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدا ولو ابدل الشارح
لفظ يعد بينسب ونحوه لكان اظهر     من اشتمر وهو المراد جاء اجعل على الفرس الحجاج الحدا
تهاوا سرعتها في السير     بذر ما في القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله تعالى ومعناه الفعلي اشرف
وعثر موضع في القاموس هي ماسدة ومعناه الفعلي جعل نحو الكوة     وخصم رجل قيل
هو عمرو بن تميم ومعناه الفعلي الاكل او الاكل باقصى الاضراس [illegible] الفم     واما نحو بقم وشلم من اوزان
جواب سؤال وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا من الفعل الى الاسم لعدم
استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى العربية والاختصاص المذكور مشروط
بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الاسماء في اختصاص وزن
الفعل بالفعل فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل     غير مختص بالفعل لوجوده
في الاسم كثير نحو حجر وتمر ونحوهما بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيء في الاسماء الا الالفاظ

قليلة ملحقة بالعدم وهو الوَعِل لغة في الوَعْل وهي بمعنى الاسم ودُئِل علما لقبيلة الا
بعض النحاة وهو عيسى بن عمر فانه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فاجاب المانعون والحجة فيه لانه محمول على
ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا من فعل وفاعل فهو محكي لا مانع من الصرف والذي يدل
على ذلك اجتماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا اسرع انتهى وسياتي ضعف
هذا الكلام انشاء الله تعالى في باب النعت    او يكون غير مختص بقرينة المقابلة فان من هذا القسم افعل
ووجوده في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومن الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء نحو احمر حمراء واعور عوراء وهما اسمان وربما افعل فعلاء
فلم يجيء الا ماضيه من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب الخ كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر واظ
ان او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما في تغمر واحمر
واجتماعهما في يزيد ويشكر    الخ اى في اول غيره الفعل وهذا اضبط لانه المذكور سابقا الا ان
فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف
والحركات والسكنات وقد عبر عنه الشارح بالكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول وآخر
حتى ان الزيادة في اوله فلذا صرف الضمير عن الظاهر لتتفق النسبة محفوظة عن حقيقتها وقال
او اول ما كان الخ وهو الاسم فان له اولا حقيقة    اى زيادة حرف زائد تنشر على تر
تيب اللف فالاول بالنسبة الى وزن الفعل المذكور فان الزيادة صفة وهي تعرض للحرف الزائد

فتناسب



فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي
هو مركب من الحروف فتناسب الحرف الزائد وغرض الشارح من هذا التقدير رفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي
بقوله فان قيل اول احمر مثلا عين الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع اما اذا قدر زيادة حرف فلان
الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول من احمر زائد ويجوز نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول
العلم في زيد واما اذا قدر حرف زائد فلان بيانه قوله اوله وبين الحرف الزائد عموم من وجه فان الحرف الاول
من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد وزرجس وقد يكون اصليا كنهشل فان وزنه فعلل
والامران اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر بفي كما يقال البياض في المعشوق
احسن من الياقوت في صفائه فتامل في هذا المقام فانه من معاقد الكتاب    كزيادته اى مثل الخ
هذا التقدير يوافق ما سبق    اى حال كون وزن الفعل الخ فيه نشر على ترتيب اللف كما عرفت
والحال من المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاز في قولك
في اوله زيادة جاز قولك فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم حنيفا    لا اختصاص الخ اى اختصاص
هذه التاء المذكورة بالاسم فان التاء الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت    اذا سمي رجلا فانه
ح غير منصرف للعلمية والوزن مع قبوله للتاء لكنه يقبلها على خلاف القياس اذ القياس ان تلحق
التاء للمؤنث دون المذكر وظن انه لا حاجة الى التقييد لانه حال التسمية لا يقبل التاء اذ
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان اعرف المعارف العلم
اصالة الوصف ودفع كلام فاضل الرضي الذي تقدم قبل هذا مع الجواب عنه    واحترز بذلك
اى بقوله مؤثرة    لو احد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان

لا ينكر المشترك بين اثنين وحقيقة التنكير في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد مشخص فلذا اريد المسمى
بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من يسمى به فخرج عن العلمية الوصف المشتهر
قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والاكثر ان يأول بوصف غير مشتهر اى ظهر يعني ظهر من غير بيانه
بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار بيني على بيني استثناء مما يفرح استثناء
الا اول اى استثناء من مال الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الى انه لا تجامع غير
ما هى شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى عن هذا المفهوم الذى هو مال الكلام فالمستثنى
متعدد وكذا المستثنى منه اذ عرفت هذا فاعلم ان ما ذكره الفاضل الاذرى تكلف كما في ثلث واحمر
فان في ثلث العدل وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم تنفك عنهما
بحالها وهى متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا
في العدل ووزن الفعل فيجوز ان يكون فيهما العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية
ولم يزل العدل ووزن الفعل مع العلمية فيكون غير منصرف فاذن لم يصدق كل ما فيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف فاجاب ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك
قد عرفت اوزان العدل وليس لشيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او اوله زيادة كزيادته اى لا يوجد شيء الخ هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المصنف
لان الاستثناء فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء ما او سبب ما او سبب من هذين السببين
والاول والثاني خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد
المستثنى مع المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا الى العلمية فلا يتحقق

يعني ان اوزان العدل محصوصة بحسب الاستقراء فيما ذكره من فُعَل كعمر وفُعال كثلاث ومَفعَل كمثلث وفَعال كقطام وليس شيء منها من اوزان الفعل فلا يجتمع وزن الفعل والعدل بل يكون مع العلمية احدهما شرح لباب

معه

معه فاما ان يتحقق معا معها فيجتمع الاسباب الثلثة او يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن
الفعل فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر الشق الاخير اعني ما يكون
في ضمن مجموعهما فيجرد احتمال عقلي لا وجود له والمستثنى منه المفهوم الموم المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم
العام المشترك راجع بقوله الى الامر الدائر بين مجموع الجزء وهو وجود العلمية مع هذين السببين لانه الذى كان
دائرا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو في ضمن احدهما فقط
وفائدة قوله فقط التنبيه على ان المراد احدهما المأخوذ بشرط لا اى بشرط انتفاء الاخر لا المأخوذ لا بشرط
حتى يشتمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما في ضمنهما الا انه مع تحقق الاخر
لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني لا الاول هذا تحقيق الكلام في هذا المقام ولا تلتفت الى ما قال
بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء بالغواشي من حيث هو سبب فان الاسم الذى فيه العلمية والتانيث
مثلا اذا نكر زالت العلمية بالذات واما التانيث فباق الا ان وصف سببيته وكونه معتبرا
في منع الصرف يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى
ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربايجان ويزول
به الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط امر من صمت يصمت مثل نصر ينصر
امر غير مختص لا يخفى ما فيه من اللطف اصمت بكسر الباء من صمت يصمت بكسر العين بان
يكون قد جاء على هذا او ان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين لكنه امر بكسر الهمزة وان
لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي اصمت علم للمفازة سميت به لانه اصمت بضم التاء
مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن حفظه منه عن الغلط

بغلط

من غايط الاضطراب فاصمت علطا لا معدول انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من قبيل الهزل وخالف سيبويه
الاخفش نقل عن القاموس ان سيب فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي رائحته وهو لقب امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي ونقل انه كان صاحبه مغتنيا بالتفاح بحيث نوراه صدر منه بلا اختياره صوت فجعل
سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت ولما كان قول التمهيد الخ رد نقله الفاضل
الهندي عن بعض الشراح حيث قال قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبته الى الكلمة الى الاستاذ
غير ملائمة لرتبته لما ذكره من القاعدة عند قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف للكونه بمعنى
كل فاذا قلت جاء القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين ام لا وصفية ضعيفة
بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية الضعيفة اثرالله لم يعتبرها سيبويه لا والاخفش افعل كما
اي كاسم الخالي عن الصفة كارنب وافكل فانك اذا قلت زيد فضل بخيال الى التحقيق ان
معناه زيد لقبه فضل وهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق وان كانت معه من الخ فان حرف
الوصفية بحيث لا يمكن الاحتمال الوصفية مجاز اذا سمي رجل بافضل منك فهو بعد التنكير غير منصرف بالا
تفاق لسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لابد ان يكون مثل هذه الصورة مستثناة عن
القاعدة المذكورة مع انه رجل داخل في المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف
عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف بلا اختلاف فلابد ان يفسر بنحو احمر ما يكون الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصا عن وصفيته بعد العلمية كذا قال
بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر علما ما بقي
فيه الف وصفية الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف افضل من فان وصفيته محققة

السبب

٣١
بسبب من التفصيلية فاين احدهما من الاخر قد زالت بالكلية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان
يكون متصفا بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما للذات المخصوص الموصوفة بالحمرة وتزول الو
صفية عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم واما الاخفش الخ قال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف وهذا القول اظهر فان المعدوم
من كل وجه لا يؤثر في حكم واحد قيده به لجواز اعتبار المتضادين في كلمتين مختلفتين نحو اتاني عبيد
الحوض من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحارضا واعتبر الصفة فجمعه على حوض من ذلك لان
احوض حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوض ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوض
وامراة حوضاء ثم جعل احوض علما فاشتهر جمع الاحوض في حال العلمية تارة على الحوض باعتبار الصفة
الاصلية وتارة على الاحاوض باعتبار الاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل
الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم افاعل كارانب اي باب غير المنصرف يعني ان اللام
للعهد اي بصورة الكسر اعلم ان البحرتي في قوانين الكسر بلا [illegible] من القاب البناء وعمموا
الكسر مع البناء في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول ينجر بالكسر فاصلحه الشارح بقوله
اي بصورة الكسر منصرف مطلقا هذا الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة المذهب الثالث
غير منصرف مطلقا هذا المذهب سيخف اذ الحكم بعد الانصراف مع زوال السببين او
احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول ومناف للضابطة المتفق عليها في قوله وما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر صرف فليتامل هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر تبعا
له لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر ليتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف

مبحث المرفوعات

الكسر تخفيفا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر **المرفوعات** جمع
وانما جمع ولم يؤت بصيغة الافراد مع انسب الملائم لارجع الضمير ولمقام التعريف لان التعريف الرفع سابقا
بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع ههنا لو يهمان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال
ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تصريف صيغة
اسم المفعول الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المضروبات جمع مضروبة ازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة
لان موصوفه لما كان المدعى مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل عليهما بقوله
لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم مرفوع لا مرفوعة وجمع على هذا الجمع الحي يعني يجوز ان
يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء آخر كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع
كالصافنات من الخيل نقل عنه الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم وقام الرابعة
على طرف الحافر وكالايام الخاليات اي الماضيات يقال وقع الامر في ايام خلوات اي مضين
الدال عليه المرفوعات لا للتذكير الجمع على المفرد لان التعريف الحي رد لما ذكره الفاضل الرضي
حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا اذا
هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقة المحمول اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع
الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف اي يكون للحقيقة لا للافراد اي الاسم اشتمل
لان الكلام في مرفوعات الاسماء اي علامة كون الشيء فاعلا راي ان الباري في الفاعلية مسندا
اي يكون موصوفا اي كالموصوف به فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا
لكنها متشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها للاسم المعرب ولا شك ان الاسم موصوف بها الح

لما كان

٢ تذكير

۳۱

لما كان في معنى الرفع المحلي وتشمل الاسم عليه ورد ايضا في هذا الكلام على الشارح الهندي حيث خص المرفوع بما اشتمل
على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلي بناء على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات من
اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظايره على التطفل والشارح نظر الى ان الفاعل
واخواته كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون عن الفاعل المعرب
يكون عن الفاعل المبني ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المبني
مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبني المرفوع ايضا وجعله مشتملا على الرفع المحلي ولا يجعل المرفوع
قسما من المعرب بل يجعل قيدا للاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو ما كتب لتحقيق الفاضل
الهندي فمنه الف جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل او مما اشتمل شرحه
قرب المرجع كما يرجح الاول موافقة الضمير هو الذي هي اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة
هو الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر
اكثر ولانها تشتمل الخبر والادوات اوضاعا لجوهرها من غير حاجة الى وسيلة خارجة عن الاسمية فان انشائيتها بالادوات
الخارجة عنها كقولك ازيد قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهمزة ولان عامله
اقوى وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله انه لفظي ومحسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبتدا فانه
معنوي غير محسوس ولانه يغلب على عامل المبتدا اذا دخل على المبتدا او ينسخ ابتدائيته واعلم ان كون رافع
الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر
الى ان العامل في الفعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك
ان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذهب

۷ نظر از ايرادات ان ... ان تعرض الى ...
... ان الكلام

مبحث الفاعل

وقد يطلق في العرف ايضا على الاول وما ينبغي ان يكون عليه الشيء كما يقول الاصل في الواو المضموم ان تقلب همزة او ياء ساكنة
كما في تراث والا فقد لا تقلب كما في وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم من مخالفته
مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة مع الجواز هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به ما يتناول
الوجوب فيكون صورة الوجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب
قوله فصورة تقديم الفاعل خلاف الاصل الا ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما يأتي في باب وجوب تقديم المفعول
على الفاعل ولو ذكر قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع ليس الاصل فيه التقدم مع
ان اصله التقديم مطلقا ولهذا يقال في قولك ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل متقدم على المفعول رتبة الفعل
المسند اليه وصف الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل ان يلي المسند لكان اوضح واشمل
من غير ان يتقدم عليه شيء من معمولاته اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فان تقديم
معمول الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيد ضرب
لشدة احتياج الفعل اليه فانه علته لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول الى العلة
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن في ضربت مع توالي الحركات
الاربع لان المفعول فضلة ليس كالجزء والفاعل جزءه وذلك غير جائز والاولى جوازه لوروده
في كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال
غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه
ابا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا
وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله بغى حلاها هند حليب وترى الى زادة احمى المرى
وكقوله



وكقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب الى غير ذلك من الابيات ونحن جوزنا مواضع
الاضمار قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وربهما
والمفسر الا التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المهمل ثالثها ان
يكون مخبرا عنه ومفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه
واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها
ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها
ان يجر برب ومفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا عنه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها
ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا واما نحن فنجوزه مطلقا لما
عرفت جزى ربه اليبت ذي رعليه والكلاب العاديات كلب غير الصيد والاسد وقوله وقد
فعل اي وقد فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا كان
دلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولا شك ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا
لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة والجواب اولا منع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا
بان المعرب ما يكون مركبا من اجزائه مترتبة في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان
بالحركة ونفس الاخر ان كان بالحروف فلا يرد ان ذكر الاعراب يجيء رد لاعتراض الشيخ الهندي
حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد
مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل الامر الدال على تعيين المراد باللفظ
او على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه فان معنى العبارة مع اذا انتفى الاعراب

اربعة اقوال المذهب المشهور وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما
ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل
فان المسند اليه مؤخر وثانيهما ان المبتدا الحكم عليه بالاحكام الى مدة والمشتق نحو هذا حجر وهو قائم بخلاف الفاعل
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل والظروف
وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا اسد الاصل لانه اكثر تصرفا ومدارا في الكلام وفي دلالة
هذين الوجهين على المدعى نوع خفاء اي اسم حقيقة او حكما فان قلت فائدة تفسير ما العام بالاسم
تخصيصها ثم تعميم الاسم المرفوع بما يتناول الحقيقي والحكمي فان قلت لما قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء
على ما سبق لا بد ان يفسرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يفسرها بالاسم لصدق
تعريف الفاعل على الذات التي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان
الفاعل في الحقيقة هو المعنى ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليه بتبعية الفاعل فانك اذا
قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن
الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والاول للتوطئة والتمهيد لان
تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول بعض المحققين ليخرج عن الحد بعض
توابع الفاعل غير محقق وكذا المراد اي يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعها
ليتناول الحد اي ليتناول الفاعل الموصوف ما على هذه الامور واحترز به اي اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الا
سناد بين قولهم ضرب زيد وقولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الواجب
تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة التقديم الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية مسند الى الاسم

فالفعل



فالفعل ليس بمسند الى الاسم والاسم مبتدا لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد
الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف بسبب اسناد الفعل اليه ظاهرا كما زعمه الكوفيون او بواسطة ان اسناد الفعل الى ضمير
الشيء في الحقيقة كما صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه تقديمه عليه وجوبا لان الفرد الكامل والمطلق
اذا اطلق ينصرف اليه ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل فانه يصدق على هذا الموصول لو وقع مبتدا
انه اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والاختصاص فليس واجبا بل جائزا
نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل
في تعريف الفاعل وليس بفاعل تقديم نوعه اي تقديم الكل الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم في باب الخبر
كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدا نكرة كما سيتلى عليك اي اسنادا
واقعا حمل الظرف على انه منصوب على المصدرية لاسند الا انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي
وهو قوله وقدم عليه واي قائم المضارع على جهة قيامه ولم يقل قائم به ليدخل فيه الفاعل الذي لا يقوم به الفعل
حقيقة نحو ضرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان الضرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا في الخارج
والموت عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وكذا
صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام اي على طوره وطريقه كاسم الفاعل
فان زيدا قائم ابوه بمنزلة يقوم ابوه وقس البواقي كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين فان الفصل الترضي وخلافهم لفظي راجع الى ان الفاعل القاب في اصطلاح النحاة فعلا
ام لا وليس خلافا معنويا اي مما ينبغي ان الفاعل الاصل في اللغة ما يبنى عليه الشيء وفي العرف
بمعنى القاعدة الكلية كما في قولهم الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع

وانتفت القرينة الدالة على الاعراب قط ايضا متصلا بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل
بشبه الفعل واسماء الافعال فانه ايضا يجب تقديمه فلمنافاة الاتصال والانفصال يعني لو قدم المفعول
المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر
اي الفاضل اللارى هذا ظ في المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان
الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق في العادة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد ويكوازيه المعترض
بهاء عن القواعد الادبية والاصح الا ان خصص الاحد بجماعة معينة وح يجري فيه ما يجري في المثال المذكور
في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور
الا يوسف ان يقال المقصود حصر خالقية تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا في
نظايره هذا المثال ونشأ الشبهة ان المراد بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى النسبة
المذكورة فان هيئة القصر في مثال الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول وان تمنع كون المفعول مفعولا
لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي كمثال يوسف من خصوص المادة فلا يصح دعوى الجواز قصر الصفة
قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقها على عمرو فلو قيل الا عمرو قبل وقبل ذكر زيد يلزم قصر
الصفة قبل تمامها فيفيد انحصار الخ لان الاحتمال المذكورة فيما بعد الا انما يكون في
الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا
خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد
الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب

الا زيدا

٢٥

الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد الا زيد عمروا
او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي ما ضرب احدا احد الا زيد عمروا وبقي المستثنيات
غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول او شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير
ذلك الفاعل او شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب
الا عمرو زيد المضروبية المطلقة مقصورة الى عمرو وضاربيته المطلقة مقصورة على زيد وتخصيص مضروبية عمرو بزيد وذلك
غير المعنى الذي اردناه هذا مع ان استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا غيره فلا نقول على البدل
ما اعطى احد الشيئين الا عمرو دينارا ولا نقول في غير البدل ما اعطى احد الشيئين الا عمرو والدينار ويجوز مطلقا عند
جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا لو ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جائز
نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وذلك لان المستثنيان بكونهما بدلين كما قبل الا كانهما وقعا في موقع
ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليس مستثنيين فكذلك قلت ضرب زيد عمروا ومثل هذا عند
الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب
عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان احدهما مذكورا دون الآخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب الشخص
الا زيد او الا زيدا الصوت لم يجز لان المستثنيين اذ ليس كالواقعين قبل الا وهي تضعف
استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجازه مطلقا بقوله وما نريك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك اتبعك احد

في حالة الرفع الا ارادلنا في بادي الراي اي بلا رويّة قوي به فليغير هم ان يعتذروا وانه منصوب
بفعل مقدر اي تبعوا في بادي الراي او بان الظرف بنفسه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره
وان اردت في رجال المسئلة اعني ما ضرب الا عمرو زيد ان زيدا مقدم سمعوا وليس بمستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرو وان المعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا
ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في مواضع خاصة ليس هذا منها كذا في الرضي   الرافع في حد التمييز
صيغة اشارة الى ان المراد من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل فيه القاعدة
شبه الفعل العامل في رفع الفاعل   اي حذفا جايزا اشارة الى ان جوازا مصدر بمعنى اسم الفاعل
ونصب على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف   وانما قدر الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع
اعتراض الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسائل اولى وما جاء
به الشيخ فهو جواب ظاهري وان شئت التحقيق فاستمع ما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية
صورة وفعلية حقيقة تقديره ام زيد ام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه
يدل على الزمان المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه بل نقول لا بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه
فلما صحو من معنى الاستفهام قطعا لم يحتمل التطويل وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل
صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه فحفظ في الجواب رعاية المطابقة مع الحقيقة دون الصورة   ما لفظ
متعلق بضارع فان تعلقه بمعنى المقدر لا يلايم بمرتبته بزيد   على غير القياس اي القياس
مطرحات   جائني رجل اي زيد فانك لو قلت جائني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر
مفسره اعني زيد بخلاف قوله وان استجارك احد فاجره   بل لابد من الفعل نصب الى الاخفش

جواز

٢٧   قوله   بحث التنازع

جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فلمثل اذا على مذهب الاخفش من قبيل ما نحن فيه   قوله اي الفعل والفاعل الخ
اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع لعدم قيام ما يؤدي مؤداه لان نعم قرينة
تدل على لفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فلا شيء يؤدي مؤدي الجملة والحذف الواجب لا بد له
من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر في الآية هو الثاني وحرف الشرط هو الاول فتامل   ليكون
الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكثير الحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى   واقتصر
على الفعلين لجواز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع لكن
ينبغي ان يقيد العاملان بغير المصدر اذ في نحو عجبت من ضرب وقتل زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه
الاضمار لانه مصدر   في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء اللهم صل على محمد وال محمد كما صليت
وباركت وترحمت وتحننت على ابراهيم وال ابراهيم فان عملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصري اضمرت
الفاعل في الافعال السابقة   اي المتقدم عليهما الخ هذا رد لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في
صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني المفعول والشيخ الرضي جوز
الصورة الاولى من ما بين الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه في بعض تعليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب
الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح الاول بقربه اذ لو كان القرب عليه موجبا او مرجحا
لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين فهذا الكلام
بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل   نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا
لا متصلا بنحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع وقد حذفت المفعول مع ان الاول مع اعمال
الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو

قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول الشارح الظاهر انه غير وارد مورده لا يمكن قطعه
اي رفع التنازع عمال الاول والثاني لانه حرف هذا التعليل انما يجري في الضمير المنفصل المقرن بالا كالمثال
المذكور اما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه بكر مسرهو وقائم او قاعد انت فغير
جار فيه فالدليل خاص والمدعى عام والنحو جواز التنازع في مثل هذا فقد يكون الفاء جزائية الشرط
والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء قوله فان اعملت الاول ان كان
قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار بالفاء على ما في بعض النسخ في الفاعلية
الخ واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل
مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا في المفعولية ينبغي
ان يعمم المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد فضربت عمروا راكبا وليس هذا
قسما ثالثا لان قاعدة القسم في كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه
قسم واحد يكون في الفاعلية الخ وهذا التنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم يعني قد يكون الخ اشار بهذا التقدير الى انه محتملين والى ذي الحال والعامل وهو
معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه
بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتوهم لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المقدر
المتنازع فيه واحدا الى اسما واحدا على وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح الشارح
باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم

الظا

٢٧

الظاهر فيه مرفوعا وترك لا ثمانية اخرى مجموعه نحو اقتضاء الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل النحاة البصر
يين يعني ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم آخرون
يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي كوفي فكيف عده من البصريين مع تجويز اعمال الاول اشارة
الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم وبه يندفع ذكر هذا
عقيب قوله ويختار البصريون لان قوله فان اعملت تفريع على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين
ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واستدللنا عليه بثمانية عشر دليلا وللزوم
التكرار الخ يعني ان في معمول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختاروا
الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا
ذكر الفاعل لانه يوجب تكرار في اللفظ دون الحذف صرح به ليترتب عليه قوله خلافا للكسائي ويظهر
اثر الحذف الخ اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والتانيث واما في المفرد فلا فرق نحو
ضربني واكرمت زيدا ولهذا اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به وجاء الجملة اعتراضية ذكرت
لبيان قول الفراء تشريك الرافعين وتشريك الناصبين ايضا وقد نقل عنه بعض شراح الرسالة واشار اليه
شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا انكره استاذنا العلامة
واعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم او اضماره بعد لفظ يعني روي عنه ايضا عند اقتضاء الفاعل
قوله اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم لفظا كما في صورة تاخير المنصوب يعني اذا اقتضى فعل الثاني
المفعول والاول الفاعل روي عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم فشبه الصورة الاولى
المرويتين عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح صورة اعمال واضمار الفاعل للاول بعد الاسم

الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين ورواية المتن الى اى الرواية التى حمل الشارح عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشى من ان عبارة المتن محتملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه ان استغنى عنه مثل ضربت واكرمت زيد لا تقول ضربته واكرمنى زيد وقال الكسائى يجوز ذلك رعاية قلته نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبنى وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل حسبت زيدا منطلقا فوجب الاظهار مفعول حسبنى وهو منطلق الاول لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت اى اذا كان المفعول الآخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى اللفظ منصوب برأسه نظرا فى المفعولية كما بابعطيت وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا ازلاء فحذف ثانيهما ولا يخفى انه الى جواب سؤال تقديره ان شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد فى الواقع بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثانى لكونه مفردا وكون المفعول الاول مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبت لاختلافهما والجواب خلاف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما مبتدا وخبر فى الاصل يطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب وذلك لان لو جعل مدخولها الى وذلك لان لولامتناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المتصح سيافهما وسياق جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذ امتناع النفى اثبات وامتناع الاثبات نفى فيكون سعيا للاولى معيشة منفيا اذ هو مثبتا فى سياق جوابها وهما اى السعى الاولى معيشة وطلب القليل وحصول المعنى فيعدى الى اثبات شئ واحد فيه

في الكلام



يعمل ما لم يسم فاعله

فى الكلام واحد وعن الفارسى ان واو ولم اطلب للحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ تقديره لو كنت سعيا لمعيشة وبينه كفانى قليل مع انى غير طالب له من باب التنازع فاقتضى اولوية اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الثانى مع احتياجه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم اطلب ولولا ان اعمال الاول اولى ما ارتكب حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه اى مفعول فعل او شبه فعل فى هذا التعميم رد على الشيخ الرضى حيث قال اى مفعول الذى لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على العامل اذ انه ذكر الاقوى بعض النحاة علامة الزمخشرى كل مفعول ايراد لفظ كل فى التعريف مع دلالته على الافراد والمقصود فى مقام التعريف هو الحقيقة والماهية غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك وانما اضيف الى المفعول لانما اضيف الفاعل الى المفعول فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل الفعل لملابسة كونه اى الملابسة كون نفس الفاعل وفعل الفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول اذا كان عامله فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فى ذكر ما كان عامله شبه الفعل بالمقابلة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغته شبه الفعل الى اسم المفعول اى الماضى المجهول قال الفاضل الهندى وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى لكل جابر عادل قاهر وغيره نظر فان المشتهر به فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فى معنى الفعل هو نحوه فيتناول مثل فتعل اى لما اول صيغته الفعل الى فعل وتفعل بما ترى فيتناول نحو ~~الفعل الى~~ ما كان خارجا قبل التأويل من باب علمت المراد بالفعل او شبهه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى مسند ويدل عليه تعليله فلا ينحصر فى افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمرو اشجاع ونحو ذلك بخلاف نحو اعجبنى الى جواب سؤال تقريره ان كون الشئ مسندا ومسندا اليه جار مجرى

الصفحة ٤٢

ولا يقع في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف
اليه فاعله معنى وهو باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان الممتنع اذا كانا تامين وههنا اسناد المصدر
الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضي تعليل القدماء امتناع قيام المفعول الثاني
مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكرته انتهى وهذا المثال مردود واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفعل اذا
لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
قال الفاضل الرضي والذي ارى انه يجوز قيامه نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل
من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك
مع اللبس تقديم الثاني على الاول فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس ان اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى
قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه انه يرتفع بالفعل ارتفاعه فيقول علم زيدا ابوك
والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل ومنعهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه
ممنوع ومعارض لجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام زيد فات النصب والا
شعار اي فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية
فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له
هو اللام وهو لم يتغير يعني اي المفعول به لنا واجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده
ومنه قراءة ابو جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون ومثله قول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك
الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب وقول الاخر
ابيح لي من العدى نذير ابه وقيت الشر مستطر والاول من باب اعطيت اولى وكذا المفعول

المفعول الاول

ومن باب علمت اولى من الثاني لان الاول عالم والثاني معلوم على ما هو الاصل فيهما وهو كون المبتدا مسندا اليه
وكون الخبر مسندا الى المبتدا او وهذا انما يتم في القسم الاول منه في العامل المعنوي وهو الابتداء فانه اقتضاهما فعمل
فيهما وفسر الابتداء بتجرد الاسم عن العوامل اللفظية فيكون معنى الابتداء في المبتدا او الثاني اعني الصفة تجريد الاسم
عن العوامل للاسناد اليه او به والاعتراض بان التجرد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل في كلام العرب علامات
لا مؤثرات وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدور الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فسلم
عن الاعتراض بان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشري والجزولي
وهو الذي رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل في الخبر وقال
الكسائي والفراء انهما ترافعان واختاره الفاضل الاسترابادي وقال بعضهم الابتداء اذا كان اسما
يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتدا اذا كان اسما يرتفع ~~باسناد الخبر اليه~~ بالضمير العايد
من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل
في المبتدا وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في كتابنا المزبور بدلايل ذكرها يوجب
التطويل اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة
ههنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن لما كان اللايق في العربية وجدانا
لعامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد اصلا اشار اليه ان المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق
السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل او المراد بقوله اصلا انه لا يوجد
فيه العوامل لا لفظا ولا تقديرا ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان النطاق

مبحث المبتدا
خبر
٢٦
مبحث المبني

المؤنث لفظاً مؤنث معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدا مثل يحسبك زيد فان الباء زائدة عامل ليس الا في اللفظ لا يكون لو حذف لم وجدت المعنى باقياً على حاله بخلاف غير فلك ان مثلاً في قولك ان زيداً قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله وكاف الى بعده كقرشي فانك اذا قلت اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش عندكم ام لا قوله

كما واذ لك ان الفاء فيه في قولك ان ضارب الا زيداً وما من نحو ضارب زيد ومن ضارب على ان يكون ما من نحو ~~ضارب زيد~~ لا يستوفيهما حتى مفعولي الضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اقيد لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة الغير في قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه واني قلنا ذلك لان فيه وجوهاً احدها ان غير المبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذكر لانه في معنى النفي والوصف بعده محفوظ لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحب للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والثاني ان الظرف نائبها اي خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير ما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر فكانه قال انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى امتهم اتلف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول ان يقال اي سواء من القسم الثاني للمبتدا او منتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافاً اليه له فخبر لكن الى اذ الداخل المنسوب قال بالا لم يخبر تلتفته لما سياتي ان شاء الله تعالى من ان الفعل وشبهه اذا اسند الى الاسم الظاهر

لاثنين



لاثنين والجمع واقائم الزيدان وعلم انه رايت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الالف الاستفهام مذهباً عجيباً نقلته في كتاب الفوايد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتدا والثاني تكريره وقائمان خبره فحذف المبتدا اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في قائمان وعلامته اي الالف واقيم المظهر اي الزيدان الثاني مقامه فصار قائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب لان غاية ما فيه حذف المبتدا مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شايعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة مبتدا مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدا مع وجه الذات والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه وكلها ظاهر البطلان وكان المحقق الشريف يضعف المذهب المشهور ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدا دون الخبر وانما الحاجة اليه الاظهار المغاير للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة ليس بقر رافعة لظاهر بخلافها فانها رافعة لظاهر مضمر وايضاً تلك واقعة بعد النفي والاستفهام المسند المسند به الى المبتدا فتخرج الصفة لانها المسند اليه لكنه مسنده الى فاعلها ان دمت خبرها او يجعل او يعني الى قال في الحاشية فكان التكلف في تعبير العبارة ان لا يشتبه شي بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدا الاوح نظهر لقولهم فائدة والا لا حاجة اليه ليسند الى شي كما في القسم الثاني من المبتدا او يسند اليه شي كما في القسم الاول منه اي ما ينبغي ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او لا ولو قيل فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدا ما يطلق عليه المبتدا ان قبل التقسيم فان القسم الثاني من المبتدا يجب تقديمه على ما هو المسند الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذ كانت

الا انه لما بمعنى الاولوية البعير البالغة الى حد الوجوب لان المبتدا ذات الخ فان قيل هذا
الدليل جار فى الفاعل فينبغى ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم فى جملة الفعلية
بكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فكانه قال اى من الامرين فارجل و
المراة مبتدا ان قد تخصصا بانهما فردان للاحد المعلوم كونه فى الدار المبهم حصوله فى اى الفردين
وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان الخبر لرجل معلوم له انه فى الدار وهو مستفهم
عن تعيينه فعلم انه ينبغى لم التعيين فى الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضى من ان هذا التخصيص عند المتكلم
واندفع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الشارح امتناع ارجل فى الدار ام هل رجل فى الدار
لعدم لفظ ام التى تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها
فى سياق الاستفهام وذلك لان النكرة فى سياقه فى تاويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس فى الدار ام ذلك
الجنس وليس المراد واحد بعينه او لا بعينه وتعينه وتحققه الخ الغرض من هذا التحقيق دفع
اعتراض المحقق الرضى وحاصله ان لا تخصص هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يحصل
الخصوص مع العموم وكيف يوصف الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم
الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذى هو ضد العموم فى الشمول وليس كذلك بل المراد
تقليل الشيوع والابهام الحاصل فى النكرات وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع ما سوى
ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق له مع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا
من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الواحد من هو فالتخصيص هنا يحصل
بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين تمرة خير من جرادة نقلها اهل السنة عن

عمر

عمر بن عباس ونقلها الشيعة عن الامام جعفر بن الحسن اباه عليه السلام فى تعيين فدية الجرادة اذا قتلها محرم والمراد انه
فديته اى تمرة كانت والحكم ليس مقصورا بالتمرة دون تمرة اذ استعمل فى موضع الخ ولانه كان فى الاصل
فاعلا لامر قدم للافادة التخصيص والحصر فهو فى قوة رجل موصوف الخ وهذا هو الفرق بين قام رجل ورجل
قام حيث جاز الاول وامتنع الثانى فانك فى الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت
على رجل موصوف بصفة القيام وفى الثانى اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص وان خصص بعد ذكر الحكم
وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حالته اى ادركه العجز فى حالته او بسبب حالته حتى انه
صار يصوت ويستغيث بالناس ليعينوه على اموره مثل الكلب الذى ينبح عن طارق الشر وقيل ان
هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب فى وقت لا يهره فى مثله الا السوء فكان مورده
هرير اليتيم به ويجنبن منه السوء هذا هو المشهور اى كون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة وقيل
بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه الفاضل الرضى وهو فى محله لانها راجعة الى الفعلية بمعنى
انها نابت عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف كاللام فى نعم الرجل
فانها اما لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى
الذكر اللفظى واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير
قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول فى حقه نعم الرجل فيكون الخبر
مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع ان شاء الله تعالى
ووضع المظهر الخ وهذا انما يكون للتعظيم فالرابط فى الحقيقة هو الضمير الذى وضع المظهر
موضعه اذا كان ضميرا اى خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف موضع

الظاموضع المضمر لمكلم يفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يسبق الذهن الا الى الضمير
نحو البكره البكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المنّ وقوله اي الكر من الجار
والمجرور حال من ضمير يستوي والظرف في قوله الثمن منوان منه ولذا صح الابتداء به        او جارا او
مجرورا اعلم ان الظرف حقيقة في ظروف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعله
المص هنا        اي مآل الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر
هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر به وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل
والفرض فمعناه ان الظرف مئول ومفروض حال كونه ملصقا بجملة قال بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان
التقدير يوهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة
هو نفس هذا الظرف باعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل
الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر وقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد
مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور اوسطها والدليل
عليه ان تقدير المتعلق فطني ليس رعايته الا من لفظ حيث ان الجار والمجرور مفعول لحسب المعنى
فهو معمول ولا بد له من عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهم الاكثر فان العرب الفصح يقول
زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج تقديره وكذا اختلفوا في ان الضمير
مستقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تبعه انه مستقل
واليه يشير كلام المص بتقدير الفعل ومن الافعال العامة مثله لا افعال غالبا كالحصول
والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة على تقديره والخبر

اظهار

٣٦

اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف مسده        والاصل في الخبر الافراد ليوافق الركنان اعني
المبتدا والخبر        لكونه معرفة وكونه نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه في
المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من والكاف نكرة من حيث اللفظ الا انهما معرفة من
حيث المعنى كما اشار اليه بقوله فان معناه اهذا الاكثر الخ والمص مال الى هذا        مثل وبيني في
التعريف او غير مثل وبيني اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله مثل وبيني
فان المعرفتين لا يلزم ان يكونا مثل وبيني فلو اكتفى بمثل وبيني لتوهم المساوات في التعريف
المطلق مثال بكونهما معرفتين سواء كانا مثل وبيني ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام
او ليس ويها خلاف سيأتي ان شاء الله تعالى والحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس هنا
سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم تعيّن الابتداء به لكونه ذاتا جامدة والصفة
(الامام الرازي)
تعينت للخبر لكونها صفة ومشتقة ط واقول ان هذا ليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده
في الاصح ونصحح وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدا بمعنى الذات التي اتصف بكذا فلا قرينة
ح اما اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول
بانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف فمثل قول الشاعر        بنونا بنو ابنائنا وبناتنا        بنوهن
ابناء الرجال الاباعد        في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصيص غلام بوصف او تخصيص
خير بالوسط فانه اسم تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان
اللام لا تدخل عليه كالمعارف        افضل منك افضل مني فان الاول مبتدا والثاني خبره وجملة
متساويان في رتبة التخصيص لان كل منهما افعل التفضيل مع من وهذا تخصيص بالمعمول كما ذكره

لبعضهم في قوله عليه السلام امر بمعروف خير من صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف
لكونها اي هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما تحني فيه فعلا له
اي فعل مسند الى المبتدا فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعلا فالمراد من كون
الخبر فعلا له كونه جملة فعلية فاعلها الضمير الراجع الى المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا له
بل جملة كذا افاد بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل
الاصطلاحي فلا يرد اقائم زيد فان الخبر فعل المبتدا ولم يجب فيه التقديم كالتاء في ضربت هند فانها حرف    قوله
ولكن تدل على تانيث الفاعل    اي الذي ليس بجملة اي اشارة الى دفع ما قيل ان الخبر في ابن زيد جملة لانه
ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس
بجملة صورة ومن مفرد صورة اذ الضمير المستكن لا اعتبار له كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر موجبات
التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمن النفي (فاضل الرضي)    من حيث انه مبتدا    قوله
انما قيد بالحيثية لان تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدا اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية
فانك لو قدمت الرجل يصدق عليه هذا التعريف الا انه شرط كونه مبتدا وهو التخصيص مفقود فالتقديم
مصحح للوصف لا للذات فتدبر    التابع له وانما امتنع تقديمه لان جزؤه ولو قدم عليه لزم تقدم
الشيء على نفسه    على انه عبده متوكل فان عبده مبتدا ومتوكل خبره وعلى اله متعلق الخبر ففي
المبتدا ضمير راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس بالعامل بتبعية
يمتنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر    لان الخبر هو قوله على التمرة هذا هو الذي اختاره
كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالحر الكائن المقدر لان الجار مع المجرور متعلق به فالمجرور وحده

متعلق

متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل السبب تعلق المجرور بالعامل ولما اختاره الشارح اولى لانه على
هذا لا فرق بين المثالين فتامل    الواقعة مع اسمها وخبرها الحالم لكن خبر المبتدا خبران اصطلاحا اشار
الى ان المسامحة في عبارة المصنف والمراد انه خبر عما تركب عن ان    من غير تعدد المخبر عنه قيده به
تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير لانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات الطعمين    ونظر بعض النحاة هو الفاضل الرضي
فالاقتصار عليه لذلك اي لو جعلنا التعدد في عبارة المصنف اعم من ان يكون بعطف ام لا فالاقتصار الحصر على الاثنين
المتعدد من غير عطف لذلك اي لان التعدد بالعطف لا خفاء به    وهو سببية الاول للثاني اي معنى الشرط هو
المتعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني او للحكم بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان
التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليس بسبب صدور النعمة
من الله بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لايصالها والصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه
اي وما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم
والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد ما تكلم عن
نعم الله انه يخالف تفسير المصنف في كلام الجار فلذا عدل عنه الشارح    نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى
الشرط تعليل لصحة الدخول وعدمه اي انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا المعنى الشرط واما
لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره

واما اذا قصد الح اى اذا قصد الدلالة على سببية الاول للثانى فى العبارات اللفظية كان يقال فى الذى يأتينى
فله درهم الذى يأتينى ان اتانى فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط فى اللفظ واما اذا لم يقصد
الح اى اذا لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا فى اللفظ حتى يكون واجبا ولا فى المعنى حتى يجوز الاتيان
وان كان موافقا فى اللفظ للمبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد بذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء
وفى حكم الاسم الموصول الح لانها فى حكم لفظ واحد وكذا الحال فى المضاف والمضاف اليه والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشائية
باب كان وربما علمت الح وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان لعل وليكون ينافيان الشرط
حيث انها على التحقق ووقوع ما بعدها والشرط يدل على التعليق والتحقق ينافيه ووجه ذلك التخصيص
اى وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله بالاتفاق
لم يفهم ان فى بقية حروف المشبهة خلاف فى المنع عن دخول الفاء الحقيقى بان صدارة الشرط قد بطلت
بدخولها فكان تضمن المبتدا له ضعيف لانها لا تخرج الكلام الح اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا
ينحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان يمنع عن دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة
فى المنع ما كتبت سابقا فلهى يقبل منهم جواب سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست لجزائية
بل هى زائدة وهى للتعليل والجر محذوف بدليل تركها مع ان فى بعض الايات وقد يجب حذفه
قال بعضهم لا يجب حذفه الا انه ركن اصل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظايره محمول على حذف
الجر وهو كلام واه الح فان حذف الفاعل واضرابه مسلم الثبوت ليعلم انه كان فى الاصل الح حاصله
ان اهل مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير اعرابه قصدا للمبالغة فى المدح وذلك لان فى تغير الاعراب زيادة

القاص

٣٤

القاص لما مع للاستقرار اليه ولان الكلام الذى به المدح صار جملتان بعد ما كان جملة واحدة فكلما ازداد المقام
كلاما ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتدا المتوهم ان الكلام جملتان فى الحال والاصل وقس عليه قطعه للذم والترحم
ونحوها تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به وسد غيره مسده وسيأتى الكلام فيه لان مقصود المستهل
الح اى مقصود المستهل تعيين ذلك الشئ المرئى بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال لينظره الناظرون
وليس المقصود ان الهلال المعروف هو هذا وتحقيق ذلك مبنى على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهى ان المعلوم
المعروف عند المخاطب هو الذى يقع مبتدا والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم
يعرف انه اخوه ام لا تقول له زيد اخوك وبالعكس تقول له اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة فنقول
فى المثال المعروف عند المخاطب انما هو شئ مشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه هلال فنقول الذى هو معلوم لك بالاشارة
هلال لا غيره ليوجه الح علة للتعيين والحكم اى تعيين ذلك المرئى والحكم عليه بالهلالية ليوجه اليه الناظرون لانهم
لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يتيقف
اليه المعول لانه معروف عندهم على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم فى امثال هذا ليقصدهم الناظرون
ولئلا يتوهم الح اى لئلا يتوهم ان آخر الهلال ساكن لاجل الوقف والحال لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان
يكون منصوبا على تقدير ابصر على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان
خبر عن السبع ثانيها ان يكون ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير المضاف اى فى وقت خروج حصول السبع وانما
قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف
اى ففاجئت وقت خروج السبع وفى كل منها تكلف فلذا قال على هذا المذهب اى المذهب الاصح

محله

قوله صح

ونقل عن ابى الانبارى ان
اذا المفاجاة حرف فعلى
هذا خبر المبتدا اى فى نحو
فاذا السبع محذوف
بلا خلاف
واما القول
الداخلة
على
اذا المفاجاة فقيل
جواب شرط محذوف مقدر
والاول بان مراده
انها فاء السببية
الفاء المزاد

فاذا السبع واقف قدر اكثر النحاة رحمهم الله الخبر عاما وهو موجود او حاصل مستدلين بان اذا المفاجاة
ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول او متعلق بتقدير الخبر الخاص كقائم او واقف لانه لا يجوز الا بالقرينة و
لا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص وظني ان ما قدره في محله والقرينة على تقديره لفظ
خرجت فاذا مفاجاة السبع بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص غير سادّ مسده اذ لو سدّ مسده لكان
الحذف واجبا كما سيجيء يزوى الازورار ابتهاون بالسنين والاحتقار له اى لولم يكن الشعر يحقرني ابن العلاء
لكنت اليوم شعر لبيد وهو شاعر مشهور اى لولاه وجد زيد وذلك لانه لولا الحرف الشرط والاختصاص
لولا التخصيص بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها لولا اى الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل في سائر
الحروف او حكي اى لم يذكر له مثال الا وحشاً لقولهم تنضرب زيداً قائماً على صيغة المصدر اذا كان
زيدا مفعول به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال ههنا من الفاعل او من المفعول
والمصدر منسوب الى صاحب الحال او قائمين فتقال لكون الحال عنهما وفيه تكلفات كثيرة احدها
حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى
معنى كان التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما في معنى الناقصة ثالثها قيام الحال مقام الظرف
والذي حملهم على تقديره اذا كان المترتب عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبه
لانه لا يجوز ان يكون ضربي لما سيجيء ولا يجوز ان يكون الحاصل المقدر لاختلاف العامل في الحال حاصل
وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب المصنف رحمه الله
يلابسه قائما اى ان ضربي لزيد يلابس زيدا الوقوع عليه يلابس قائما وهي ملابسة له

كونه صادرا



كونه صادرا مني اولى خبرا في نحو قوله التقدير مستريحين من تلك التكلفات لانها مبنية على تقدير اذا
كان وما ذهب اليه الرضي حال عنه من غير سدّ مسده فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه
داخل فيما وجب حذفه عندهم وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال لتحقيق هذا المقام ان المصادر اذا اضيفت
يكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير
حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدا على تقدير
الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه
حاصل ولا يلزم منه انه لم يضربه في حال غير القيام ليكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا
بالبرهان اى ضربي زيدا ضربه قائما اى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع
بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع صلته لان الحال لا يدل
على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وذهب بعضهم هو ابن درستويه ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي
او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وعطف عليه شيء بالواو الضمير اما راجع الى المبتدا وهو الذي فهمه الفاضل المحشي
ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لا يسوغ بعد هذا اى كل رجل مقرون مع ضيعته [illegible] للخبر
متى بعد المعطوف اى مقترنان زعم ان المعطوف معطوف على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى خبر فقدر عليهم ان
الخبر المحذوف خبر المبتدا باى ملابسة المبتدا الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون سادا مسد
الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض والشيخ الفاضل قدر الخبر مفردا وعطف وضيعته
على ضميره فلا يكون مبتدا حتى يحتاج الى خبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف منه الخبر

منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا هذا هنا والجواب ان جعل الواو

بمعنى مع لا يخرجه عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر لئلا

يكون المبتدا بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر وضيعته

في اللغة الاقار اللتي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كذا بحث الصيغة اذ عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثل هذا التركيب لا وجوب بل

نياسه في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث قال وانتم والساعة في قرن  واقيم المعطوف اي على الخبر

والحشر اي على المبتدا وجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب

عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف  يكون مقسما به يعني معينا به لذلك بحيث يستعمل من يحلف

الكون مقسما به يكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان غير معين له لم يجب حذف خبره لقولك لعمرك اما انا

لافعلن كذا  اي لعمرك وبقائك تثبت بالعطف الى الحاد المعنى  اي ما اقسم به اشارة الى ان الحمل مجاز

فان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان القسم معنى مصدري فلا يصح الحمل حقيقة  ولا يستعمل مع اللام الا

اعلم ان استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان كان باللام نصب المصدرية قلت عمرك لا افعلن كذا

ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست هي الموطئة

للقسم كما ذهب اليه بعضهم  اي من المرفوعات اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدا محذوف

الخبر وذلك بقرينة ما سبق وتقديره المسند اسناد الكلام وقول الفاضل المحشي بناء على ان ذكر خبر ان ليس

من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعيد  لا بالابتدا كما ذهب اليه الكوفيون ووجه صحة ضعفه

ان الابتدا عامل ضعيف فلا يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه  بعد دخول احد هذه الاحرف احد لصدق

التعريف



التعريف على كل فرد من افراد المعرف  لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانجرار معانيها الى معانيها

فان مثلا تفيد التاكيد وهو حاصل في المبتدا والخبر وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم ابان يقال انه

مسند الى شيء آخر وهو ابوه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلام

معنى الدخول وهو التأثير لفظا او معنى مفقود في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان ان رفع المحلي للجملة وكذا

التاكيد فيكون الخبر لا الفعل وحده  ولا يحتاج الى ان يجاب الى تعريض بالفاضل الهندي  ويلزم من

عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على هذا المجيب ان يكون قول المصنف بعد دخول هذه الحروف مستدركا

فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور  فيحتاج

الى تاويل الجملة الخ والاصل عدم التاويل  ولا يلزم من ذلك الخ هذا الكلام تعريض بنجم الائمة الرضي

حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكره المصنف ايضا وذلك ان خبرها لا يكون معردا متضمنا

ماله صدر الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المصنف بانه ينبغي ان يقول الا في تقديمه والا

في تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا واذا صح كونه خبرا لها وهنا لا يصح اما لان

التحقيق بنا في الاستفهام واما لانه يفوت صدارته  اي ليس امره الخ الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى

منه المفهوم من فحوى الكلام  ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من مفردات

كلام الرسول صلعم ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات الصادرة من بعض البلغاء اثر في

القلوب تاثير السحر فرب كلمة حق يسلي معناها بعض الزاهدين الى الحق في التاثير ورب الكتب

السماوية التي يلهمها بعض الفاسقين ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام

حتى على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا علي بن ابي طالب ع    وذلك لتوسعهم في الظروف وذلك
لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل
غيره والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور في التقدير    الا النفي صفة وان كانت صفة
يلزم من نفيه نفي الجنس نحو لا رجل موجوده لتسميته متردده فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانه يتبرى الجنس
من الصفة    ما عرفت من الورود لا يراد اثر لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود ان يقال يلزم
على ظ التعريف ان يكون ليضرب اي الفعل وحده خبرا وليس كذلك بل مجموع الجملة خبرا له والجواب ظ بعد ما
عرفت    لاحتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا في ما مثل له    على ما هو الظ وانما قال
ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل المت بينهما لان في افراده المبالغة فانه لما لزم النفي وان بلغ
الاثبات وهو الوجه في علمها فكما ان صفة اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما ثبت بها الا انه خلاف الظ
بل منعه قوم    لا يتقيد بالظرف لان الظرافة عبارة عن كلام خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحوه
وهذا لا يتقيد بكونه في الدار    ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف    لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي
منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حملا على امر شامل اي لا اله موجود الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر
موجودا لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الآلهة لا نفي امكان وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه الا
لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله من الآلهة واثبات
الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي امكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم ثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه
احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان بعد الخبر لا يعول لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال

ان المرفوع

الالم

37 الاله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما
سواه فقدم حرف الاستثناء تنبيها انه يجوز تقدير موجود وينفهم مادة الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان
اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا يدخل شريكه في حيز الامكان
ورابعها تقدير ممكن والتقريب قريب مما مر خامسها ما قدره بعضهم وهو قوله لا اله موجود له الا وابدا وظني
انه واقع للشبهة كما ترى سادسها جعل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفي كل اله غيره سوى فرض معبود بحق او غيره
وذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت
للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام آلهة معبودة من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم تأمل
ما قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو
عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما فقد كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد
صارت علما عليه والوجه الثامن عندي هو الاصح    فيكون معنى قوله الخ فيكون نارح لان انكار الافعال وضعهم
المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة    على الصفة على المحل    لان ليس لنفي الحال
فان نفت غيره فبقرينة كقول الشاعر    وما مثله فيهم لا وكامثله    وليس يمكن الذهن ما لم ابرد ل
على مورد السماع وهو النكرة    من صدى الحج كتب في الحاشية الصدود للاعراض ما ابراد
الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال له عنها    ولا
يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب

تكرار المفعول لمرفوع بعد لافان التكرار يجب مع الفصل بينهما وباي معمولها اعلم ان المراد الح ذكر هذه الفائدة
في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها فلا ينتقض بالتوابع كالبدل مثل كاخوك كرفيما زيد اخوك قائما فيصدق
عليه انه مسند اليه بعد دخول البعي مع انه ليس كم والجواب انه مسند اليه بالتبعية لكثرتها اذ كثرة اقسام المقصود
بالبيان تستدعي الاهتمام به والاهتمام يقتضي التقديم علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
كون الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب بمسلمات في قولك رعرت مسلمات او حكما كما في الملحقات بالفاعل من
الحال والتمييز وغيرهما اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافق للضمير هو في قوله هو ما اشتمل او حكما اشتمل
وترجيح بقرب المرجح لصحة اطلاق صيغة المفعول هذا الصحة انما هو بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح
فيصح الاطلاق على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن بالفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل
وتعلق به تعلقا مخصوصا اسم ما فعله كلمة ما عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل الحدث بحيث
يصح اسناده الح المراد يصح اسناده صحح انتسابه الى فاعله كما تقول ضرب زيد ومات زيد ونحوهما
لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظ اللفظ فتخرج الامثلة الاتية وانما
زيد لفظ الاسم الح لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث ترك فيه لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي
صدر من الفاعل هو الحدث وهو معنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى ويد
خل فيه لفظ المصادر اي في قوله اسم ما فعله واي سمي المصدر مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل
رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصريين او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفيين

اوانما

اوانما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل
وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضارب ضربا بل المراد ان
معنى الفعل مشتمل عليه الح ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق عن النوعي والعددي عن تعريفه لانهما
يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان المعنى
المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليه اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدود كذا من
عوارض ذلك المعنى واوصافه وكذا خرج به مثل كرهت كراهتي تعرض بالفاضل الرضي حيث
قال ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب
ان لقولهم كراهتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمال معنى الفاعل عليها فهي
الكراهة كما في قولك كرهت قيامي فالفعل ليس مشتملا عليها فهو بهذا الاعتبار خارج عن
التعريف بقوله بمعناه انبته الله نباتا حسنا فان مصدر نبت انباتا وفعل نبت نباتا
ومصدريه الح جواب عما يقال ان خيرا ليس مصدرا وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بان
مصدريته مجازية لتشبيهه من غيره اما من الموصوف المقدر اعني قدوما او من المضاف اليه
اعني مقدما اي كما عبا اشار الى ان كما عا صفة وجوب الذي هو بمعنى واجب فيما
اثبته محذوفه يعلم ذلك ضابط الح اشارة الى تعريف حذف القياس اريد اثباته
قال الفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المثبت الى ما اريد اثباته لا يجب حذفه لما يتوقف علته

وجوب الحذف لا يكون منه اى من المفعول المطلق المحذوف فعله فانه مذكور لكان مرفوعا
على الخبرية فلم يكن من باب المفعول المطلق او دفع الى او هنا لمنع الخلو دون الجمع بدليل
قوله ما انت الا سيرا سيرا دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع فى موضع الخبر اذ ليس
قبله مبتدا وانما جمع الى يعنى لم لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله منها لاشتراكهما فى بعض
القيود والى ما يشبه به فعله فان سير البريد ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل يشبه به اى
ما انت الا تسير مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبة فى الرباط معرب دم بريده سمى به الرسول
المحمول عليها ثم استعمل فى اثنى عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال
فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل
الرسالة وانما وجب حذف الفعل فى الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف اما القرينة
فى الضابطة الاولى فهى ما المشبهة بليس فانها تقتضى خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر
واما الساد مسد المحذوف فهو الا الاستثنائية واما القرينة فى الثانية وهو المبتدا اذ فانه تقتضى خبرا
ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف وهو المصدر الاول والذى اعتمده
فى تعليل وجوب الحذف ما اول عليه الفاضل الاسترابادى وهو ان وجوب الحذف من حيث
ان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشىء بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم

لم يستعمل

لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار
العامل لازم الحذف فاذا تحققت علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه فى تلك الامثلة التى
احترز عنها اى اما تمنون منا ايح وانما وجب الحذف فى هذه الصورة لان الضابطة هذا القسم
ان يذكر المتكلم جملة تتضمن مصدرا فتطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت تلك الفوايد والا
غراض بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان تلك الاغراض
تحصل من ذلك المصدر الذى تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان يقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن
تلك الاغراض اى الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها
قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة اخصر وهو انه انما وجب الحذف لسدا
لجملة المتقدمة مسد المحذوف لمناسبتها من جهة انه تفسير لاثر مضمونها صوت حمار مرفوع
اما على انه بدل من الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وظن ان هذا او امثاله خارجة بقيدا
لمفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز عنها فى هذا المقام لان الزهد ليس من افعال
الجوارح فيه تعريض لفاضل الرضى حيث قال وينبغى ان يضم الى التعريف شرط اخر لاخراج
مثل له علم علم الفقهاء وله هدى هدى العلماء فان الثانى يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب
ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم وامثالهما ليست
من افعال الجوارح كالصوت بل هى من الكيفيات النفسانية بعد جملة الى وانما وجب

حذف الفعل في هذه الصورة لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون النا
صب هو الفعل المقدر المشهورة ظ كلام سيبويه ان المصدر المنصوب بقوله له صوت لا بفعل
مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث
وعلى ما قام ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية
وهو لفظ مررت في مثاله فالمجموع كالفعل والفاعل وقواه نجم الائمة والاخفش ما فيه وقال بعضهم
العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصفيق او تصفيق
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اي من
ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر      مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المضمون المعروف
سابقا بقولهم مصدرها المنسوب الى الفاعل اي هو مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة
الاسمية فلا تعارض واذا وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه وتستغني عنه من حيث
انهما متحدي المضمون      لانه انما يؤكد نفسه اشاره الى ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد
لا للتعليل كما يتسمع      لا امر اخر يغايره ولو لا بالاعتبار اي امرا ما يؤكد نفسه وذاته
ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اي ليس توجد هنا امر يغايره
لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر لك في المسئلة الا
تية فان فيها امرا يغاير المفعول المطلق بالاعتبار فتسميته تاكيدا لغيره      فحقا مصدر وقع

مضمون الجملة

مضمون الجملة اي اعلم ان الكلام كما قال المص ونقرر لك اشاره الى التحقيق المقدمة المشهورة وهي ان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب فاكثرهم اخذها على الظاهر وقال ان الصدق والكذب منتفيا فيما لا احتمال في زيد قائم مثلا وبعض المحققين
كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية تصلح للصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرها من حيث مدلول اللفظ
قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث
العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح
في اختيار هذا التحقيق      لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة لما غير
ها انما هو في مقام التاكيد ورد على السامع لانك انما تؤكد حتى اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة
في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملا عنده حق غير صريح      تاكيدا لغيره
هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام      لانه من حيث هو منصوص
علم ان هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس كذلك لان
التوكيد تقرير الامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكريره انما يؤكد
نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره الش انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد مغايره
اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث هو منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر عنها يؤكد
نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة احد
محتملاته عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بكسر هو الحقيقة

مدلولها صح الكذب

المنصوص النحو محتمله لشئ ويحتمل ان يكون المراد انه هذا الاحتمال ذكره المص وحاصله ان اللام
ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل والمعنى ان حقا تاكيد لاجل نفي رفع
الجبر وهو لاحتمال الاخر اعني الباطل ورده لفضل الرضي بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق في جانب
الثبت بحمل ما سبق عليه وعلمه وجوب حذف الفعل هنا ما يتوقف نظره حتى يحتمل تعليل لقوله ينبغي
ان يكون المراد الى والمؤكد بالفتح غير مذكور فيهما على هذا الاحتمال فتامل في هذا المقام فانه من مزال اقدام
في جعل المثال الخ لانه مثل بلبيك وهو مضاف الى المفعول والقيد مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ لا يلايم
تعميم التعريف بدون المثال فحذف الفعل الخ واني حذف اما لان تثنية المصدر تقوم مقامه او للتفريع
المحيب بالبرعم من القسر فيقوموح الاستماع المامور حتى يحتمل تعلقه به اما نفيا او نهيا ولا تقولون
في مررت بزيد الخ وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم بل
مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق والمفعول المطلق اي يخرج المفعول فقوله خروجه
من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه يعني فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور ولا يشكل
على تقدير تعميم الفعل كوقوعه في حيزان اي كوقوع المفعول في حيزان بان يكون بعد الفعل المصدر
بان لان ما في حيزان لا يتقدم عليها العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل العامل
فيدخل فيه شبه الفعل في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزم على المدح نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو مررت بزيد الفاسق او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اي

انتهوا

انتهوا عن التثليث نهى الكفار عن القول بثلاثة آلهة عيسى ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد وطب
سهلا اسهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجهه او بقلبه كلمة او لمنع الخلو كما اذ نادت
مثال للتوجه بالقلب مثل يا جار ومنه نداوه تعالى لشرفه تعالى عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب وقال
ابو علي الظاهر مراده انها اسماء الافعال بمعنى ادعوا فعل المضارع المتكلم اللتي يرفع به المنادى الى المقصود من
هذا التحقيق دفع ما اورده على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة
لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه بانه اوجه اما بحمل الضمير على حاله لكن المراد رفعه قبل حالة النداء او تسميته
منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يئول اليه اذ يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى
على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجع الى الاسم والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الاسم ورده
الشارح بانه غير ملايم لسوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو كان ضمير يرفع الى غيره يلزم انتشار الضمير
والفعل الخ عطف على قاله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى
ضمير المنادى فكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور لفظا ومعنى اما لفظا
فظاهر واما معنى فلان معناه الخطاب افرادا وتعريفا وانما اعتبرها لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم منافاة
وما في حكمه والنكرة الغير المعينة وانما قلنا ذلك اي جعلنا البناء ههنا الكاف الحرفية لتوسطه ولم يجعله
المشابهة الكاف الاسمية بعد النداء وتعريفه بالقصد اي لا يدخلها الاشارة به الى ان اصله
اللام الى الاستغاثة لا ادنى ملابسة اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناها هو الاختصاص واني
فتحت مع انها لام الجر وهي مكسورة كاف الضمير اي كاف ادعوك لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في الرتبة

بعد المشتقات من فتح لام المعطوف لانه صار منادى مستقلا فلا قرينة فارقة فيشكل الا ان
الذى يقتضى الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المذكور مثلا بل كان محذوفا فى منادى محذوف
هو الذى قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون الوجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب
صورة او تقديرا مثل يا غلامى ان كان منونا قبل دخول يا اخرج بهذا القيد يا يوم يشبع المصارعين
ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى على الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا يا طالعا
جبلا قال الفاضل المحشى هذا المثال من الالفاظ النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه
اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفرد معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف
انتهى وهو جيد وبيانه كون الموصوف معرفة تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اى ايها تخفيفا
ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداة التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف ويحتمل ان يكون هذا المثال
على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد لتوقف نصب رجلا لا
يفيد له اى نصب رجل وقفت بقيد غير معين لانه قيد له بذكره معه فى قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا
كان غير معين فيكون قوله غير معين مستدركا يا حسنا وجهه طريفا نقل عنه فى الحاشية انه قال
انما قيدناه بقولنا طريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقيل يا حسن
وجهه الطريف اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف
وان قصد عدمه فهو مثال للقسم الرابع لان توابع المشتقات الخ لانه ليس بمبنيا على ما يرفع به
لان رفعه قبل النداء او بالضمة وبنا روه حالة النداء على الفتحة فانها لما انتفت الخ جملة معترضة لبيان

تناول



تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف اما تناوله الثانى فظ لعدم مطلق الاضافة
واما الاول فلانه فى حكم الانفصال فيرجع الى المفرد بعده وقوله لم يدخل عليه لقوله وانا جعلنا قوله الحسن الوجه الحسن
الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثانى وجر الوجه فيهما قوله الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الحسن الاول
ونصب الثانى ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى مفردة كانت او ما فى حكم المفرد مثل
فيهما زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان قوله يرفع لفظه قال الفاضل المحشى هذا من غوامض النحو لان
العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع والتابع باعرابه يقع من جهة واحدة وتفصيل الكلام فى رده
يخرج الى الطول قوله الظاهر او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل قوله الممتنع دخول يا عليه ذكرنا على
طريق التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد الخ اعلم ان كلام المبرد يدل على
خلاف ما نسبه اليه المصنف وذلك انه قال ان كان اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى
لها فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه تجرد عنهما لان
تعريفه بالعلمية وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم
كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا هو اللائق
بمذهبه قوله النجم والصعق كان فى الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام للثريا فنزع اللام منه
مقتض زوال العلمية والصعق كان لكل من رمى بصاعقة سماوية ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن
نفيل لما رمى بالصاعقة السماوية حين هم السلاح وشتمها وقال بعض الشعراء فى ظبى لابنه ابو كريد خويلد

حده بصفة رفع الاسم حده بصفة وصف المنادى حيث انه مقرون بنسبة المفرد بوصف نسبة بالمفرد ونصب بالحمل على الاختصاص

فانكى علية قوله فنيل الريح فى البلد التهامى قوله لانه اذ وقعت اليه هذا التعليل فاسد فانه جاز فى المضاف
بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف قوله البناء جار نحوه فان الفتح لا يتحاج من القاب البناء
فيفهم ان ما فيه الفتح فهو مبنى قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر لكثرة وقوع المنادى نحو ولان
هذا المنادى فى المقصود مضعف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قوله اى اذا اريد نداء
ما كان ان نداء المعرف بغير حرف الكلام عن ظاهره بحمله على الارادة وعلم مثلا اذكر مثلا لافادة
ان الكلام هنا على سبيل التمثيل فليست كلمة ايا ولا ايها ولا الرجل مميزة بينها بخصوصها بل بحروف
النداء مثل يا هذه غلام اجتماعه مع اللام التعريف واحتجبه الى الواسطة وايضا سائر الكلمات
المبهمة مثل اى فى هذا الكتب ر والضاربين سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو هؤلاء الكرام وما
بهذه المرة بالتوسط اى وانما وسطت هذه الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل فى الاسلام
ان يكون معلوما فاذا كانت تلك الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلم يحتج الى الاسم
المعرف باللام فلما كانت مبهمة بما من المبهمات الوصفية احتجت الى ما يرفع ابهامها
فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالنداء
مع عدم مباشرته بحرف النداء لا رفع الرجل والمبرد والزجاج جوز النصب فيه الصفة ويدل
قراءة قل يا ايها الكافرون المقصود بالنداء اى الحب بنفس الامر قوله لسكون حركة
الاعرابية فان حركة الرجل حركة اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التعريف

لسكون



قوله وهذا بمنزلته اى التزام الرفع فى صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة الوجهين
فى صفة المنادى فكانه قال صفة المنادى المبنى المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا كانت تلك الصفة مقصودة
بالنداء اولى اختصاص له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا لا خرج من قاعدة جواز الوجهين فى صفة
المنادى المبنى بان يقول من التوكيد والصفة الا صفة الاسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت
مقصودة بالذات يلزم رفعها اى قسم كان من اقسام المنادى واذا كان المقصود حالة النداء غير الصفة
جرى فى الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله منادى معرب بتقديره لفظ المنادى اندفع ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المصنف
وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا للمحل اذ فى سائر اعراب محله اعراب اللفظ نحو ما زيد لقيم
وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز فى المعرب لا فى المنادى المعرب قوله وجواز
الوجهين الخ وما احسن ما قال بعض ان رجلين ان الرجل فى يا ايها الرجل كالنعام اذ قيل لم
وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذى باشره حرف النداء ليكون مقصودا فاذا قيل لم
على هذا ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله
وهو جنس الجزء اى القاعدة التى جوز فيها اجتماع حرف النداء مع الالف واللام فى الا شرط فيها
هذين الشرطين لان الالف واللام لوجها يجز حيث عن كونها حرف تعريف لان حرف التعريف
زائدة على حروف الكلمة فليست عوضا عن احدهما وايضا من شأنها ان تكون جائزة الانفكاك

لا نعجب

فاذا لزمت صارت كانها جزء من الكلمة فلم تكن للتعريف وعلل بعض الافاضل جواز نداء عمرو وجل بلا توسط مبهم
بان اي يستلزم التعدد وها للتنبيه وهو تعالى منزه عنهما وذا للاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني ان هذه كلها
تكلفات فان تعريفه تعالى بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي التعريف الا ان يقال الشكل هو الجمع
بين يا وما يشبه لام التعريف لفظا وله عوض عن همزة حذفت ثم قطعت الهمزة في النداء قوله من اجلك يا التي
آخره بيت تيمت قلبي بالوصل عني وقد تيمت اي ذللت وحرقت وفي الشرح الابيات من اجلك متعلق بتيمت
اي تحمل التي من اجلك قوله فيا الغلامان [illegible] ان تستعمل اشتراطه تاكيدا لفظيا وانما لم يترك [illegible] التاكيد
اللفظي في [illegible] ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير وانما غير [illegible] لكونه على لفظه [illegible] مكان النصب اي
النصب الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد قوله [illegible] النصب الثاني لانه تيم عدي عطف بيان للاول
فهو كالصفة في يا زيد ابن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معناه لا كافي لك [illegible] ماجد شجاع
لا تحتاج الى من ينصرك كالاب وقال الازهري وهو شتم لا تشم فوقه ومعناه [illegible] بان شديد وليس
لك اب معين وضائع نسبك [illegible] الحق ما في القاموس من انه دعاء بفقد الاب [illegible] تيم اسم
عبد مناف وهو قوم عمر اي لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لهجائه اي استعوه من هجائه
حتى تمنعوا شره عنكم اما تابع مضاف لا اضافة كما ذهب اليه سيبويه من ان الثاني تاكيد لفظي ر قوله
قوله او تابع مضاف بالوصف كما ذهب المبرد والسيرافي قوله يا فقالوا فانه لو حذف [illegible] العائد
لالتبس بالمنادى المفرد المعرف قوله او الوجهان اليه [illegible] على ظاهر العبارة [illegible] بان قول المصنف

المفرد



والمضاف لا يستدعي جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في يا عدوي
بابدال الياء الفا لان الماستبهي في انتهى يزاد الالف في اخر الاسم على وفق حركة الياء فانها المفتوحة
كما هو المشهور وقيل هو السكون مجرد المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث
وياء هنا بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر اي قالوا بلا الف وبالف اي وقع حمل الجواز
على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقل والمراد ههنا الاول والتقييد بعدم الضرورة ليفهم تقييد
مقابلهما بها في قوله وهو في غيره ضرورة اي الضرورة حمل نصب ضرورة على انه مفعول له والعامل
مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير فهو في
غيره يرخم ضرورة ولا جائز ان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لان المضطر والجواز صفة
الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان فاعلهما وفاعل علته واحد ومثاله في الضرورة قول ذي الرمة
ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب
وضبيه الاغتام لا لعلة اخرى فخرج قاض لان حذف الياء للاعلال فهو لعلة للتخفيف فيقع
هذا اي على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف
من حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم
المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا
فان الرحم بالغيب تذكر اي يا آل عكرمة نظرا الى المعنى لانه المنادى في يا غلام عمرو الغلام

لكنه لا يظهر ويعرف بدون ذكر زيد قوله نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول قوله وجه اشتراط اى اشتراط كون المنادى
المرخم لا يكون مندوبا قوله محكية لحكاية لها نحو تأبط شرا فيحكى لحالها لتبقى دلالتها على القضية التى هى سبب التسمية وبعض
العرب يرخم الجملة فيحذف عجزها نحو يا تأبط قوله على الفتى اى حذفا اى ان المحذوف بفهم حتى المذكور لتلازمهما
قوله لم يرخم نقص الاسم آه حاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل ابنية الاسم اعنى ثلاثة احرف غير جائز
بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب لاخراج المبنى نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين
فانه معرب تقديرا الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء والاخفش جوزوا
ترخيم الثلاثى المتحرك الوسط علما لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثى علما ساكن الوسط او متحركه قوله اذا وقع موقعا آه وذلك الموقع هو آخر المنادى قوله
حتى نحو يا صاح آه وانما كان شاذا لفقد الشرط اعنى العلمية وتاء التأنيث فان الياء والنون اى الياء والنون
فى ثمانية والنون فى مرجانة وذلك لانه يقال ثمان ومرجان بلغيرها ثم اذا حذفت الهاء دخلت قوله
حتى الوسامة فاصله وسامة قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة زيدتا معا لانهما اسم زيدتا
عليها فصار سماء قوله حتى باب عمار اى يحذف منه حرفان لانه داخل فى الضابطة الآتية قوله فيخرج منه
نحو سعلاة آه هذا التعريض بالفاضل الرضى حيث قال وكان على المص ان يقول حرف صحيح غير تاء
التأنيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والشاة اخرجهما حتى غير تكلف السعلاة الغول او سحرة
الجن قوله وهو اعم حتى ان يكون اى الحرف الصحيح قوله فى حكم الصحيح اى الياء والواو والمدغم فى حكم

الحرف



الحرف الصحيح فى كونهما اصليين مثله فان الاغلب فى حروف ان تكون زائدة فاذا وقع منها حرف اصلى كان فى ايدى المثالين
شابه الحرف الصحيح فيحذف منهما الحرفان كالصحيح بنون جمع بنة وصحفه الفاضل اللارى وقال هو بنون جمع ابن
وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا كثمود فينبغى اخراجه والتبنة وسط الحوض وقلون جمع قلة وهى راس الجبل وعمود
البيت حلف بحلة الاسد وبالجب عن النقدا حلفت على الاسد وحاربته وبلغت اى حصلت له ولنا حتى فى
من النقد اى صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذى تكون فى غالب
الاحوال زائدا بصغار الغنم اى كيف تقولون وتجرون على حذف الحرف الصحيح القوى الذى تحركون هو كالاسد وتذلون عن
حذف حرف العلة الضعيف الذى هو شبيه بصغار الغنم بعلبك وحضرموت علمين آه انما قيد بهما لانهما لو لم يكونا
علمين لكانا داخلين فى قسم الاضافى وقد عرفت انه لا يرخم اى يحذف آه وانما قدر صيغة المضارع مع ان
ما سبق كان بصيغة الماضى قلت الذى جداه على هذا دخول الفاء فانها تجوز دخولها فى الجزاء واذا كان ماضيا خاليا عن قد
فيبقى آه الفاء فصيحة اى اذا عرفت ذلك فيبقى وفى يا كروان آه فى ايضا نسبة هو طائر ضعيف طويل العنق
قد للتعليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة
كما فى عصا ونحوه فى حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف كما فى باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى
لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجيئ بعده من الكلام المنادى لصار حذف الترخيم مطردا

كالواجب فهو مثل الترخيم في ان الاغلب معاملته نحو عصا    كادل جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة فصار
ادلي الضمة على الياء ثقيلة حذفت وحذف الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل    ارتفع مانع الاعلال اه
توضيحه ان الواو في كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت
الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة فمانع الاعلال اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار
نسيا منسيا فالواو متطرفة وليس بعدها ما يمنع عن الاعلال م    فالحد شامل لقسمي المندوب اي ما يتفجع على وجوده
وما يتفجع على عدمه في هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اخل المص باحد نوعي المندوب وهو المتوجع
منه نحو واحزناه واويلاه    ممتازا به عن المنادى اه هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل
على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قيل وامتاز المندوب عن غيره من
المنادى بوا اه وقال الرضي معناه واختص المندوب من بين سائر المناديات بلفظة وا    وفتح لعلف    اذ الميم اصله الضم اه
جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة الآخر اعني الضم مع انه ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى
ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكم ولكن حذفت حركتها في غير شم ونحوه تخفيفا    لتبيانها اي لبيان
الالف فانه لو لم يكن بعدها هاء لتوهم في التلفظ انها فتحة    انت متيناه اي الذي هما صفة اهل انتم
ويعني به اي رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول اللام عليه    لم يسبق الذهن اه بل يلتبس
بالمفعول اذا قلت رجلا لانه كاسم الجنس اه وجوز الكوفيون حذف حرف النداء منه اعتبارا بكونه
معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعم ثم انتم هؤلاء ورده الفاضل الرضي باحتمال كونه خبرا وهو بعيد

قوله



سواء كان مع بدل اه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المص لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف
النداء وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم    نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف
بالحذف لكثرة الدوران على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه لو كان اللهم لا توجهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون
الاصل اللهم امنا بالخير لا توجهم بالخير نعم يتجه كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تومنا بالخير لحصول التناقض حينئذ وكانه
قال امنا بالخير لا تومنا بالخير والظاهر انه لم يسمع انتهى وظني انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي رد به الفاضل الرضي كلام
الفراء وقد تنازع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على التقييد بالخير عن المتكلم بلفظ لغيره
وان كان المتكلم اذ قد يعبر عنها كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه    ولفظ اي اه لان المقصود بالنداء وصف
وهو معرفة قبل النداء فلذا جاز حذفه وان كان اي اسم جنس معرفا بالنداء    من غير ان يتصف اه اي
لانه اذا لم يتصف يكون مبهما فيشابه اسم الجنس    والمضاف اه عطف على قوله لفظ اي    امرأة امرء القيس
اسمها جندب وكانت تبغض له فسالها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة
وقع في الليل على انه ثم ان ثم سلبك نبي سلكه فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اي ربع اصابعه بحلقومه ولم
يقتله فقال له افتد مخنوق اي اعط فدية لنفسك لتسلم عليها فقال له سلبك الليل طويل وانت امرئ في نعمان

لك فيهم استعى لكرثم ضغطه سلكت ففرط فى سلكت آخر طاونت الاعلى مذهب كلما امتثالا بخلاف الاسجد واه

فى قوله وزين لهم الشيطان اعمالا فصدهم عن سبيل فهم لا يهتدون الا يسجدون اى ان لا يسجدوا آه ولا زايدة اى فهم لا يهتدون

للسجود اى قدر عامله مثل قولك زيدا اضربه اعلم انه قد وقع الاختلاف فى العامل فى هذا الباب فالبصريون اطبقوا

على ان العامل فيه مقدر والكسائى والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتأخر عنه اما بلفظه ان لم يكن نحو زيدا ضربته

والا فمناسبه نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما رجع اليه ويكون

فايدة تسلط على الضمير بعد تسلطه على لفظه تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة حق اما انا فلا اعرف هذا الاسم

والاصح مذهب البصريين اى فى متعلق ذلك الاسم آه والمآل واحد فان غلاما فى قولك زيدا ضربت

غلامه ليس متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره

الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى كما هو الظاهر انه متعلق بقوله النصب بالمفعولية ويحتمل الرجوع

الى جميع ما ذكره فى التعريف وانما صور اربع اى داخل فى تعريف ما اضمر عامله كما لا يخفى وجهه وهو خلوص المشتغل فى اه

بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها الا بتاويل اى بتاويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب

والظاهر انه لا نوع من وقوع الانشا خبرا لان خبر المبتدا ما اسند الى المبتدا اى لا ما احتمل الصدق والكذب لهذا

لاحتمال انما هو فى الجملة الخبرية التى هى مقابلة الجملة الانشائية الى الخبر الذى هو قسم المبتدا وانما غلط من اشتراك

لفظ



لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسم المبتدا كيف لا وهو واقع فى افصح الكلام لقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم

وايش زيد وحتى القتال وانى لك هذا ونحوه وتقدير مقول فى جميع هذا تعسف ولا يقدر معمولا

فلا يقال لم زيدا اضربه ولا لمن بكرا القتله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اى يجوز تقدير الفعل بعدها

فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة قبيحا ووجه القبح ان هل فى الاصل بمعنى قد فاذا قلت

هل زيد قائم فاصله اهل زيد قائم ثم هل بمعنى قد والاستفهام اى الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال

وتطفلت هل عليها فى الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تر فعلا فى حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه

وجاز بلا قبح واذا وجد فى حيزها كما فى باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت الاقتران معه لان اصلها

اعنى قد واجب عليه الدخول فكان تقديره قبيحا اى الالتباس ما هو مقتضاه آه هذا الكلام رد لما اعترض

به بعضهم على ظاهر عبارة المصنف حيث ان مراده حصر التباس المفسر بالصفة اما الالتباس فى حال النصب

والالتباس فى حال الرفع والاول باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى

اذ فى حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر فى حال النصب وبين

الصفة فى حال النصب وهو خلاف المقصود آه فيه تعريض بالفاضل الرضى حيث زعم

انه على تقدير الوصفية والخبرية واحد غير متفاوت المعنى كما هو مذهب المعتزلة من ان

الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله تعالى وبعضهم خبط هذا الكلام ان المعتزلى

لم يقل باختيار النصب فى مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من رؤساء علم النحو

كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكى الذين هم اكابر المعتزلة اختيار النصب البتة فالاولى

فى التعليل ان يقول كون جملة خلقناه مفسرا لا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر اى عنده او فى داره

آه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب تكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى اعنى قام

وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فينبغى ان يقدر فى الجملة الثانية الضمير

ضمير لعود ~~المبتدء~~ تقريره ليصح العطف فاشار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار
زيد والّا بفتح الهمزة وتشديد اللام اعني اذ هب على صيغة المجهول زيد اي لابسه الذهاب
اي يناسب زيدا المذهوبيّة فالمصدر بمعنى اسم المفعول والاتحاد فيما ذكرته مفقود لان الفعل الاول
مسند الى الذهاب او الى الاحد على ما عرفت والفعل الثاني اعني ذهب مسند الى الجار والمجرور
لقائم مقام الفاعل ق قدس سره في اي شيء الفرق بينه وبين زيد حلف عليه مع ان كلا منهما مبني
للمفعول ان القائم مقام الفاعل هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد رفعا لا نصبا بخلاف حلفت فان
القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه ان حلفت
عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة اوذهابا لم يعلم فاعلها
فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا سلط عليه
بل الكرام الكاتبون اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا وكل صغير وكبير
مسطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال لا يقال راي لا يترك سيئة صغيرة ولا كبيرة
شاذة عن بعضهم وهو عيسى بن عمرو النحوي ذهب الى ان الفاء للعطف مرتبطة بمعنى الشرط
فيكون الفاء وصلة ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتدا المتضمن بمعنى الشرط كالخبر ومثل هذه
الفاء اه انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة او بخبر وقعه موقعها لغرض نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا
تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اي اسم عمل فيه يتنبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول
فيه من قبيل الحذف والايصال على صيغة المجهول اه هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضي
وحاصله ان ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث المعنى
لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او ههنا متصلة

من حيث

متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول
ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه لا بد من ضمير المعطوف اه حاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذرا
وذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا اقيم الظاهر
مقامه اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذر والاسد عن نفسك هذا
بيان الى حاصل المعنى وان هذا المعنى لازم للمعنى الشائع وهو ضربه بالعصا نقل بعض الشارحين هذا
التحذير عن عمرو ثم ق وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لان ذلك نقلها فلا تحل لا يقال تقييد
زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا لما في الخطاب لصح نصب فعله الماضي للاسم الغائب كما تقول علم نفسك
وعلمه زيدا فان المعنى لبعد نفسك اه فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون حينئذ النزع الثاني
لان نفسك ح ليس محذورا منه بل محذورا وحاصل الجواب ان المراد تحذير النفس بتبعيدها من الرذائل
التي تؤذيك فانك اذا لم تبعدها عنها يصيبك منها الاهوال والشدائد فالنفس على هذا محذر منه
لا محذر قيل لفظ الاسد اه هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد جزء من التحذير لتوقف
افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف المص اما خروجه من القسم الثاني فقط لان الاسد
ليس مكررا واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول
اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل
الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه
لم يقع الا نادرا اجازه ابو علي استدلالا بقوله تعالى لا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت التقدير وقلت
لتضمنه ضمن الفعل اه اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول
كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة لان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب المذكور في ضمن
الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب
زيد يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة لا حاجة الى قوله
مذكور لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه

بانه یوم طیب فیما قصد اخراجه بالقید ومذکور یخرج بقید الحیثیة اشارة الی قسمی المفعول فیه اشارة الی ان هذا القید لا دخل له فی الاحتراز کما تواتیه بل هو للبیان والتحقیق مبهما کان الزمان او محدوداً المشهور بین النحاة بل المجمع علیه ان معنی المبهم من الزمان هو الذی لا حد له یحصره سواء کان معرفة او نکرة کحین والحین ووقت والوقت والمحدود ماله نهایة تحده معرفة او نکرة کیوم والیوم وسنة والسنة ودهر والدهر الدین المالکی جعل الیوم واخراجه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضیفت کیوم الخمیس والجمعة والسبت ونحوها وکانه فهم من الوقت المعین وهو غلط وفسر بالجهات الستة سواء کان معرفة او نکرة وهذا هو مذهب الاکثر من المتقدمین وبقی فیه تفسیر احدها ان المبهم من المکان ماکان نکرة منها ویخرج منه خلفک واما مکة مع انه منصوب علی الظرفیة بالتهانه الذی له اسم باعتبار مالم یدخل فی مسماه کالفوق مثلا فان هذا الاسم یطلق علی هذا المکان مثلا بالاضافة الی التحت وکذا غیره من الجهات ولا شک ان التحت غیر داخل فی مسمی الفوق ویندرج فی هذا التفسیر عندی ولدی لانه لا یطلق باعتبار ذات المکان بل باعتبار المضاف الیه وهو لیس بداخل فی مسماه فلا حاجة الی الحمل او المقصر لما فسره بالجهات الستة احتاج الی التفصی عنهما فاجاب بانهما محمولة علی ما قبله ما العدد خلفت وما یقاربه من نحو نزلت وسکنت لا یتم بدون الدار اقول الفرق بین ضربت ودخلت فی غایة الاشکال فتامل لا یصح ان یقول دخلت البلد الظ انه لا فرق بین المثالین فی الصحة وعدمها بل الصحیح جاریة فیهما فالاصح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فیه والنصب فیه بعینه کما تقول فی اختیار الرفع یوم الجمعة سرت فیه او النصب یوم الجمعة سرت فیه وتساویهما یوم الجمعة سار فیه عبد الله ویوم الخمیس سار عمرو ووجوب النصب ان یوم الجمعة

ان



سرت فیه سرت وهلا یوم الجمعة سرت فیه احترازا عن نحو اعجبنی التادیب فانه یصدق علی التادیب انه فعل لاجله فعل الا انه غیر مذکور کان ضربت زیدا آه ای اذا قال قائل ضربت زیدا فیقول له اعجبنی التادیب ای الذی حصل بسبب ضربک مذکور معه فی ضربته تادیبا آه ای اذا قال قائل ضربت زیدا تادیبا فتقول اعجبنی التادیب فیصدق علی التادیب انه ما فعل لاجله فعل اعنی الضرب وهو مذکور معه الا انه فی ترکیب آخر وظنی ان هذه مغالطة فان التادیب الذی هو محل النزاع لیس مذکورا مع الضرب والتادیب المذکور معه مفعول له ایراده معه للعمل فیه آه ای یکون ذلک الفعل عاملا فی المفعول له لیحال خلافاً اشار الی ان نصب خلافا علی انه مفعول مطلق اذ نبه بالضرب بیان لکون ضربت بمعنی ادبت بالضرب او ضربته ضرب تادیب آه بیان لکونه للنوع بعد ان ذکر احتماله کونه للتاکید والتقدیر ضربته ضرباً مثل الضرب الذی للتادیب وهذا ایضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور یلغی کما عرفت یسمیه الجمهور مفعولا به بواسطة ولم یکتف آه ای لم لم یقل فانما یجوز بدون ذکر الحذف لیکون الضمیر راجعا الی التقدیر اللام لانه اراد التنبیه علی ان الحذف والتقدیر متحدی المعنی فاقام المظهر مقام المضمر رداً علی من فرق بان التقدیر هو الترک فی اللفظ والنیة والحذف هو الترک فی اللفظ فقط ای تحد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا تشترط ذلک وهو الذی یقوی فی ظنی کان الاغلب هو الاول والدلیل علی جواز عدم الاشتراک قول امیر المؤمنین ع فی نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلیة والمستحق للسخطة ابلیس والمعطی للنظرة هو الله تعالی الا باعتبار ان المعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التادیب لان الضرب سبب فی الخارج للتادیب یشبه المصدر فان المصدر فعل القلب عامله ومقارن لعامله فی الوجود فیتعلق به الفعل بلا واسطة واعتذر عن نصبه ای عن نصب معه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع من ان اسناد الفعل وکذا ما هو

بمعناه الى اللازم النصب كما في بعض الظروف كمع في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا
يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب استصحابا
لاكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم ترنيف الحلوه عن حداحج
تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وقد حيل بين
العير والنزوان اه اصل هذا المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض حولا
حتى ملته امرأته وكان مكرما لها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال لها ايباع الكفل
فقالت نعم عن قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها
ناوليني السيف هل تقله يدي فناولته فاذا هو لا تقله يده من الضعف فقال عدة ابيات منها
اهم بفعل الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان استوى الماء والخشبة
اي تساوى ذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث يساوي رأس الخشبة يقال
استوى الماء والخشبة لو تركت الناقة اي لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها
اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره المص وهو الحق
وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها مذهب الكوفيين
وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي
ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل
مع وجود ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب بنصب الظرف وذلك لان
الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها اعرابه كما اعطي

مابعد

ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان لما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى
مع مطردا نحو كل رجل وضيعته فناسب معنى المعية لاداء المعية زيادة اجتماع اي وجد
جعل كان تامة وح فنصب قوله لفظا على التمييز او الحال وجاز اي لم يجب فان الجواز يطلق
على ما يشمل الوجوب فينتقض بالمثال المذكور لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه الواو
العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
قوله لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى حيث الحمل اه تعليل لوجوب العطف فان النصب
يحوج الى اعمال العامل المعنوي بدون اعادة اي غير جائز اه جوزه الكوفيون في السعة والبصريون
للضرورة والمختار عندنا في السعة كما سيتلى عليك لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العامل في
قولك حسب وفي زيد العالم مبيان ابيه زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدا او نحوه
لكان البيان بحاله لكونه في المعنى الفاعل اذا كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا او كذا
او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم
قال تعالى دابر هؤلاء الآية والمعنى ان هؤلاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا في حال دخولهم
في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم قوم لوط مثال اللفظ الملفوظ
حكما اه فيه رد على ما في الشرح المنسوب الى المص من ان هذا مثال للمحل نحو الفاعل المعنوي ووجه عدم
استحسانه ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول
الكتاب ويصير زيد مفعولا به لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر فيها الفرق كل امرأة في
هذا المثال تجوز ان فلا تغفل ان جعلت امرا حالا وجاز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على

من ضمير الفاعل في انزلناه وح وفليس مما نحن فيه   في حيز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة
الاستفهامية غير مثبتة فهي كالمنفي   او بعد الا لفظا ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال
بعيد وانما اشترط النقض لان الحال لا يكون بعد الا الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا وفي هذا المثال المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف   او مقدما عليه
الحال على قياس ما عرفت في الخبر المقدم على المبتدا اذا النكرة   اي لم يمنعها عن العراك خوفا من القدس
بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا قطعا حتى ترد   على نقص قال في الحاشية النقص
بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده   من الطعن وهو ما حول الحوض
والبرك من مبارك الابل   ولعل المراد به الدخال   فعله جهد كسحاب الفرار وهو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة   وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهي في التقدير
حسن وجهه   ولم يكن الحال مشتركة اه فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله
نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عندي جواز كون صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم
عليه مائة بيضا بلفظ الجمع وفي الحديث صلى الله عليه وآله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما وما جنزناه
هو مذهب سيبويه   مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين في
يلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث
المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام يتعلق بحدث المشبه فيجب
ان يليه وهو زيد والقعود يتعلق بالمشبه به فيجب ان يليه وهو عمرو فصح كونه   في اي ليس اتفاقا
وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه
عند اي المبتدا   الا ان الظرف متقدم اه نحو قولهم اكل عام لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره

وكل



وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه لك ونحو قوله كل يوم هو في شان   هذا اذا لم يكن اه
المشار اليه جواز الوجهين   وهو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان
الظرف داخل في العامل المعنوي وظني انه جاز هنا فيكون قوله بخلاف الظرف بمنزلة الاستثناء
ولا على المجرور الا اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع
قوله الا اذا كان صاحبها مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل الا كافة للناس فان كافة حال من
الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك الى طائفة
معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب   حال عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم   بجعلها مصدرا او كافة بمعنى كفا ككاذبة بمعنى كذبا اي وما
ارسلناك الا ان تكف كفا   والكل تكلف وتعسف الا الاول فلان تاء المبالغة مقصور
على السماع واما الثاني فلاحتياجه الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت مصدريته
وايضا فان كافة غير مضافة لا زحته اي الليه بمعنى جميعا   لشيء واحد اه توضيح الكلام
ان المراد بالشيء الواحد هنا الطيب والشيئان هما البسرية والرطبية والاعتبار ان لها كونه
مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان
يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا اي التمر
الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار اليه مفضل وحينئذ كونه مفضلا وان لم يكن
معتبرة الا ان التمر في اطيب ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة
الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى اللفظ كالعدم واقيم المظهر اعني هذا مقام الضمير في كونه
مفضلا كما كان الضمير مفضلا الا انه قائم مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل

متعلقه اعنى الجرّ بتية الرطبة تعلقت بالمثـ ر الرّضى حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه هو ضمير منه
فوقع بعد الضمير اعنى الرطبة      الّا بعد اضماره فى اطيب لانّه يجب ان يكون فى افعل التفضيل
ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو      قال الرّضى آه الغرض من نقل هذا الكلام
تقوية ما سبق من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر آه وتمهيد ما سيأتى من قول الرّضى ومع
ومع هذا فلا بأس آه ونظير المثال قول امير المؤمنين على ع فى ابى رواه لابى ابى طالب انس بالموت
من الطفل بثدى امه      ان وقعت ان مصدرية اى فيصحّ وقوعها      لقوة الاسمية آه
لان الاسمية يأتى عن وقوعها حالا الا انها لدلالتها على الثبوت والدّوام خرجت عما هو الاصل
فى الحال وهو الانتقال وعدم الثبوت فصارت قريبة الاستقلال فناسبها زيادة الرّبط
فى الحال المتنقلة وهى التى لايبقى صاحبها عليها دائما كراكبا فى قولك جاء زيد راكبا
فوه الحق اى مشافهة الى      لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى فلوقوعه مشتركا
ومختصا كاسم الفاعل      الى الحال اللغوى اعنى زمان التكلم بخلاف الحال النحوى الذى هو ما
يبيّن الهيئة فانه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا
ولفظة قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم حقيقة      الواقع حالا اى حالا نحويا      صدور
الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل      او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول
تجوزا قيد للدلالة اى ليدل الماضى الواقع حالا تجوزا اى مجازا فان قد حقيقة موضوعة
لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال النحوى      انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك
اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ
متقدما عليه فلا يحصل مقارنته اى للعامل واذا دخلت عليه قد قربته من زمان

المجئ



المجئ ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما على المجئ لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق
للفاضل الشريف وبه ينحل الشبهة المشهورة      جملة دعائية اى جاء وكم ضيق الله صدورهم فالجملة
انشائية دعائية فلا يكون خبرا لما عرفت لاستمرار النفى فان النفى عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف
الاثبات فان اثباته فى كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الحال فيحتاج الى المقربة
مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة      حققت الامر اذا كان مفتوح الهمزة      احققت الامر
اذا كان مضموم الهمزة      او لمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون الاحق بمعنيين التحقيق
والاثبات والاحق مجردا معنى هو التحقيق      اى تحققت البوئه آه هذا دفع لما ذكره المحقق الرضى
من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب فى ما لكونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا
مفعول ثان لا حال وبيان دفعه ان احقه فى تقدير احق البوئه بحذف المضاف لظهور المقصود
واقامه المضاف اليه مقامه وهكذا انبئه وانما وجب حذف العامل ههنا لان الجملة السابقة يدل
على عامله فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لم يذكر الا ما دلت عليه الجملة السابقة      للناس
رسولا فرسولا تاكيد للكاف لا للجملة      التميز اى المميز من باب اطلاق المصدر على اسم الفاعل
اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى فعلت لكن المطلق آه هذا تعريض بالرضى حيث قال ان اللفظ المستقر
تدل على الثابت مطلقا      غير مستقر بحسب الوضع فان العين واحدة معينة ثم وضعت لوضع
آخر لمعنى آخر فالموضوع معين باعتبار كل وضع والابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له      اما
موضوع آه هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين
من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات      اذ المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى
من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم
ايها المراد عند الاطلاق اللفظ لكن من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد عرفت انه
باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال      والامر حيث وضعه

هذا في الحقيقة راجع الى الموزون نحو طاب زيد اذ الابهام في طاب ليس في ذات زيد وانما

في المبهم هو الامر المقدر فان معناه طاب امر من امور ثم تفسير ذلك الامر بقوله نفسا

في اي في غالب المواد آه يعني كون ذلك المفرد مقدارا في غالب المواد والا فقد يكون غير مقدار

نحو خاتم فضة اي رفع الابهام مطلقا اي عن مفرد سواء كان مقدارا ام غيره والغرض بيان حاصل

المعنى في ضمن عد جعل طرفية العدد للمقدار من قبيل طرفية الخاص للعام فقفزان برا القفيز

مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالتنور مكيال سبع صاعا ونصفا على الاشتر الثلثة اي ان

تمام غير العدد اربعة وقد مثل لثلثة منها وترك مثال الذراع لم يستوف المقادير فان من جملتها

الذراع ولم يذكره وذكر بعضها وهو الوزن حيث ذكر مثالين لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي

الآخر بالنون مع التنوين آه وانما استثنى الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذا التبس

باحدها صار تاما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه

عندي راقود آه قال في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع بالقار

وهو ماتين به اجزاؤه اي في اطلاق اسم الكل عليها رجل وفرس فانه وان كان اسم جنس افراده

الا ان الاطلاق على افراده على سبيل البدلية فقط بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت

الانواع وبالثاني دخلت الاعداد جواز اي يعني ان اطلاق الجمع على الافراد ما فوق الواحد بسبيل المثنى

مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا ان يراد الجمع اللغوي او المعنى على المعنى الاول كان

ناقصة وعلى الثاني تامة وهو الفارق بينهما عشرتك اي العشرين التي لك وعشرين رمضان

اي عشرين منه يعني يوم العشرين منه اراد عشرين آه قد يتوهم ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس

الا على تقدير ان لا يكون علما والمقصود غير المقدار فاذا قصد بحسب طاب التمييز فلم يحتج الى التمييز الذي

يكون نصا فيه كان الظ ان يقول آه لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي

٨

٥٣

هو طرف النسبة حسبك زيد رجلا اي يكفيك زيد من جهة كونه رجلا خاص بالمنتصب عنه ونعني بانتصب التمييز عن الاسم الذي

اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كمزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد

والمتعلق فلا يكون هو الاب يحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب وارد بني عليهم دا اي تجب اللفظ

فهو معطوف على ابا لا غير فالنفس عين لان المراد بها ذات الشيء على ان يكون التمييز فيه معينا باعتبار

الرجوع الى الشخص معلوم اي خيره فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس صادرا

عنه بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر على الممدوح من خير بعد ما لم يكن نصا آه الغرض من هذا دفع ما يورد عليه

بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه بعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض

يصح جعله لما انتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه سبب النصب حيث انتصب باعتبار

نسبة الفعل اليه فان الناصب حقيقة هو الفعل او شبهه بين رفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع التمييز

عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه اي فيما جاز آه لما كان الظ رجوع الضمير الى القسمين المذكورين

فينبغي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يشمله وايضا المقصود آه في هذا التعريض

بنجم الائمة حيث قال وانا لا ارى بين التمييز والحال هنا فرقا لا قصد للقرينة الدالة على ان الظ غير

مراد متعلقات الاسماء من خل او عسل او ماء او لبن غير قادح في التمسك اذ نبه عروه على الظ الذي

يقبله العقل السليم الغير المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا

لما قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك لفظي بين قسميه فهما حقيقتان

مختلفتان وجمعهما في تعريف واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المص فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها

باعتبار امر مشترك هو المخرج آه وههنا شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا

انك اثبت القيام للقوم الذين خرج من جملتهم زيد وقولك الا زيد نفي الحكم القيام عنه وهو تناقض ورفع بوجوه احدها
ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيد قرينة
للسامع على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا
واحدا بمعنى له على تسعة فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه الحقيقي ثم اخرج
بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد اخراج وبيانه ان قولك نحو قام القوم الا زيدا بمنزلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاءوا وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقديم وجودا على النسبة التي
يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورفعها انه داخل فيه من حيث
الافراد واللفظ واخراج عنه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغير موجب وانما وجب النصب لان جعله
بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه لظهور حيث قولك جاءني الا زيد اي جاءني كل احد لان الكلام له
هذا التعليل لقوله ولا حاجة بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا لان النصب بعدهما على المفعولية لانه يشبهه
اه الضمير راجع الى المستثنى اذ له نسبة آه اي للمستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل او شبهه لان الفعل او شبهه
نسب الى المستثنى منه وجزئه والمستثنى فالمستثنى جزء كاملا يسند اليه احدهما فان النسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون
معنى العبارة ان الفعل وشبهه يسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اصح
ولما اعمل في الكل ناسب ان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل الذي لف
لما قبله واعلم ان ما ذكر المصنف هو احد المذاهب وبقيت مذاهب اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وان عامل النصب
ان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا
مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها

فبان

54

فبان واذا التبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى لو اسطة الا
حال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيد اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب ان عامل النصب الا
من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزلة منها منزلة الجزء فهو كحروف الجر والمذاهب التي تقبه
يفضي الى التطويل او المنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غير سواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا
فمن رحم الله هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي في المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى
لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر اي الا رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم عن الطوفان الا مكان من رحم الله من
المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع هذه التقادير فان الاستثناء متصلا ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها
موضع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء لنوع من المناسبة او الى الاسم الفاعل
لدلالة الفعل على صاحبه او الى البعض مطلقا لان الكل مشتمل على البعض فذكرت في ضمن الكل عدا
مجيئهم اي تجاوز المجيء زيدا وحصله انه لم يجيء ولا يتصرف فيها اي بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء وهاهنا
فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام ليس من
اصحابي احد ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فقال بعض لسيبويه فصاح به حماد لحنت
يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام
واما انا فقد رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام الحظوا انه ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن
سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف في الصلوة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى
ولزم الخليل على البدلية اي بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي
هو شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان البعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وانما عرب باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى
منه والمستثنى واعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حكم الفضلات
فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حكم الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول

كذا افاده الائمة لينفيد فائدة صحيحة اى لينفيد الكلام نحو قولك كل حيوان آه قال الفاضل المحشي هذا
مثال لما يصح في الحكم على سبيل العموم الا ما اخرج منه انتهى وذلك لانه لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله على ما بعد
الا والتمساح حيوان عظيم من حيوان البحر لان نفي النفي اثبات هذا بحسب العرف على جميع الصفات
وهو محال لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه عملا بالمختار اعني جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا
صفة غير التشبيه كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها لا تزاد اتفاقا اى حتى عند الاخفش الذي جوز زيادتها في الايجاب في جره
في غير من الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك ان النكرة كانت في النظم للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا
عرفت هذه الفائدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات لتاكيد النفي اى نفي مجرورها وان
لم تباشره نحو ما جاءني من رجل وامراة لان فتحة آه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم اذا ابدل عمرو من
لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا لا حقيقة اذا لم يبن آه ذهب بعض النحاة الى ان العامل
في المعطوف والبدل مقدر بقرينة الاول وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التابع وبعض
الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر
بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو ما تابع في تبيانه حتى تبيت برفع غير وحل اشكاله ان غير تابع
لعلم ولم تتبع لفظ وهو ظ ولا محلا اعني النصب على انه خبر المبتداء في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب
حملا للالفاظ على المتبادر منها ای براه ابيه يعني ان ما على حاشية جمر اللؤلؤ من غير سبق ذكر المتعين الصلة التفصيل
المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه لدلالتها على ذات
مبهمة لكونها بمعنى المغاير تقول مررت برجل غير زيد اى مغايره اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها آه هذا
لوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شيء بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا وانما شرط ان يكون
مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها لما كانت متوغلة في الوصفية جاز تقدير موصوفها فائدة

قوله صح

تفسير



تفسير حصول الجمع بالمتعدد ليدخل فيه مثل قوم ورهط والمثنى كل رجل الا زيدا جاءني آه واعلم ان خروج
مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة لقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسره به والا فلو
التفي على ظاهره لخرجا به لتعذر الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والجمع المذكور غير
المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها لا يتناول المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء
ما جاءني مائة رجل الا زيد ووجه التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله فيها الا واحدا قوله
والا رجلا والا حمارا فالاول لان للمستثنى المتصل والثالث المنقطع بتيقن هو قيد للدخول اى الدخول ا
لمتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم الا الفرقدان وهما نجمان قريبان من القطب لا يتفارقان
ومثل هذا الشعر قوله عم الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم والا وجب ان يقع آه لانه مستثنى في كلام موجب
مكان زيد آه هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية فهي بيان معنى هذا التركيب اى ان معناه القوم
جاءني بدل زيد اى هو لم يجئ والى فائدة لفظية نبه عليها نجم الائمة وهى ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن
معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ولم يبق سوى العدوان آه فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود
الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان اى انكشف عريان اى ظاهرا دناهم اى
جزيناهم اى جزينا عدونا كما جزانا ومنه كما تدين تدان وزعم الاخفش اى سماها هذه بالمد حتى يتاتى
النصب في آخرها اى لان كنت منطلقا انطلقت فان اما مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك
انطلقت فبناء على ما تقرر من ان حذف حرف الجر ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المثقلة
قياسي وفي غيرهما سماعي ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها تستدعي الفعل ولا دليل على اى حرف
فقد من الوهم وابدال الضمير لعدم ما يتصل به وهو كان وادغمت آه وذلك لقرب المخرج
فالتقدير ان كنت منطلقا على تقدير الكسر يكون للشرطية اذ لا لام فيه لما عرفت من انها كحذف قياسا
الا في ان وان صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس ولا يبعد ان
يقع آه هذا رد لما سبق من ان غير المنصوب منهما افضل في اسمها مطلقا اى سواء كان مبنيا او منصوبا

احوال مرادفة سميت بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها ترادف عليه وركبته اى يليها نكرة اه تفصيل
للاجمال الواقع فى قول المص اذ كان مفردا اه فانه شامل للمفرد المعرفة وللمفصول بينه وبينها مع ان حكمها
كاسبائه الرفع والتكرير وقوله لتربت عليه لتغيره العبارة الجملة لقوله اى يليها اه لان الاضافة اى الى
المفرد على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه يجوز ان يكون معرفة ومفصولا فلا امتناع اه
لان الجنس يقتضى تعددا او هو لا يتصور فى مثل هذه المعارف لا بعينه اى لا يلزم اعادة
ذلك الاسم السابق بل لو اثبت بغيره ايضا جاز كما فى لا زيد فى الدار ولا عمرو لاشتهاره
ولقوله صلعم والله اقضاكم على عم لا حول ولا قوة الا بالله روى عن امير المؤمنين على عم ان معناه
لا حول عن المعاصى ولا قوة على الطاعات الا بالله تزيد عليها لانك اذا فتحتها يحتمل ان
يكون فى الموضعين بمعنى ليس وان يكون فى الاول ~~بمعنى~~ لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا احتمل
ان يكون فى الموضعين بمعنى ليس وان يكون الاولى بمعنى ليس والثانى زائدة واذا فتحت الاول ورفعت
الثانى يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس وقس
على هذا البقية الى غير ذلك من الوجوه التى ستطلع عليها فى اثناء تفصيل الوجوه ويجوز
الامران واما كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة وضعف المضعف
هو نجم الائمة الرضى اى تاثيرها اه لما كان العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب
وعدم التغيير جائز ايضا فى معمول المبنى حمل العمل على معناه اللغوى اى التاثير واما العرض
وعرفوه بانه طلب الشىء ولم ذلك الشىء مطلوبا للطالب من حروف الافعال اى الحروف
التى مدخولها افعال حيث لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل الا
رجلا اه آخره يدل على محصلة بتشديد المحصلة بالكسر التى تحصل تراب المعدن والتقدير نبت يفعل
كذا يبنى على الاول فانه اذا ولاه لا يكون الا اولا وفيه لطافة لمكان الاكثار اه
اى الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوهم النفى اى فان المنفى فى قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
للرجل فكان لا داخلة عليه فانه المذكور اى فان المبنى بالاصالة هو اسم لا المذكور سابقا

قوله

٥٧

ويبنى على الفتح اى الثانى نظرا الى كونه تكرير المفظ وتجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذكره
لا وصفه للاول على لفظه من حيث ان فتحته تشبه النصب فى العروض والاطراد او محله
القريب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى نصب وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا
وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فى قولك لا رجل ولا امرأة
انما كان اجراء الحركة البنائية مجرى حركة الاعراب فمحل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو اذا باشره
حرف النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تبعا اولى لمظنة الفصل
لم يلتفت الى فصل الواو لقلته اذ هو على حرف واحد فى قول الشاعر وهو الفرزدق
فى مدح عبد الملك ابن مروان وقوله اندرى وتأزرا اى جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية
عن شدة اهتمامه به فى لحوق الالف به المثنى والمجموع حين يضاف كذا فى اكثر النسخ
المصححة وفى بعضها حين لا يعوز بزيادة لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما لا يخفى
عليك باظهار اللام الجار للنسبة وهو علة لعدم الاضافة من حيث هو
مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها
معناه من حيث كونه مضافا وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف
الذى هو الوكت اصلا لان لك كان تخصص الاسم الى طلب فقط ثم لما حذف
اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى الوكت تخصص اصلى وتعريف حادث بالاضافة
وان لك تشارك الوكت فى تخصيص الذى هو اصل معناه او المعنى الفرق بينه
وبين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال
اعتبار الاضافة بوجود اللام مشارك المضاف المقدر فيه اللام وهو المعنى اعتبر فيه انه فى
صورة المضاف فانه بهذا الاعتبار مشارك له المرجع صلة لثبوت فى النفى قال نجم الائمة
ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق النفى وهو الحق بل هما مبتداء وخبر لانهما

لاختصاص بقبيل واحد بل يرجلان في الاسم والفعل واهل الحجاز عنبر واشبههما بليس فليس
المختصّ بقبيل واحد وهو الاسم   اعم منه لجواز تحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء
لمناسبتهما   بحسبك درهم فان حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه
مجرور وذلك لمنافاتهما للمضاف اليه   وكذا معطوف على قوله مثل   اي ملفوظا كان
يريد ان المصدر بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف وفيه رد على الرضي حيث ذهب الى انه حال و
ذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي   مسلخا يعني اريد به تجريد الانسلاخ فلا
يرد ان المعنى على القلب وهو انه مجرد عن تنوينه   في المتن في قوله وهي معنوية ولفظية
بعد قوله في تقديره   على منهما ان يكون انما قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يلائم المعنوية
كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشيء الى الشيء بواسطة حرف الجر لتقديرا مع
ايرادهما معنى فلا يحمل عليه الكون على التقدير بين فيمتنع لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما
كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لا عبرة لافادة الاختصاص اي اختصاص العموم والشمول
المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح
اضافة كل الى رجل بان كلا للاحاطة بجزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والاوجه كل
عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ في جانب المضاف اليه
كما في المنطق فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجوز في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد
قوله لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وصف غلام لم يرد خصوصيته
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج
او الذهن فمجيئه لغير متعين على خلاف وضع الاضافة كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى ما علم المتعين
لا تستدعي معهودية الفعل وتعريفه ولقد امر اه فان المراد لئيم غير متعين والالف في مقام المدح

والاستغراق



والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة اخره فخصصته
قلت لا للنفي وثم حرف عطف والتاء للتانيث اللفظ كربت   هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف
اليه في نحو غير مثل شبه ونظير وسوا   لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا تخص
ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود   تحصيله للحاصل قال نجم الائمة وعندي
انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا   بل فيها زوال
تعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان للعلم فازالته اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن الا اضافة
وصفا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان

قال ذو الرمة اي منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي رد جواب السلام و
يكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية اي واحد من الاحجار
الثلاثة التي تنصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي   في تقدير الانفصال
اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب   حواج بيت الله فانه لما كان
غير منصرف لم يكن فيه تنوين حقيقة لفظ الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حيث

اوله صح

انه قابل له لو لم يمنعه منه مانع لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع
المثال الثاني مبنيا على انتفاء التعريف والاحتمال الثانية مبنية على افادة التخفيف
كان الانسب لان ما هو متفرع عليه اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الوضع اي التقييد
فانه مذكور ضمنا    لكثرة لو حقه مخالفة القواعد والاستدلال عليه    نوع مصادرة
لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
ادخال رب    لانها لا تدخل الا على النكرات وجوزه بعضهم استنادا الى الضمير الراجع الى
النكرة في حكمها    وفيه وجهان آخران الاوجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها
والا النصب فعليه تعلقه حيث جعل الفاصل شبيها بالمفعول فنصب    فالظاهر انه يعني ان
اللام لا تحذف في المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل وهنا قد اختلف فان
الحامل هو النحوي والجائز المسئلة المذكورة فاول الحمل بالمفعولية ليكون راجعا الى المسئلة
على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه والاستدلال الفراء    معنى آخر
فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه    متناول بمسجد الوقت الجامع
وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة فاضافته
مثلها في قولهم سيف شجاع    وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل اضافة العام الى الخاص    ساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال
الشمس    الحبتر الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام فتلحقها الزوال
هو جانبه الضمير الراجع الى الجانب    اي الجانب جانبه لانه يكون ح الجانب جزءا
من المكان والمكان واقع في جانب الغرب والمقصود ان الجانب جزء وجانب من

نفس



نفس الغربي اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد وجزء الغربي الذي هو الكل
فيستقيم ح    قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل ولبسي معنى قطيفة جرد قطيفة منجرد عن الخمل اي
ذاهب خمله من كثرة اخلاقها    لعدم جواز اضافة احد المترادفين الى الآخر وتعينه نجم الائمة وهو الحق
عندي لوروده في كلام امير المؤمنين عليه السلام كثيرا لكن يشترط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف
ليحصل به البيان    سواء افادة اه اشارة الى ان اللفظ تخصيص الواقع في عبارة المصنف الذي بمعنى
التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوص لان التخصيص فيشمل المثالين
كليهما    ففيه خفاء لان الشيء عند جماعة يشمل الوجود اي الخارجي والذهني والعين كذلك ولا عموم ح
ويزول الخفاء بما ذهب اليه آخرون من ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات مثل
وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية    سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب لشعر وتوهم ان نظمه منقوض
مثله    وهي في عرف النحاة لان بحثهم عن اواخر الكلمة وعند الصرفيين ما سلم اوله ووسطه وآخره من حروف العلة
بعد السكوت نحو وصول ودبر    حقيقة او حكما حقيقة لفظ في التثنية وواوه وفائه او حكما كالضمير في
اكرمتك    والى ان علامي فانهما لاستقلالها في حكم الابتداء بها    بغيره اي المنصوب والمجرور    والى آخره
اوله قدرا حلك ذا المجاز اسم سوق بمعنى ذاري على صيغة المفعول بمعنى اطلق ومعناه ان قضاء الله وقدره
انزلك هذا الموضع الشريف واقسم بالله ان هذا الموضع ليس بدار لك    ونقول اي امرأة اه قيل
انما صرح بالقول تحرزا عن تسمية الجمع والاسم المنفصل    الاسماء الاربعة اي اخي وابي وحمي وهني
الحركات الثلاث في فا وفم    مثل يد ودم حذف اللام وجعل الاعراب على العين    موضع وصلته
بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤوا بذو واضافوه اليه    لكان اشمل ليشمل الاعلام    حكم خاص كرد المحذوف والقلب فنفي
اضافته الى المضمر لنفي تلك الاحكام اي صلته عند اضافته تلك الاسماء اليه    كالكاهل والمهر مما بين
الكتفين    يا زيد العاقل اه فان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب

في العروض كما عرفت    قد جردت اه بان يقوم مقامهما غيرهما    الرحيم اي المرحوم بمعنى او المنعم عليه رحمه
الله    يدل دائما اي في جميع الاستعمالات    لا تقع صفة لانك انما تجيء بالصفة لتعريف المخاطب
الموصوف المبهم وكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان يكون الصفة متضمنة
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه اي الجملة الخبرية لان الاصل فيها ان لا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولا مخصصا جاز كونه
جملة انشائية كما عرفته هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانها من عوارض
الذات لكنها في حكم النكرة حيث تصح ويليها بها كالقول في قام رجل ذهب ابوه قام رجل
ذاهب الاب    يعني الصفة اعتبارية اه اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل
على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على
صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به    والتنكير جوز الكوفيون    قوله رحمه
وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصصة بها    تمييز لها لقعدون
اه لكن ضعف لقعدون لشدة فاعدون لان الالف والواو في الفعل فاعل والاكثر تحلله فيها
في الصفة فانها علاماتان قطعا    خبر الغايب اجاز الكسائي وصف مسندا الى قوله تعالى
لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على الاول    المادح والذام اي كان لها لا يوصف
يوصف يفيد ايضاحها فلكونها لا توصف وصفا يفيد المدح او الذم    اعرفها المضمرات اما المتكلم    قوله رحم
والمخاطب فلعدم التباس فيهما واما الغايب فلان احتياجه الى المرجع الحضر يما عدم
الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معين في الوضع والا
ستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعيينه في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الرافعة له وانما كان اسم الاشارة اعرف
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه
بالقلب فقط وكذا الشريك في المرتبة واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف
اليه

٥٩

اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى
منه اعرفية المضمرات من الاعلام لفظ الله تعالى فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رأيت
في المنام كان الله قد تجاوز عني اهوال الحساب ورفعني الى جزيل الثواب بهذا السبب    مع صلته
قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى تعريفه انما اتاه من جهة الصلة المعلوم حصولها عند
المخاطب    الشان بدليل الاشارة والمرور    بل رجل فهم منه تذكر اسم الاشارة والصفة
معنى المعطوف لان العطف معنى مصدري فلا يكون من التوابع    متعلق بالقصد اه قال
الفاضل المحشي وتوضيحه انه ليس متعلق بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة
وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
لانه عبارة عن قصد نسبة الى الشيء او نسبة شيء اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتأمل
والشارح قد اوضحه بقوله فعمرو تابع اه    نسبة الى الشيء نحو زيد وعمرو في الدار او نسبة شيء اليه
نحو جاء زيد وعمرو    والدبيرا اي الكاتب    وقيل قد جوز اه نقل عن المصنف الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه
جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بالوجه    لا يضاف الا الى المتعدد وليس مدخولا
بين الاولى متعددا فيجاب بان الثاني لما كان ثانيه كالعدم حتى يكون مدخولها النص مدخولا
للاولى فيحصل التعدد مستدلين بالاشعار وقد قدمنا طرفا منها وان الاصح جوازه لوقوعه
في القرآن وفي الاشعار وفي نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في ضمن اهل العقل قد
عرفت عليهم ولم يرهم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس لضرورة    لقصد
عدم التعيين وحاصله ان الضمير وان كان عبارة من هذه الشاة المذكورة الا ان اضافته
السخلة اليها في حكم الانفصال فكان الاضافة مفقودة    او محمول اه حاصله
ان الاضافة بحالها الا ان الضمير راجع الى الشاة لا الى الشاة المذكورة بعينها الى السخلة

شارة لا تخلو هذه الشارة وانما كان هذا شاذا لانه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظاهر السابق
بعينه فجعله عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكرة مع سبق
المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما ذكر الفاضل اللاري من انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر لان
ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع
ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون اذا لم يكن له مرجع ووجه دفعه ان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه
يكون نكرة لم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان الضماير الراجعة الى النكرة المخصوصة
نكرة لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلثة احتمالات الاولى منع كون الفاء للعطف
والثاني تخصيص كون المعطوف في كون المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران ح
بمنزلة شيء واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة
حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة
بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا او نحو ذلك جاز تجرد احديهما عن
الضمير اكتفاء بما في اختها لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا نحو القول الذي جاء فيغرب الشمس
زيد لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد لمعنى في
الجملة الثانية رابطها لها بما رابط المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن
جواب آخر بتقدير الرابط لسببية الضمير راجع الى الطيرانه     اي او وقع العطف اه الغرض من هذا
اصلاح عبارته لان العطف ليس على عاملين بل على معمولين فاصلحت العبارة بثلثة وجوه
احدها اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسندا الى مصدره من قبيل وقد حيل بيني وذلك
المصدر هو نائب الفاعل والتقدير اذ عطف عطفا اي وقع عطف على اسمي عاملين وجودا
عاملين مختلفين لم يجز اي امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح لبعض

شراح

شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا امثل الاسمين المعمولين لعاملين
بان يجعلا مفعولين ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصنف مضافا مقدرا     ما كل سوداء
اه فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه
ما وهذا امثل حاصله انه ليس كل ما استقبحته ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما استحسنته ظاهرا
فهو حسن في الواقع وعبر بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد المستلزم لقبح الخلقة والشحمة
عكسها     اكل امرئ اه فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على
امرئ المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان الاستفهام للانكار والتقدير اكل امرئ
رايته تظنينه رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رايتها تتوقد في الليل تحسبينها نارا كانيران
المضيف في الليل ليطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق على ما هو عادة العرب
بحسب الظاهر جايز اه الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من ان الثاني في هذه الشرطية
مناف للمقدم لان لفظ اذا وصيغة الماضي يقتضيان التحقيق فالتقدير ح اذا وقع العطف
على عاملين وتحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والتحقيق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المبنية على القوانين
النحوية كلها جايزة بحسب الصورة     عند الجمهور اي المتاخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا على
جوازه كما اعترف به نجم الائمة الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده في
القرآن العزيز وفي كلام الفصيح     لم يقولوا الا لبعض لان هذا احتج على ما ذهب اليه
بعضهم وهو ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد
لعدم لزومه لاحد القبيلين وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران احدها قول سيبويه وهو
ان العامل في المعطوف مذهبان آخران احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في الثاني مقدر

من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى    في الدار الخ في الحجرة عطف على الدار والعامل
فيه في وعمرو معطوف على والعامل فيه الابتداء على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمولي
عامل واحد    يريدون الآية المشهور بينهم ان المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف
اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه فكانه المضاف ويجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على
اعرابه الاصلي ولما كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل واستشهد لها بالآية الكريمة
منسوبا نحو ضرب زيد او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد    اي التاكيد الخ هذا دفع لما قيل من ان    قوله
قوله او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاءني القوم كلهم يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان جميعه
لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شايع بينهم في التفصيل المذكور وليس فيه
شمول حتى يغني عن ذكر الشمول    ثلثتهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف
يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك في الثلثة وما فوقها ولكن لا يوكد الا بعد ان يعرف
المخاطب كمية العدد وقيل ذكر التاكيد حتى يكون تاكيدا    اي مكرراه ليصح الحمل في حكم
تكرير اللفظ الخ قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع والكتع بين الاول في حكم تكرير اللفظ
والمخالفة للصورة بخلاف اجمع واخواته    مطلقا اصطلاحا او غيره لهذه الكلمات
فينبغي ان لا يذكر ها كالم يذكر حسن لبس وفائدة مثل ليس تزيين اللفظ    ويمكن استنباطه
كان يقال اما الاتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما السرى فلانه تمام الشرب والعموم
هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا واللوم منبسط شامل واما الطول فلانه
امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين    تغليبا فان
الاول حقيقته هو النفس    ولا حاجة الخ اي لا حاجة للمصنف الى ذكر الاول وادمج الاجزاء فان
ذكر الاجزاء مغن عن ذكره    بقية الثلاث وان لم يكن اسماء الثلاثي كما اذا اكد المرفوع المتصل
البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم    مثلا ان العوامل

قليلا

٤١

قليلا قليلا فلا نقصان فاعلا حتى يلزم المحذور    فلا يتقدم والحرف الى يقدم ايضا على التبع
اي بقصد النسبة اليه الخ اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره
في تعريف العطف وقد مضت الاشارة مجملا الى ان غرضه ماذا وان اردت تفصيلا فاطلع على
جميع تعاريف التوابع فسنعي لما يتلى عليك فنقول عرف المص البدل بانه تابع مقصود بالنسبة الخ وهو
ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاءني زيد اخوك فالذي نسب الى المتبوع هو جاء وليس المقصود منه المجي
بل المقصود منه المجي المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه
فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد المقدر فصار حاصل التعريف ان البدل تابع مقصود اي قصد
نسبة شيء اليه بسبب نسبة الامر الذي نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجي الى اخوك بسبب نسبة
جاءني الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الة ووسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك
ظهر لك بان كلام المحشي واعتراضه على الش ليس في محله فراجعه    اي دون المتبوع الخ فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا
بنسبة ما نسب اليه اي لا يكون نسبة المجي الى المتبوع مقصوده بسبب نسبة المسند الذي اسند الى
المتبوع وحاصله ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لا يكون معيرا لكون
قوله    النسبة التي مقصوده ابتدا بل نسبة المجي اليه توطئه لانتسابها الى تابعه سواء كان ما نسب
اي سواء كان ذلك الشيء الذي نسب الى المتبوع كالمثال الاول ام مسند الى غيره كالمثال الثاني
فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد    فقال فيه فان الشهر مشتمل على
القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا وجه التسمية وهو ليس بمطرد والاولى ما ذكره
بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند الذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظره

الى ان انت لكماله اسم ولبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء وان عماد تعتمد عليها حال فصلها
عن العامل لتستقل بالتلفظ   اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو مذهب الاخفش ثانيها
مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه مجموعها اسم ثالثها مذهب الشيخ الرضي وهو ان ما بعد ايا
هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد   فان الضمير اه دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير
بناء على ان التاء حرف فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير اه   ستين كلمة فان لكل واحد من الضماير الخمسة
اثنى عشر فمضروب الخمسة في الاثنى عشر يبلغ ستين ومضروبها في ثمانية عشر يبلغ تسعين
علاو مناسبات اه كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له ابتداء الكلام والهمزة لها مبدأ المخرج
لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث
انها متولدة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه
مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو في المخرج وكسرت التاء للمؤنث لان الكسرة تدل على الياء
والياء علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في المذكر طلبا للخفة وزاد الميم
في ضربتما وضربتم واصلهما ان يقال ضربتا وضربتو لئلا يلتبس الالف التثنية بالاشباع وزيد في جميع
المؤنث نونان ليكون جمع المؤنث مساويا بالجمع المذكر بالحاق زيادتين في آخره الى غير ذلك من
التعليلات المذكورة في المطولات   صفة جرت اه انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هو له
لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غير
من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا   ليكون اشمل من تتمة الاعراض وشمولها اه من جهة
اطلاقها على من يعقل وغيره او تخصيصها بمن لا يعقل لكنه اكثر افرادا على ما هو الاصل وهو من يعقل لانه
اشرف   وانما يصح ذلك اه اي وانما يصح كون هذا المثال واضرابه مثالا لكون الفصل بسبب
ان الصفة جرت على غير من هي له اذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى يكون الصفة فاسما للضمير
ويكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فلا ابراز انما هو لغرض التاكيد

قوله

٤/٢

ولكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان فاعلا لا تاكيدا اي ليصح ما ذكرت اذا جعل فاعلا لا تاكيدا
ولكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد هنا لازما وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس
في صورة تم ان الشارح بعد ان جزم بانه تاكيد استدل بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه
فاعلا لما قيل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين واما على ما روي عن الزمخشري
فيكون مثالا لما نحن فيه لان نحن فاعل لا تاكيد اذ لا علامة في الصفة تدل على استتار الفاعل
لا لبس فيهما لان تاء ضاربته قرينة على انها صفة لهذا   بايراده عليه للطعن اي الطعن
في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن فانحصر الطعن
في ثاني الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل   شبيه المفعول في النصب وكونه فضلة حتى له
في هذا المقام انحصار اتصال الضمير خاصة   حرف جر قال بعضهم كانه جعله في حكم حرف
الجر محمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك
وهو بعيد   في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مفعول
كما في لعل فيلزم فيه اجتماع ثلاث نونات بل اربع لان الفصل بين اللامين حرف واحد   وحملا
عطف على تحرزا   قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق   وذلك التوسط
لفصل الشبيه اه ان قوله لفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدر بعدها
لام كي معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسببية انما هو للتوسط لا للتسمية كما لا يخفى   وكون
المبتدا او خبرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف كما عرفت   لامتناع اللام
بيان لوجه الشبه اي كما ان اللام لا يدخل المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة لقربه
منها فيحتاج الى الضمير المنفصل   على انه خبر مبتدا ما بعده   غير معهود فهي حرية بالتاكيد
معنى الكلام ويقع اه وحاصله ان يراد بقوله يتقدم لعض معناه لان معنى التقدم الوقوع

مقدما واريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة ولو قبل الجملة وح فقول الشارح ويقع مقدما بيان الحاصل المعنى
والاقلاح جرا الى قوله مقدما لانه حاصل على ما عرفت ويقع قبل الجملة اي قبل هذا المعنى
جعل الجملة هنا للمعنى ليحيل الجملة لعدم صحة منه فيتعذر ان فيكون حاصل العبارة ويقع قبل
مطلق الجملة حمير تفسر بحقه ونوجد في ذلك الجنس الكلي وهذا رد على الفاضل الهندي حيث قال
انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن فالجملتان ح بمعنى واحد
وظني ان هذا احسن واقل تكلفا في الكلام الشارح اذا كان اي الضمير نحو قل هو الله احد
رعاية علة للتسمية وحاصل انه لما كان راجعا الى الشان سمي به وقيل وانما سمي ضمير
الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا
كان قيام امرا عظيما وليعرف منه وجه تسمية بضمير القصة ويحسن تانيثه اه لانه المسموع
من العرب واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم وان
جاز لكنه خال من التناسب معرضة اي بين الموصوف والصفة في هذا الحكم اي الحكم
على هذه الضمير بانه يفسر بالجملة يلزم استدراك اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم ح
والكلام تم عنده فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام ويكون
ما بعده مستدركا وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير قاعدة اخرى مبنية لوجوب تفسير هذه الجملة
دون احرى من حروف تفسيرا وتميز فعلى هذا اي فعلى قولنا والظاهر ان قوله اه لو لم يحتمل التقدم
على ما ذكره سابقا لقوله ولا يبعد ان يقال اه انتقض القاعدة اه وجه الانتقاض ان
مثل هذا الضمير ضمير الشان الجواز تفسيره بالمفرد في قولك هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف
لكنه خارج من تعريف التقديم فانه حذف فيه عدم سبق المرجع وهذا المرجع واما اذا جعل قوله يسمى
ضمير الشان من الحد فيخرج به مثل هذا الضمير فانه لا يسمى مثل هذا ضمير الشان في اصطلاح
ارباب الفن بلا دليل عليه اه اي في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يد حال البيت

قرينة



قرينة معنوية وهو ان كلمة ان لا يدخل على كلم الجيران لاقتضائها الصدارة والكنى معيد
النصارى والجوازر جمع جوزر وهو ولد البقرة الوحشية وكني به الاولاد الحسان وبالظبايز
عن البنات الحسان اوفي شبيها لان فيها فتح الاول كالفعل وحكما عطف على قوله
قدرا والجملة اي اسما وضع انما قال ذلك لان المعرف بالخط هو المجموع وضع احرائه
اشارة حسية اه الغرض من هذا دفع الاعتراض الذي اورده اكثر الشراح وهو على عبارة
المصنف وتقريره ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما هو مساو له
في المعرفة والجهالة اذ الاشارة اللغة في المحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية دخل فيه
ضمير الغايب والعهود وغيرهما فالتزم حمل الاشارة على الاشارة الحسية وهي الامتداد المتخيل
الواصل بين المتشخص وما يصح غايته لذلك الامتداد على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس فان
من كانت المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس معنى الفعل فانه يفهم من
نسبة الخبر الى المبتدا معنى فعلي لنفسه فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد مقيد با
لقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث جوز وقوع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم
من الاسناد كما عرفت قدم اي قدم لفظ المشار مع انه حال عن ذا ان ورد لئلا يكون الضمير فيه
قريب المرجع ~~كما عرفت~~ اعني قوله للمذكر بلا فاصلة جز اراد الغرض من هذا التكلف دفع الاعتراض
الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتدأ راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل
الجواب ان ذا مع عطف عليها المجموع خبر لها وعلى هذا فقوله اه مثلا والمشار ذا ان وذين الى حمله مركبة
من مبتدأ اي وجه معطوفة على الجملة قبلها كما توهمه ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد
مقيد بحال وهكذا الى آخر اسماء الاشارة اذا عرفت هذا علم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير
لفظ خمسة بعد قوله وهي اي اسماء الاشارة غلط فانه حرا اخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره
على احد الوجوه وقيل ان ان ههنا حرف الجواب بمعنى نعم وهو ان مبتدأ وقيل خبران خبره وقيل

اسم ان ضمير الشان محذوف يكتب بالياء لان هذا اصل الالف المجهول اصلها على سبيل اللحوق والعروض
اه دفع لما يرد من ان المتبادر من اللحوق الاتصال بالآخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض
فهو ليس في الحقيقة منها يعني من فوائد كلمة التحقيق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منه وان اوهمه شدة
الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة اي حروف الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك كما كن في
خمسة انواع اسماء الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء يرتقي الى ستة وهي تا وذي وتي
وته وذه وهي الا ان نوعها حاصل في ضمن احد هذه الافراد على سبيل التشبيه مثل الان تستعمل
في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا استعارة ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس
في قول الفقهاء مواقيت اي مواضعها يعني لا يكون اه هذا حاصل المعنى الا ان كان فيه مقدرة
والا لكان قوله خبرا خبرا لا تجر من الافعال اه فان الافعال الناقصة تلحق بحكم الائمة لاحتياجها
فيجوز ان يكون بتيم منها والمراد بالخبر التام اه توضيحه ان الخبر التام هو الذي يكون خبرا في مركب
اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه خبرا الى انضمام امر اخر كالفاعل في قولك قام زيد فانك
اذا حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف
قولك جاء الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما في هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه
معناها اللغوي وهو المتمم للشيء مطلقا اذ وحيث فانهما يحتاجان الى الصلة اي الجملة
التي يضاف اليها من غير عايد كاسمي الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب لشبه اللام الجر
في اللفظ بالحقيقة والشبه معا فالضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية وكونه جملة بالنظر الى
حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف وسيرى اه
اوله فان المادة ما دام فيه وحده وطريقه اي بنيت بالحجارة او ما يقوم مقامه وهو الالف واللام
وفروع الذي كاللذان واللتان ونحوهما حتى تذكراه كما تذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يجب

عنهما

45

عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب مقدرة فالجملة الثانية وهي الجملة
التي يكون الموصول مبتدؤها وجعلت اه لان المطلوب ان تثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا
لذلك المخبر عنه ولما لم يمكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه
وهو الضمير العايد اليه مكانه الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت
زيد فربما يخاطب به من لا يعرف انك مضروب في الدنيا وربما تخاطب من يعرف مشخصا مضروبك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان
يكون معلوما للمخاطب ليتصحح بناء اسم الفاعل اه فيقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه
انا زيد والمضروبه زيد بخلاف بحث منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز وان امتنع في الحال
اه الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره زيد ضربت غلامه يصلح مثالا للاسم ولما قبله فلذا لم يمثل له
اذا جعلت الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة
وتامة اي غير محتاجة الى الصلة او صفة وقيل الى موصوف فكانها تامة بنفسها الا
في التام والصفة وعن الفارسي انها جاءت تامة ايضا كقول ابن عمرو كيف ارى ضربا او اراه لم يوقد
نبئت الى بشر بن مروان ونعم مركبه من صاحب مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شيئا
هو اوجلاه فمن منتصب المحل على التمييز ايا ما تدعوا الآية اي اسم تسموه سبحانه وتعالى فله الاسماء
الحسنى الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه خالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم
يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين
هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت
من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول الا ضربت ايهم قائم بالضم انتهى وزعموا انها في
الآية استفهامية وانها مبتدأ واشد مفعول لننزعن اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم

انهم انشدوا وانه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعولا من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش فيمن
قرا بالضم واما من قرا بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل قال الشيخ الرضي قد جئنا في اول الكتاب عن
هذا واخترنا ما ذهب اليه البعض ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر والماضي الا نادرا وهو لفظان احدهما
قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان اي علم جنس كسبحان
فانه علم جنس للتسبيح عن الامر الفعل للمبالغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث
وما فوق جمع والجمع المؤنث فقيل انزلوا انزلوا الفعل الذي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار ثم عدلوا
نزال عن انزل فنزال انزل مؤنث كانزل ومنها وجهها حاصل بعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل
منقول من الجار والمجرور صلة وجب عليك اخذ زيد وصل دونك زيدا اخذه فقد تكلفت منه
فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر الى الامور الى الاشتغال قبل ان ينتاع عن
زيد وكل ما هو بمعنى الجر ففيه التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان اي ما اسرعه
والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب علم امراة او غير ذلك مثل كسكان للبهيمة
او حمله على التسمية لنجم الاشعر وان ارى مستقيما من ارتكب بكون هذه الاصوات لصوت بها للبهائم
اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان اسم لو جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء
اسمين او فعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما تركب من اسمين حقيقة
نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو بخت النصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن قالوا
انه وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل ليس بينهما نسبة اه لا نسبة اسنادية ولا
نسبة اضافية ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة لا في الحال ولا قبل التركيب اه هذا تعريض بالفاضل الرضي
حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن عموم العبارة بلا داع وما نحن بصدد ان قيل
كيف يتصور خروج عن هذه الضوابط مع انه منتقض بناؤه من جهة النقل عن الجملة من جهة التركيب
فلا بأس بخروجه عنها ويعتبر النسبة اي ان ادعى مدع وعين النسبة الواقعة في كلام المصنف
على وجه اخراج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي فتفيد العموم

قوله



لا تدل على نسبة اصلا والدلالة على النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة انما يحصل بعد التفحص عن
اصله ونحو من كب جزائي شيئين كل من الخمسة عشر وحادي عشر واخواته الثاني ما كان الجزء الاول منه على
صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزؤه الاول على اوزان الاعداد الاصلية المشتقة منه
اي من العدد الزائد فان حادي مشتق من احد وهو زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما سيجيء
حادي وعشر لاختلاف المعنى لان معنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي وعشر
مجموع العشرة والواحد قبل التركيب كسيبويه ولعطويه فانه يخفى فانه يبقى على ما كان عليه وجوازه اه حاصله
ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال او في الاصل وحادي في الاصل واحد من احد عشر غير عن احد الى حادي عشر
بان اخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو ثم قلبت الواو ياء كما في الداعي والمراد
به هنا ان في باب المبنيات لا معنى المصدري وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه بما لفظوا ان
يعبر عن شيء معين اه فاذا ان قيل مصدرية فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى ولا
كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب لكن كناية عن القبيح وكفلان وفلانة بل البعض اعني الكناية المبني
ولا كل بعض اي ولا كل ذلك البعض المبني فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالمضمر النوعي ومن
وما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط ظهر فساد قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول الشيخ ولا كل
بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من الناسخ انتهى ويتعذر
تعريفه اه اي لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا
اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ابعض في الامالي حيث قال والمراد بها
الكنايات هنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لا بهامه على المخاطب واما لنسيانه
فذلك لان اللفظ الواحد اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال ويراد به زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفة ذلك البعض المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير
محصورة فانه كما يصدق عليها انه لبعض الافراد يصدق على غيرها ايضا فلا بد من معرفتها من تعدادها مفصلة

مبنية باسمائها وضع الحروف اى ثنائية فان الاصل فى وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحروف على اقل
من حيث ان لا تستحق آه لا من حيث وقوع المفرد موقعها فجملة انك قائم فى قولك بلغنى انك قائم بالنظر الى
نفسها لا تستحق شيئا منها واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيتعين انها فى محل الرفع وهذا التعليل تعريض
بصاحب المتوسط حيث قال وانما بنى كيت وذيت لكونهما واقعين موقع المبنى وهو الجمل منحطة آه
وذلك لانه فى الاصل معرب وكسرته كسرة اعراب ونونه تنوين تحكما اى ترجيحا بلا مرجح والوسط له
مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا يحكم ح فيه ما بنى وهو المميز كلفظ المائة لموافقته جر المميز آه
اى لموافقة هذا الجر اعنى جر المميز بالحرف جره بالاضافة اى باضافة كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر
بالحرف لا يناسب اعراب مميزها سابقا اعنى النصب لكن جوز الزمخشرى هذا الكلام فى الشرح رد لما ادعاه
الفاضل الرضى من جر كم مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه الز
مخشرى فى اكثر كتبه مستندا لا علية بالاية اى كل واحد منهما نبه على وجه كون الخبر مفردا مع ان المبتدا
مثنى وذلك لانه مفرد لفظا او شبه فعل ترك المص اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعمه
وشبهه كما قال بعضهم الا يجب المميز وذلك لانها اسم منتى مبهم لا يحصل معناه وكونه ظرفا او مفعولا
به او غيرهما الا بمميزه الرافع لابهامه وقد تضمن كلام الشرح هذا دفع اعتراض الفاضل الرازى حيث قال ان قول
المص ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة
وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان مدار نصب كم وكونه اى قسم من اقسام المنصوب انما هو على
تميزها فتعين اى تعيين كم وكونه اى منصوب ان لم يكن اى التميز نكرة متضمنة استفهاما لانها فى معنى
المعرفة فان قولك رجلا اخوك بمنزلة قولك عشرون ام ثلاثون ام نحوهما فى عدة النصب لانه
يصدق عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيامه مقام عامل وكان
العامل غير مقدر فلم يكن بعده ح شبه فعل مع انتصابه اى انه بهذا الرفع العارضى وهو كونه قائما
مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه
كغيره من الاسماء التى خرجت عن النصب على الظرفية وفى بعضها آه اقول الموجود فى النسخ اللتى

رابنا



رابنا ها الزرسالة مثله ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الا ان
يقول وقد يحذف المميز باعتبار بعض الوجوه اى النصب والجر رفعه بالابتداء استفهامية كانت ام خبرية
وح لنعم اما منصوب او مجرور والخبر فوقد حلبت فانه قد اشار آه على انه الترجيح النصب نكرة افراده
ان هذا الوجه وهو احتمال اعتبار الاوجه الثلثة فى عمة الذى احد افراده رفعها وانما عدى آه
اى ان حلبت يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اى كم مرة بالنصب اشارة الى النصب كم على الظرفية
او كم حلبة بالنصب ايضا اشارة الى النصب على المصدرية وقس عليهما حال اخويها وذلك واضح لكونها
تابعين لها لكون خالة عطف عليها وفدعاء وصفه فى هذا المثال اى قولك كم ضربت يحتمل النصب على
الظرفية اى قدر كم مرة والمصدرية اى قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر ان كان للنوع
فقط فان ضربة للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرفية واما اذا كان
المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقديره مرة ايضا فالفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم منهما
حاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه
بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا بالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات
هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد معا عند نسيانه اى حذفه من اللفظ
وعدم ارادته بالنية لانه ح غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية
عن الاضافة كزيد وعمرو معنى حرف الاضافة الاضافة هو اللام ومن معناها هو الاختصاص
واشباهه لجبر النقصان اى نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه ما بمعناها كامام
واسفل ودون واول ومن عل فساغ آه ساغ الماء اى سهل مدخله فى الحلق وقوله اغص
من الغصص وهو عدم نزول اللقمة فى الحلق المراد بالماء الحميم البارد والحار وفى رواية اغص
بالماء الفرات فلا فرق آه اى لا فرق فى المعنى بين القسمين فان المضاف اليه فى كليهما محذوف

معوض عنه في احدهما غير معوض عنه في الآخر وهذا القول قسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس على الاضافة
بل كانها اسم مفرد على الاضافة مثل قد بمار كما فيها اي في الظروف فان قولك قدام زيد بينا ول
ما قدام وجهه الى تقطيع الارض فتبهت اه حاصله انها وان كانت مضافة الى الجمل لعدها الا النوبانة صح
ان اضافتها ليست لظاهره اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف
عليه وقوعه لا للزوم ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت
اظن العقرب اشد من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته
اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيها قول المقدسي الاقرب ان الاصل فاذا هو مثل
اياها فحذف الجر وثالثها ان يكون نصب على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كها اي فالزنبور
كالعقرب وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون اياها
كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعها فكنى الجملة بقوله اياها عندها على الحال لكونها كناية
عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل
فاذا هو اي فاستعمر خبر النصب موضع خبر الرفع وسادسها انها مفعول به والاصل فاذا هو يساويها
او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعها ثم حذف
الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المضروب بعد اذ كما ذكره سيبويه ولذا
قالت العرب لما اجتمعت عند باب الخليفة القول ما قاله الكسائي وامروا بالنطق به فلم يقدروا جارٍ
مجرى الظروف في انها تقبل تقديره في مثلها لبعض الشارحين هو صاحب المتوسط وكونه لبيان الحال
اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان الحال اذ ليس المطلوب السؤال عن حاله
في زمان الحال في هذا الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل مؤيدة لما ذكره الشارح لكونه متعينا ما لعدد
جعل العبارة للمصاحبة وقطع عن القصد الذي يطلب صلة العبارة لما قال نجم الائمة حيث قال والعاري عن معنى
والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما ان عدد اثنين لا انك
قصدت بالعدد يومين والجر بمعنى لان منذ بمعنى اول المدة او جميعها غدوة خاصة

كاعا



سماعا ولعلهما اما على التشبيه بالتمييز وما سمع منه هو قول الشاعر غدوة وحتى اذا لحقها بقيه منقوص
من الظل قالص اي لاصل الفعل اه يريد ان الماضي اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول
يصير اسناد المنفي اليه مجازا عقليا من باب الاسناد الى الظرف اي زمان الماضي الذي نفي فيه شيئا
وعلى الثاني الاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل المنفي اي لذاته المنفية الظاهر ان لفظ
لذاته مصدرة باللام لا بالباء وهو تفسير الشيء المبهم ولا الحول المعينة ولفظ المعينة تفسير العين وحاصل
التعريف ح ان الاسم المعرف هو الذي وضع لذات مع تعينها ويدل على ان الذات تفسير الشيء قوله
فالشيء مقيد بهذه المعلومية ولم يؤت مقيدا بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المحشي بذاته
مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسير التعيين واعترض بان هذا انما يتم لو جعل العين بمعنى
الذات المتعينة ولا يناسب اللغة فيعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب
فارجع اليه لتفهم ما هنا والمبهم اه جواب اعتراض وهو ان ما عرف بالمبهم قسم من اقسام التعريف فلم
اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انه يدل من اللام فلا تعد قسما آخر ولهذا اما ثنيت اه اي ولاجل
ان تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه لم يبين التفاوت بين اضافة بعد بيانه بيان انواع المضاف
اليه بل اكتفى بذلك البيان عن هذا لانه تابع وفرع اختلاف كثيرة وقد بيناها سابقا افردهما
بالذكر مع انهما داخلة تحت النكرة منفردة كانت اه دفع الاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج عن التعريف
الواحد والاثنان لانهما وان وضع للكمية لكن لم يوضعا للكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين و
حاصل الجواب ان واحدا وضع لكمية الآحاد الاثنان منفردة لا مجتمعة رجل ورجلان اه
فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف ثلثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية
فقط واما كونهما رجالا او غيرها فتحتاج في فهمه الى لفظ آخر من جنس واحد وهو
التأنيث بالتاء من جنسين احدهما بالتاء والآخر بالالف واما تذكر الثاني اه جواب

اعتراض تقريره انك ذكرت الجزء الثاني في تسعة عشر واخواته حرفا في اجتماع الاربع بنين ولو لا اهلا
لمحذور لما ذكرت وهو غرابة في احد عشر لو انثت الجزء الثاني فلم ذكرته قوله والتاء في ثنتان
أه جواب عما يتوهم انه لزم ذلك اجتماع التأنيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد فر
منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في بنتان فانها
بدل من الواو فلم تتمحض للتأنيث اما في اثنتان فالهمزة عوض من اللام فالتاء ح للتأنيث
حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض لم يجوز فيه ما جوز فيه ولما غير أه حاصل العبارة
ان المصنف اتى بعيد هذه القاعدة كلمة اي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على
القاعدة في قوله احد وعشرون مندرج فيها وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب
انه قد غير فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحدى عشر بل
للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد لا
الاحد والاحدى فلذا خص القاعدة بما عداها لكنهم كرهوا أه تركيب العبارة ان يلتبس فعل
والتمييز فاعله والجموع مفعوله وحاصله انهم لو جمعوا تمييز الثلاث هنا وقالوا ثلاث مئات رجل
لوقع تمييز المئات اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه خلاف المألوف من عادتهم وايضا
ابدال التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون درهما ونحوهما ثم تمييز
لان المضاف اليه اذا كان تمييزا فهو المقصود بالاولية في المعنى وانما جيئ به لبيانه فكأن الجمع كالتمييز
الواحد والمضاف اليه في خمسة عشرك مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا في حيث
المعنى هو اشارة الى منع هذا الاعتبار لجواز ان ذكره التأكيد كما في اله واحد والهين
اثنين بهيئة خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض الثاني فلما افاده التمييز

أه



أه بخلاف الزائد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلاثة مفصحا لم يعلم اي
اي تبصره ذلك المفرد أه حاصله ان قوله تبصره مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف
فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدده صفة له وقوله ازيد مفعوله الثاني وحاصل المعنى ان
ذلك المفرد كالثاني مثلا يبصر ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زائدا على ذلك المعنى الاول
اي الناقص الواحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه وقوله ازيد
صفة مصدر محذوف اي عددا ازيد انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق منه فان الثاني مشتق
من اثنين اسماء الفاعلين أه كضارب وقاتل ونحوهما والا لزم ارادة الواحد الاول اي جواز ارادة
الواحد الاول لان عاشر العشرة اذا لم تتعين له المرتبة العاشرة كان نسبة جميع المراتب اليه واحدا فجعل
بعضها رجحان وهو صاحب المتوسط لم يجز تأنيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه وعلى هذا
فيجب وان يبقى حكم التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لما تفرد لك
المفرد ذو العلامة اما لحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات
والصحراوات فان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكانت تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته حمل
ما التاء فيه مقدرة كالزينبات والهندات عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فانث باعتبار
انما جاز فيه الوجهان لانه دال على الجماعة والجماعة مؤنثة باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فجوز
الوجهان عملا بالاعتبارين تقدير المضاف لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شيئا بل
الالف والنون والياء والنون وانما الحقت باخر زيد اوقدر أه فيصير المفرد وهو زيد مثلا
مع لواحقه وهي الالف والياء والنون الاسم المثنى فكانه قال الاسم الذي الحق اخره الف
او ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي الحقت به هذه العلامات

فقط بدون اعتبارها فان التعريف ح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج عنه جميع افراد المحدود
فلا يكون جامعا ولا مانعا ولو اكتفى اه اي ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد ما في آخره الف او ياء
او نون ملحقات على الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سيأتي تحقيقه ولا بأس ما شاكله
اه جواب عن سؤال مقدر تقريره ان لحوق النون داخل في الدال على كل من التقادير الثلاث مع انه
لا دخل له في الدلالة على ان معه مثل غيره بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما ولهذا
لو حذفت النون للاضافة كانت الدلالة بحالها على تقدير تسليمه اه اشارة الى منع ما اجمعوا
عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء والنون في بعض
الاحوال لا ينافيه باعتبار دخوله اه بيان لكون ذلك المثال من جنس المفرد وتوضيحه انا قلنا
اسدان فالاسد الذي جعلته الالف باعتبار دخول الاثنين الذي تحت جنس هو موضوع له اللفظ اعني
الحيوان المفترس المشترك بينهما لا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله من جنسه ثم بتأويل
الاسم اه اي يسمى الام باسم الاب يؤول الاسم بمفهوم كلي اعني المسمى فاذا قلت ابوان فمعناه المسميين
بالاب والام وهما فردان لجنس واحد اعني المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التأويل بالتغليب
ونحمل والاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد اختار عدم جوازه استنادا الى ان المشترك
له اجناس توخذ احادها فيثنى ويجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه
المختلفة لادى الى اللبس ثم اذا قيل قرءان مثلا لا يدرى الطهران ام حيض وطهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس
توخذ احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس وبهذا الاعتبار
وهو اعتبار تأويل الاسم بالمسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي الف مفردة احترز بقوله مفردة عن الالف
المقرونة بهمزة فانها ممدودة لانه ضد الممدودة فهو على هذا مأخوذ من القصر خلاف المد وعلى
التوجيه الآخر هو مأخوذ من القصر بمعنى الحبس او حكما اه وانما كان في حكم المنقلب عن الواو لانه
اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على كونها منقلبة عنه فكأنه انتفى عنه

لوازم

٧

لوازم كونها ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا في الاصل اي غير ما فيه اربعة اه اي ان المراد بالثلاثي
هنا ما كان على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون اكثر
من ثلثة احرف كالمصطفى فانه الف تقلب ياء فيخرج عن هذه الضابطة اي مع الرباعي
وعدمه اي عدم الاصل ان يكون الف اصلية غير منقلبة ولكن جار على العرب اما لانها كتبت في بيان
في المتى بمعنى وبلى واما مجهولة الاصل فهي التي تقع في حكمي الاصل ولم يعرف اصلها تخفيفا اه
وذلك لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو ولا منقلبة عن اصله كما سيأتي في كساء
ورداء او زائدة كما سيأتي في حمراء كعلباء وهو عصب العنق منقلبة عن واو او ياء وحاصل
العبارة ان الالف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي حيث انها وقعت مقابلة لفقها
اصلية لان عين الهمزة اه اي نفس الهمزة بل الحرف الاصلي هو الذي وقعت مقابلة او منقلبة عنه
فهي ليست باصلية فاشبهت ما ليس باصلي كحمراء وفي الرحمة اه هو الشرح الفارسي الذي ترجم
المحقق الشريف الفاظ الرسالة زيادة الحاشية انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجهان للعهد
والمعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا وردها الى الاصل اعم من ان يكون واوا او ياء
التي قياسها ان لا يحذف فلانها لو حذفت التبس مثنى المذكر لمثنى المؤنث وحمل عليها الا التباس
فيه كان لا يكون له مذكر كحبلى يضيقان مستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيان واليان مثناهما
لا مثنى خصية والية بل مثناهما خصيتان واليتان وح فخصيان واليان غير مخالف للقياس وكلام
نجم الائمة صريح في هذا على جملة وانما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او ثنتين ثنتين
او واحد واحد هي مادة المفردة لان صورة المفرد غير باقية حال الجمع اما بزيادة كرجال
او نقصان كطلبة في جمع طالب حقيقة مثل اسد جمع اسد او حكما مثل فلك والجان

حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في الجمع عارضتين مثل الضمة والكسرة في اسد وجمال
وفي الواحد اصليتين الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير لهذا الاعتبار تقديرا او فرضا او بقوله دل
والدلالة بحروف المفرد معناه انها لا دخل في الدلالة لانها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل ايضا في
الدلالة كرهط ونفر اذ رهط من الثلاثة الى العشرة والنفر جمع الناس وما دون العشرة
كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعموم دلالتها على الآحاد لان اقل الجمع ثلاثة اي يخرج عن الحد
بهذا القيد لدلالتها على آحاد غير مقصودة بها وصفا هو الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق عليها
والاستعمال فيها بحروف مفردة اذ يخرج بهذا القيد فانها وان دلت على آحاد مقصودة حين
الاستعمال لان تلك الدلالة ليست بحروف مفردة كنخل وتمر اذ ليس لها مفرد بل لها مع نخلة وتمرة اسماء
الجمع الفاظ مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها او النسبة ونحوهما
الجموع والعدد اذ ليس لها مفرد يدل على الآحاد بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء
الجموع التي لها آحاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما في
الاخفش قيل ان ركب وان وافق الراكب في الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردان
بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا وقيل فيه نظر لان المفرد ان اريد به المفرد الواحد
وتح يصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اريد به كونه مفرده اصطلاحا فيكون على كونه
جمعا فيلزم الدور كالجماعة اي كان لفظ الجماعة اسم جمع فكذا تمر وركب كما مثل اسم الجمع
جمل وباقر اسم الجمع لبقر عن الحركة كما في احمد ان فانه لا تنوين فيه او التنوين كما على
سبيل الجمع كما في زيدان فان قيل اسم التفضيل آه حاصل هذا السؤال ان الاكثر في قول المصنف
اسم تفضيل والتقدير ان هذا اللاحق يدل على ان مع المفرد اكثر منه فينبغي ان يكون في المفرد
كثرة حتى تضاف اليه الاكثرية من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت
اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا

طاق

71 كما في قولك زيد افقه من الحمار اي لو فرض ثبوت الفقاهة له فزيد افقه منه ونحن فيه من هذا القبيل
بمعنى لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في جمع اكثر منه اي في كونه آه اشارة الى دفع
اعتراض الفاضل الرضي اللذان يتعلق احدهما باللفظ والآخر بالمعنى اما الاول فتقريره
انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر خبرا لقوله شرط لعدم وجود العائد فيها الرابط له
بالمبتدا واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر ليستقيم المعنى
وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط فوجد العائد والمصدر
كليهما من غير حاجة الى تقدير عليه كما اجاب به الفاضل الرضي من حيث مسماه آه نبه بهذا
على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال مدلوله لغرس لبني
هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال واراد
بالمذكر آه جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله فمذكر فحو دعلى الثاء
ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمان ودفاع على رجلين نفتحهما قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
وذلك لخفة الالف والتاء هو التاء اي في الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث
بخلاف الالف غير مستو آه اشار بهذا الكلام لان الجمع بالواو والنون في صفة
لا يستوي فيها المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في افعل فعلاء خلاف الاصل ورد لذلك
لما بهنها حج بالكلام في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة
والمرأة والرجل الاسم المذكور آه دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة
سخيفة لان خبر يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه مع
غيره وحاصل الجواب ان خبر يكون راجع الى الاسم المذكور اي الذي اريد جمعيته وكانه

قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث بتأويل الوصف دفع لما يتوهم اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره والشرط اي حسن اقول يعني على هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث وتاء التأنيث قد حققنا لك ان تاء المبالغة اي تاء التأنيث فارجع اليه لزم اللبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام او علامة تحت قاعدة كلية لاستحال بعد ان ذكر قسمي الجمع السالم وهو العلم او الصفة المجتمعة للشرائط سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا ما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع متغيرا اوله كسنون او غير متغير كثبون وجاء فلون على الوجهين وقد شذ نحو حرون واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ الا اذا كان اسما محذوف العجز معتلا وليس له مذكر يجمع بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام ومن ثم شذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه

فان تغيير الواحد آه اي ان تغير مفرد مصطفون الذي هو مصطفى وهو حذف الفه انما هو لعلة الجمع فانه لما جمع التقى ساكنان هما الالف والواو فحذفت الالف واما التغير آه جواب عما يقال كيف حملت التغير هنا على هذا الفرد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغير جمع القلة افعل آه قال نجم الائمة هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاحادل ومصانع انتهى واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق والمراد بجريانه آه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على

الفعل



الفعل ثانيها جريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته ثالثها جريان الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصول او موصوف وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي بعد اشتقاق الفعل منه آه اشارة الى اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلائل احدها ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا في شيء واصلا في آخر وثانيها ان المصدر جاء المصدر مؤكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه خامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق الا ترى ان اعدو واخواته فرع يعد في الاعلال وليس مشتقا منه واما عن الثاني فلانه يلزم منه فرعيته له في الاعراب لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا لاشتقاقه وان كان الاجراء آه لكن فعلهما غير لفظهما نقول الزم الله زيدا ويلا ويجازي عذابا وهلاكا ومن هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق اي سماعي يعني انه اطلق السماع واراد السماعي مجازا ولم يرد ان ما بالنسبة

محذوفه اذ لم يثبت حذفها اثنان وثلاثون عدّها المص في الت فيه وهي قتل وفسق وشغل
ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى ولبشرى ولّيان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب وصغر
وهدى وغلبة وشرفة وذهاب وكتاب وسؤال وزهادة ودعاية ودراية ودخول وقبول
ووجيف وصهوبة وسعادة ومحمدة وكراهة بالقطع فيه لقوله يعمل اي يعمل المصدر
عملا مقطوعا بان العمل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا
بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل انّ العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيئ
لا باعتبار التشبه واذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف
اسم الفاعل فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا متحقق الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال اذ لو كان بمعنى كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا
ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان
المصدر بمعنى الحال لا يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لانه انما يعمل صح
لان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي حقيقة
واما المجرور نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل معمول له عليه جوز نجم الائمة تقديم المعمول اذا كان
ظرفا للتوسع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى
ولا يأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اوّل
بشيئ حكمه حكم ذلك في جميع الامور وشيئ مما جر ان اه لانهما حرف مصدري موصول ومعمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول او يكون
الظرف اه والتقدير رح ولا يقع اضمار المستتر فيه بان يأتي في مثل ان الزيدان العجبني ضربهما
الزيدان العجبني ضربان على ان الالف ضمير الفاعل المثنى لا ضمير في المثنى اه اي لو اضمر

في المصدر



في المصدر لا ضمير فيه اذا ثني او جمع فيلزم ح اجتماع علامتي تثنية وجمع فانك اذا قلت العجبني
ضربان فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا الاحتياج الى
الالف اخرى تدل على ذلك المستتر كما هي القاعدة المقررة في باب الاضمار راجعان في
الحقيقة اه ولذا عدّ من خواص الاسم التثنية والجمع ولا شبهة اه كلام مستأنف يتضمن
جوابا عن سؤال تقريره انّ الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان الياء
ضمير المتكلم وهو مستقر في المصدر وحاصل الجواب انّ المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان
بارزا يتبين له انه مضمر ولا يتبين انه مضمر في المصدر ولا في غيره في مفهومه بل مفهومه احد
الحدث المذكور في التعريف سابقا بدلا منه قال نجم الائمة خلافا للنحاة في المفعول
المطلق المحذوف الفعل مطلقا اي سواء كان الحذف جائزا او واجبا وهو خلاف قول المص
فلو اخرت اه اي لو اخرت تلك الاحكام المصدرة لقوله ولا يتقدم معمول المشتبه عند قوله واعماله
باللام قليل عن قسم الثاني لتوهم ان نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين وحده حيث
انهما وقعتا بعدهما والحال ليس كذلك فان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول اي حدث
وهو المصدر وذلك مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا موضوعا
ذلك اه فيه تنبيه على ان لام الجارة صلته وله اشتق بتضمين معنى الوضع ما قام اشار الى
ان المراد بمن اعم من العقلاء وعلم انّ المراد بمن قام به الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل مع
موضوع لكليهما وغير ذلك كالآلة واسم المكان والزمان لان الجميع اه فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها الفعل اي بتوسطها
والظ ان اسم التفضيل اه اي الظ من قول المص لمن قام به يخرج ما عدا الصفة دخول اسم

التفضيل في الجميع اي في قوله فانه لم يخرج الجميع الا الصفر   كما علمت ان الاشتقاق
متضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف اي حدث موضوع ذلك الاسم ونحن اشرنا الى فائدة
وان كان ماضيا اي بالنسبة الى زمان ونزول الاية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان
نبينا صلعم واله   بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وساير البصريين واما الاخفش والكوفيون
فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكر فكانهم اعتبروا نفس الشبه لاعماله من غير اعتماد على صاحب او الهمزة
او نحوهما هذا واعلم ان القول لجم الائمة ظ كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال الضاد اذا وقع
بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل في سببه الخبر فيه كما لا يشترط
ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه وهو كلام متين   وجب الاضافة فرع العلماء على هذه المسئلة
مسئلة في الضمان وهي ان القايل اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة ضامنا واذا
نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي
فهو اخبار عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان الماضي والاعلى تقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال فهو توعد عنه بالقتل والسرقة لا اخبار عما وقع منه   فيفعل مقدر قال
السيرافي الاجود ان يقال انهما انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال
بمعنى الماضي في غير هذا الثاني لا ضرورة ولذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع
كثرة دوره في كلامهم   اللام الموصولة قيد بها احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرايط العمل   لعدم تطرق هذا الدليل لا يجري في جمعه جمع التكسير الا ان
يقال انه حمل ما لا يجمع بغير طرد الباب   ينصب على المفعولية اشارة الى ان اطلاق العمل غير

مستقيم

مستقيم ولا يدخل تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا حذف مع عمله رفع الفاعل نحو زيد اضرب الناس
اي اشد ضاربية   او لتفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس
اي اكثرهم مشهورية ومعروفية اي عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف على شرط كما
صرح به بعض الائمة   واشتراط عمله باحد الزمانين قول بعض الائمة ليس هذا كلام المتقدمين
لكن المتاخرين كابن علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل هذا ضارب وطالق فانهما اسما فاعل
فهما في الاصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يرد الا ما ثبت له الطلاق لا
لمن تجدد له انا فانا   من المستكن في مخالفه والضمير المستكن راجع الى الصيغة والتقدير في صيغتها
مخالفة لصيغة حال كونها صيغة كاينة على قدر السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية
لا سماعية   ليست بموصول بالاتفاق بل اي حرف تعريف وانما لم يكن موصولا لان مدخول اللام
الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كالضارب الا ان ذلك الاسم في معنى الفعل وقايم مقامه
كما عرفت ولا يتاتى في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل
على التجدد فلا تقوم مقامه فلا تدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل   على التشبيه ووجه الشبه
للمفعول كونه فضلة مثل واقع بعد تمام الكلام   عكس المعهود اه اذ هذا في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة والمعهود اضافة النكرة الى المعرفة كضارب زيد ونحوه   في ضرورة الشعر كما قلت اقامت
على ربعهما جارتا صفا [illegible] المضاف الى جمر
الجاريتين فهو مثل حسن وجهه   في اصل ذلك الفعل لان المتبادر من الاطلاق في هذا اعتراض
الفاضل الرضي حيث قال ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب فان فيها زيادة على الغير وحاصل السه
لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة

في الفضل الذي والعلية بل المراد لقولنا زيد فاضل على عمرو انه اكثر منه مالا او جمالا او نحوهما ملتبس
بالعار بمعنى مع ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدري انها اي ذات
الا بذكر الموصوف قبل نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل الزمان فقط من حيث صفته قد بهذا التصحيح حمل افعل على اسم
التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهي صيغة وميزانه وكانه قال واسم التفضيل صفة
افعل من الرباعي اه فانه اذا قيل ما اخرجه لم يدر انه ماخوذ من خرج او من خرج بالتخفيف
الذي هو الثلاثي المجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم
الالتباس بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه لم يعلم ان المراد ما اشد خروجه او اخراجه
لغير التفضيل اعني افعل الصفة متقدم بالطبع لان التقدم الطبعي على ما عرفته هو ان يكون المتاخر محتاجا
الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده وهنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة
على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة على
هذا التقدير اه اي على تقدير ان المراد العيب الظاهري ينبغي صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه
بالشذوذ فالجواب اه هذا الجواب للفاضل الهندي ولم يستحسنه المص فالتشنيع عليه عجيب وحاصل
الجواب ان المراد بالحمق اثاره الظاهرة مثل تعلق الحرز ونحوها فهو من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل
والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشا هذه الاثار فهو من العيوب الباطنة ففيه
شائبة اه الفاء اما زائدة او على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام والتقدير فاما الجواب ففيه
من حمق ابن هبنقة فذكر منه اقام لفظ الابن والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس
انه هبنقة من غير زيادة الابن قال فيه وذو الودعات هبنقة يزيد بن شروان فيان
لانه



لانه اذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبنا افعل التفضيل منه قياسي على سبيل الشذوذ
لا انه يكون من العيوب الظاهرة على خلاف القياس وروده في كلام ال محمد ع واكثرا سيما
في الصحيفة السجادية اعدل شاهد على موافقته للقياس والفارق القرينة الانفصال الحقيقي
اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما بتعينهما الجار والمجرور متعلق بمعين والتقدير ان المفضل
عليه اذا كان مع غير اللام وقوله مذكور صفة معين كما اذا طلب مثال لذكر المفضل عليه لفظا واما
حكما وكما اذا كان في البلد فلان معروفان واحدهما افضل من الاخر فتقول فلان الافضل
وانا الغرة للكاثرة العزة الغلبة والكاثر هو اكثر عددا من عشيره وقبائله من غيره
من بينهم وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيق محمد ص الافضل من قريش
اي افضل من عيسى ع من بين قريش وحاصل المعنى انه لبعض قريش وهو افضل من عيسى فيما نحن انه
ليس بالبعض الاكثر حصصه من هذه القبيلة تفسيره من كل شيء وتقرير المشهور عند ال محمد ص
اكرم من ان يوصف اي احدهما زيادة اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على
ظاهر العبارة تقريره ان المعنى بمعنى المقصود فمعناه اي المقصود ان وان يقصد مصدر
بمعنى القصد والتقدير ح احد المقصودين قصد الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول وهو غير
جايز وحاصل الدفع ان قوله ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المال وهذا المصدر
بمعنى المفعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف
اي قصد احدهما اي على ما لا يدخل فيه اعدى الخيول وهم الفيول تخفيفه اي تحقق
المضاف اليه في ضمن من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم
لزم تفضيل الشيء على نفسه اذا عرفت هذا فالاوضح العبارة ان يقول في ضمن ما عدا المفضل لئلا

يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار البعض كان في مشاركته اعلم ان المشاركة اما تحقيقا كزيد احسن من عمرو او تقديرا كقوله عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان صح محبوب عند المتنطع فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه السلام شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا افاده نجم الائمة اي ما في معناه هذا اشارة الى ما نبهناك عليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع الاعتراض الذي يوسف احسن اخوته اي احسن من كل واحد من بين اخوته اي انه خص بهذه الفضيلة لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم المذكور من لفظ واما معنى ففي النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه مصرح بمن التفضيلية معنى باعتبار المفضل عليه بعده كالذي هو من في اللفظ باب احمر اي افعل الصفة فان افعل التفضيل وافعل وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله الرفع بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه في المضمر قيده نجم الائمة بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل اي منه وتعليل الشارح ايضا يدل عليه اي وصفا سببيا بقرينة قوله وهو في المعنى المسبب والوصف السببي على ما عرفه وهو كونه في اللفظ صفة شيء وفي الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشيء ويسمى الوصف بحال متعلق الموصوف وقسيم الوصف بحاله لمسببه اي لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل مسبب لقوله رجلا اي متعلقه او ملابسه لانه حصل في عينه بسببه كما ان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد ومسبباته حيث انه حصل في ملكه بسببه هذا مفضل باعتبار عين الرجل آه واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب

دون

دون السبب ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه كما عرفت كالصفة المشبهة في زيد وجهه فانها عملت الرفع في الوجه الذي هو من متعلقات زيد زيد ضارب عمرو امثال لكون معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف فانهما مختلفان بالذات اي فان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا فان الكحل الثاني لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى يتوهم ان هذا الضمير مع مرجعه متحد ان بل عبر عنه بالاسم الظاهر والاصل في الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره افعل التفضيل اي ما رايت رجلا حسن بحسن الكحل عينه من كحل عين زيد بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور مجرد عن التعداد الا ان ذلك الشيء الملحوظ على هذه الصفة قيد تارة بكونه في عين زيد وتارة بكونه في عين الرجل وتعدد القيود لا يوجب تعدد المقيد الا ترى الى ان الانسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يقيد تارة بكونه في ضمن زيد وتارة بكونه في ضمن عمرو وهكذا وهو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يتوهم ان الانسان الذي في زيد غير الانسان الذي في عمرو بل يتوهم ان هذا القيد اعني تشخص زيد غير ذلك القيد اعني تشخص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا هذا وهو التغاير فان الاصل في اسم التفضيل الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية نحو زيد احسن من عمرو فلو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك ليسهل آه علة لعدم البقاء اي عدم بقائه على ما هو الاصل لاجل تسهيل اخراجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع في المواد الاخر اي في الامثلة الاخرى التي تشبه هذا المثال في كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل في على كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع

الرجل في المثال نكرة في سياق النفي    مع النفي بمعنى حسن فالتقدير ما رأيت رجلا حسن الكحل
عينه مثل حسن كحل زيد بل هو اقل منه    عرفا الخ فان الزيادة مأخوذة فيه قطعا لا يجوز
تجريده منها ولا يخفى ان تجرده عن الزيادة عرفا اثبات مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى
لذكرها وجه    او يكون دونه اي يكون حسن كحل عين زيد اقل من حسن عين الرجل    لما اقتضاه
المقام اي مقام المدح    ولا يبعد انه هذا في الحقيقة معنى ثالث قسيم للاولين حاصله انا لا نعتبر
اسم التفضيل قبل تسلط النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل نعتبره مقترنا بها واذا
اقترن بها لا نقول ان النفي المتسلط عليه يتوجه الى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الاول بل نقصد
نفي المساواة ويحصل في ضمن هذا القصد نفي الزيادة لان للمساواة فردان احدهما المساواة الحقيقية
من غير تفاضل ثانيهما المساواة مع زيادة في غير ما وقع فيه التساوي    مطلقا سواء لم يكن في
ضمن الزائد ولو كان في ضمنه فقوله ولو كان انه عطف على مقدر    من جميع ذلك اي من جميع المعاني
الثلاث او من جميع هذه الاحتمالات التي هي ان نقصد بنفي المساواة نفي الزيادة الى آخر الاحتمال
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي فالباء بمعنى مع لا صلة للزوال لان هذا السؤال لا
يختص بزوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي الى الزيادة
او بوجه آخر فنعم التوجيهان الباقيين على توجيهها فتأمل    اذ ليس كل انه هذا التحقيق اشارة
الى رد كلام الكسائي والفراء حيث قالا انه يلزم الفصل بأجنبي لان المبتدأ عندهما معمول
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا
له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على قولهما مطلقا كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين
زيد معمول لاحسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن اسم تفضيل لما

احتجنا

٧٧

احتجنا الى الاتيان بهذا المعمول كما سبق    ولا يخرج انه جواب سؤال تقريره ان معنى الابتداء
على البعض المذاهب عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولي عامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا عن الآخر
وحاصل الجواب ان العامل ح في الكحل معنى الابتداء على ما ذكرت الى اسم التفضيل وذلك
الاشتراك لا يخرج عن الاجنبية    لتعقيد ركيك وهو عود الضمير الى ما لم يذكر كذا قيل ورده
الفاضل الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا
المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة وح فنقول انه اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم
هذا البسر اطيب منه رطبا من انه اذا تعلق بعامل ذي حدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما
بمتعلقه اي حدثه وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو حدثين حدث المفضل وحدث
المفضل عليه اي حدث التفضل والتفضل على الشيء تعلق به ظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث المفضل
وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كون
الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين
زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل عليه لقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه لقوله
في عين زيد وايلاء الكحل لقوله في عينه فافهم هذا المقام على هذا المنوال    وعلى كل
تقدير انه هو ارد لما ذكره نجم الائمة حيث قال انه على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه تفضيل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين وحاصل الرد ان عمل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان المفضل والمفضل
عليه متغايرين بالاعتبار وح فهما متغايران بالذات واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل
فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فلنقدر منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المراد
وتقديره انه رد لما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل عنه بدل الكل

في الكحل لان معنى ما رايت كعين زيد ولا زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها حذف المعطوف

في الموضعين اعتمادا على وضوح المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه

يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة على عين زيد في حسن الكحل فيها

وكيف يكون مثل الشيء زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه مانع

من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها

حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ورفع التناقض اما بجعل المماثلة في اصل الكحل لا

في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل يلزم منه مقصود على الوجه الابلغ

وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه

لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي ههنا فيكون ابلغ كذا افاد بعض الافاضل

اسم جماعة الركبان آه اشار الى انه ليس الجمع ليصح جعل سايرا صفة ركبان لان

الاسم الجمع لا يجب تانيث المسند اليه خبره ولا جمع صفة هذا ما يتعلق بشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال

وتشتت الحال ونعقبه ان شاء الله تعالى بشرح القسمة الاخرى قاله بلسانه وحرره ببنانه مؤلفه الفقير

الى الله الغني نعمة الله ابن عبد الله الحسيني الجزائري يوم الجمعة ثاني عشر شهر رمضان احد شهور سنة

الست بعد والسبعين بعد الالف من الهجرة على مشرفها افضل الصلوة والسلام والتحية قد اتفق

اتمامه في رابع عشر من شهر جمادي الثاني من شهور سنة ثلثين و احد مائة بعد الالف من الهجرة النبوية عليه

التحية والثناء كتبه العبد الفقير المذنب العاصي اقل خلق الله تراب اقدام طالبين ومحصلين علوم دين

محمد محسن ابن ولي محمد طارمي في شهر صفر المظفر سنه ۱۲۱۲

اين نوشتم از براى فائده

ورنه خط من ندارد قاعده

بازبين شد

۱۳۷۱ش

شبهای دراز [illegible]

١٤٩